الفصل الثاني

المصطلح النحوي

أولاً: المصطلح النحوي في كتاب *العين*

مقدمة

يُعَدُّ كتاب *العين* أول معجم يُؤلف في اللغة العربية، بُني في مضامينه على أن يكون دائرة معارف للغة العرب، ولهذا نجده قد جاء حافلاً بالمعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والتأصيلية، واللهجات واللغات والسماع والقياس والفروقات اللغوية بين المدن والأمصار والأقطار... إلى جانب ثروته الاستشهادية نثراً وشعراً، حديثاً وقرآناً، أمثالاً وحكماً... فقد تضمن شواهد القرآن والحديث والشعر والمثل. وسيحاول البحث كشف اللثام عن المصطلح ورصده مبتدئاً بالحركات وأنواعها بناءً وإعراباً، متابعًا رصد المصطلح النحوي بمفهومه القديم في كتاب *العين* حسب ترتيب الأبواب النحوية في كتب النحو والصرف، مقتصراً في بعض الأحيان على ذكر المصطلح، ومكررًا بعض النصوص أحياناً لاشتمالها على أكثر من مصطلح.

فإذا كان النحو في (*الكتاب*) يُمثِّل أول خطوة صحيحة -كما يقول القوزي[1]- في دراسة النحو بوصفه علماً يقوم على قواعد وأصول معينة، مستضيئاً بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو فإننا نقف في

(١)عوض القوزي، *المصطلح النحوي*، ص ٨٤.

obeikandl.com

العين على مادة نحوية مليئة بالكنوز لا تقل أهمية عن المادة الموجودة في *الكتاب*، خاصة أن سيبويه تلميذ الخليل وأخْذه عنه كثير، ولا نستطيع أن نثبت، كما لا نستطيع أن ننفي، أن النحو في *العين* من وضع الخليل[٢] إلا أننا أمام مادة تكشف عن مرحلة من مراحل وضع المصطلحات، استقر معظمها في التراث النحوي وما زلنا نستعملها، وهذا يقف بنا عند التساؤل التالي: أين التراث النحوي قبل كتاب *العين* و*الكتاب*؟ فمادة الخليل النحوية قد تكون نتاجاً لفكر أساتذته، ولكن لا يوجد ما يثبت ذلك أو ينفيه، فما زال النحو العربي في نشأته وتطوره محفوفاً بالغموض لعدم وجود النصوص التي تثبت بدايته الحقيقية، والذي نستطيع تأكيده أن المادة النحوية في كتاب *العين* والمروية عنه في *الكتاب* تشير إلى أن النحو اتخذ أصوله وقواعده وشكله الاصطلاحي على يدي الخليل، وبذلك يكون "هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه".[٣]

أما كتاب *العين* الذي أصبح في متناول الدارسين، ففيه مادة لغوية تزخر

---

(٢) شكك بعض الدارسين في نسبة كتاب *العين* إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وبرزت ثلاثة اتجاهات: منهم من ينسب كتاب *العين* إلى الخليل جملة وتفصيلاً دون أي حرج. ومنهم من يشكك في نسبة الكتاب إليه، ويرفضها تماماً. ومنهم من ينسب إحصاء مواد الكتاب وأسسه وخطته إلى الخليل، وحشو المادة إلى الليث. وكل اتجاه عنده أدلته ، ووصل محققا الكتاب إلى أن كتاب *العين* بتأسيسه وبحشوه، وببيانه وتفسيره واستشهاده، إنما هو كتاب الخليل؛ لأنه بعمله وعقله أشبه...وهو مصدر إلهام اللغويين الذين احتذوه ونهجوا نهجه... ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، *كتاب العين*، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج١، ص١٨-٢٧؛ *والمعجم العربي: نشأته وتطوره*، القاهرة: دار مصر للطباعة، د.ت، ج١، ص٢٨٨- ٢٩٥؛ وعبد السميع محمد أحمد، *المعاجم العربية*، د.م: دار الفكر العربي ، ١٩٧٩، الكتاب الأول، ص٤٥.

(٣) كارل بروكلمان، *تاريخ الأدب العربي*، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، ط٣، مصر: دار المعارف، ١٩٧٤م، ج٢، ص١٣١.

بالمصطلحات النحوية التي شاعت في التراث النحوي، استعمل صاحب *العين* جانباً منها عند تعليقه على بنية الكلمات أحياناً أو وصفه لدورها النحوي أحياناً أخرى مما يسمح بتقديم بعض الملاحظات في شأن العمل المصطلحي. ويذكر المهيري[٤] أن أهم ما يلاحظ على العمل المصطلحي عند صاحب *العين* التردد بين تسميات المفهوم الواحد والمفاهيم المتقاربة أو على الأقل المفاهيم التي كرس الاستعمال اللاحق مصطلحاً واحدًا لها. وأشار إلى أن هناك عددًا من المصطلحات الخليلية لم يكن لها في استعمال النحاة حظ كبير، كما أن الخَلَفَ لم يولوها عنايتهم، ومنها مصطلح المجاوز ومصطلح أميت...[٥] ويرى أنه خلافاً لما يجوز أن ننتظر من صاحب *العين* لا نجد فيه عرضاً للمصطلحات النحوية، وشرحًا لمدلولاتها الفنية ضمن ما يشرح من المفردات، مع أن هذا لم يمنعه من استعمال جانبٍ منها.[٦] ولكن المتأمل في كتاب *العين* يجد أن صاحبه عرض بعض المصطلحات النحوية وشرح مدلولاتها الفنية، وسيتضح ذلك في أثناء البحث. أما المصطلحات النحوية التي أوردها صاحب *العين* فهي على النحو التالي:

الحركة– الحركات

استعمل صاحب *العين* مصطلح الحركة في قوله: "فإذا ثَنَّوا قالوا أَخَوان وأَبَوان، لأن الاسم متحركُ الحشو فلم تَصِرْ حركته خلفاً من الواو والساقطة كما صارت حركة

(٤)عبد القادر المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ص١٦٨– ١٦٩.

(٥) *العين*، ج٧، ص٣٣٠.

(٦) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص١٧٤.

الدالِ في اليد، وحركة الميم في الدم، فقالوا يدانِ ودمانِ"[٧] واستعمل سيبويه المصطلح نفسه في قوله: "ويجوز أيضًا أن يكون ياسينُ وصادُ اسمين متمكنين، فيلزمان الفتح، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات، نحو: كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وأمسِ"[٨]، وهذا خلاف ما ذكره القوزي من أن سيبويه اقتصر على ذكر مجاري أواخر الكلم.[٩] ومصطلح الحركة الذي استعمله صاحب *العين*، واستقر في التراث اللغوي كان مستخدماً من قبل، وما زال مستخدمًا. أما أسماء الحركات: الضم والفتح والكسر والرفع والنصب، فهي أقدم المصطلحات ظهورًا؛ لأننا نجد معظمها يتردد على ألسنة النحاة قبل الخليل، فالرفع والنصب يجريان على لسان يحيى بن يعمر في قصته مع الحجاج[١٠]، والرفع يجري على لسان ابن أبي إسحاق في قوله للفرزدق: على أي شيء ترفع "أو مجلف".[١١] والنصب والرفع يجريان على لسان أبي عمرو في قوله: "ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب (أي بنصب خبر ليس)، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع (أي خبر ليس).[١٢] وكان الفتح والضم يجريان أيضًا على لسان

---

(٧) *العين*، ج٤، ص٣٢٠.

(٨) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، د.ت، ج٣، ص٢٥٨. وينظر: ج٢، ص ٢٦٣؛ ج٣، ص٣٩٠؛ ج٣، ص٥٤٤؛ ج٤، ص١٥٧- ١٥٨، ١٦٤، ١٩٣، ٣١٣- ٣١٤، ٣٤٣، ٤٣٧.

(٩) القوزي، *المصطلح النحوي*، ص٨٩. وتجدر الإشارة أن سيبويه عقد باباً سماه: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ناقش فيه أحوال الإعراب وأحوال البناء.

(١٠) السيرافي، *أخبار النحويين البصريين*، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص٦٥.

(١١) ابن الأنباري، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، مكتبة المنار، ١٩٨٥م، ص٢٠.

(١٢)أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، ص٣٨.

obeikandl.com

أبي عمرو في قوله: "كان يشتبه عليَّ فرجة (أي الفاء من فرجة) هل هي بالفتح أو بالضم، فسمعت قائلاً يقول:

ربّما تَجْزَعُ النفوسُ من الأمْـ ـــرِ لهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[١٣]

بفتح الفاء من فَرْجَة".[١٤]

الضمة والفتحة والكسرة

استعمل صاحب *العين* هذه المصطلحات للدلالة على حركة فاء الكلمة وعينها، يقول: " الفَخِذُ: وصل ما بين الورك والساق، ويخفف فيقال: فِخْذٌ في لغة سفلى مُضَر، وهي مؤنثة، وكُسرت الفاء على أعقاب كسرة الخاء حيث أسكنت[١٥]، ومن فتحها مع سكون الخاء تركها على ما كانت، كما قالوا في العَقِب عَقْبٌ فلزِموا

(١٣) ذكر البغدادي هذه الطرفة النادرة في شرح الشاهد رقم (٤٣٧) من شواهد سيبويه في *الكتاب*.
والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعةٍ، والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت، من قصيدة طويلة عدتها تسعةٌ أوسبعةٌ وسبعون بيتاً ذكر فيها شيئاً من قصص الأنبياء: داود، وسليمان، ونوح، وموسى. وذكر قصة إبراهيم وإسحاق عليهما السلام، وزعم أنه هو الذبيح، وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء. أما الطرفة النادرة فقد رواها البغدادي ولم تسعفه ذاكرته في تذكر المصدر الذي ذكر هذا الرواية في سبب هروب أبي عمرو ابن العلاء، وقد عثرتُ على هذا المصدر وهو كتاب (*سرح العيون في شرح رسالة ابن زيتون*) لابن نباتة، أثناء ترجمته للحجاج، قال: " وقال أبو عمرو بن العلاء كنت أقرأ ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ ﴾ بالفتح وبلغ الحجاج وكان يقرأ بالضم فطلبني فهربت إلى وادي صنعاء فأقمت زماناً فسمعت أعرابياً يقول لآخر قد مات الحجاج فقال الأعرابي هذا البيت".

(١٤) *نزهة الألباء*، ص٢٥- ٢٦؛ وانظر جعفر عبابنة، *مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي*، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤م، ص١٥٧- ١٥٨.

(١٥) وهنا إشارة إلى إتباع الحركات فتكسر الفاء على أعقاب كسر الخاء (فِخِذ). *العين*.

الفتحة، وفي الكَتِف كِتْف فلزموا الكسرة".[١٦] وبين في موضع آخر أن الواو في الأصل من الضمة، والياء من الكسرة، يقول: "لأنَّ الياءَ خِلْقَتُها الكَسْرة فَيَسْتَقْبحُونَ الواو بينَ كَسْرَتَيْن. والواو خِلْقَتُها من الضَمَّة فيستقبحون التِقاءَ كَسْرةٍ وضَمَّةٍ، ولا تَجِدها في كَلامِ العَرَب في أصل البناء سِوى النَّحوْ".[١٧] وبين في موضع آخر أيضًا أن كلاً من الضمة والكسرة والفتحة تكون حركة إعراب، وأن التنوين يدخل الأسماء ولا يدخل الأفعال، يقول: "والكسرة التي تلزم الدال في "يدٍ" في وجوه، والتَّنوينُ يُميِّزُ بين الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: تفعَلُ فلا تجد التنوين يدخلُها، وألا ترى أنك تقول: رأيتُ يَدَكَ، وهذه يَدُكَ، وعَجبتُ من يَدِكَ فتُعرب الدالَ وتطرح التَّنوينَ، ولو كان التنوينُ هو الإعراب لم يسقط".[١٨] وبهذا تنوعت دلالة هذه المصطلحات الثلاثة، فدلّت مرة على حركة الفاء وأخرى على حركة العين وثالثة على حركة اللام.

الرفع والنصب والجر والخفض

استعمل صاحب *العين* مصطلحات الرفع والنصب والجر في مواضع متفرقة من *العين*، ففي قوله: "ويُحْكَى بِمَنْ الأعلام والكُنَى والنّكرات[١٩] في لُغَة أَهْلِ الحجاز إذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً، وإذا قال: رأيت رجلاً قلت: مَنا يا فتى، وتقول في النّصب والخفض إذا استفهمت عن رجل أو قوم قلت: منا للّرجل وإن قال: مررت برجل قلت: مَنا، ومَنَيْن للرجلين ومَنِين للرّجال.. وتقول في الرّفع: مَنُو للواحد ومَنان

(١٦) وهنا إشارة إلى إتباع الحركات فتكسر الفاء على أعقاب كسر الخاء (فِخِذ). *العين*، ج٤، ص٢٤٥.

(١٧) *العين*، ج٢، ص٣٧٣، وهذا لا يعني بالضرورة وجود هذا بالنحو دون كلام العرب.

(١٨) *العين*، ج١، ص٥١، وهذا إقرار أن التنوين يدخل الأسماء ولا يدخل الأفعال. وحركات الإعراب غير الحركات الظاهرة على حروف الفعل أو الاسم (فَعَل).

(١٩) هذا كله في باب الحكاية بـ(مَن) في الرفع والنصب والجر بالأسماء.

للاثنين، ومنون للجميع"[٢٠]، وهذا النص نفسه ورد عند سيبويه في قوله: "اعلم أنك تثني (مَنْ) إذا قلت رأيت رجلين كما تثني أيًّا، وذلك قولك: رأيت رجلين، فتقول: مَنَيْنِ [كما تقول أيّيْنِ]. وأتاني رجلان فتقول: مَنانِ، [وأتاني رجال فتقول: مَنُونَ] وإذا قال: رأيت رجالاً قلت: مَنِينَ".[٢١] واستعمل صاحب *العين* مصطلح الرفع في موضع البناء على الضم، يقول: "وأما قَطُّ فإنه الأبد الماضي، تقول: ما رأيته قَطُّ، وهو رفع لأنه غاية مثل قولك: قبلُ وبعدُ".[٢٢] كما استعمل مصطلحات الرفع والنصب والخفض للدلالة على حالات الإعراب للأسماء المتمكنة وما يجري مجراها، وهو ما ذكره سيبويه في *الكتاب* في قوله: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب.[٢٣] وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة..."."[٢٤] ومثله قوله: "وتقول في بعض الجواب: لا بِذِي تَسْلَم، كأنّه قال لا واللهُ يُسلِّمُك، ما كان كذا وكذا، فتقول: لا وسَلامَتِكَ ما كان كذا وكذا، كما يقال: لمن قال: ماذا صَنَعْتَ؟ خَيرٌ وخَيراً، أي الذي صنعت هو

---

(٢٠) *العين*، ج٨، ص٣٩٠، وهذا النص في *اللسان*: "وتحكيها [مَنْ] الأعلام والكنى والنكرات في لغة أهل الحجاز إذا قال رأيت زيدًا قلت مَنْ زيدًا، وإذا قال رأيت رجلاً قلت مَنَا لأنه نكرة، وإن قال جاءني رجل قلت مَنُو، وإن قال مررت برجل قلت مَنِي، وإن قال جاءني رجلان قلت مَانْ، وإن قال مررت برجلين قلت مَنَيْنْ بتسكين النون فيهما؛ وكذلك في الجمع إن قال جاءني رجال قلت مَنُون ومَنِينْ في النصب والجر، ولا يحكى بها غير ذلك، لو قال رأيت الرجل قلت مَن الرجلُ بالرفع ،لأنه ليس بعلم وإن قال مررت بالأمير قلت من الأميرُ...". ابن منظور ،*اللسان*، مادة (من).

(٢١) سيبويه، *الكتاب*، ج٢، ص٤٠٨.

(٢٢) *العين*، ج٥، ص١٤. وهنا وقفتان: وقفة مع قوله "الأبد الماضي" الذي هو غاية واستغراق، ووقفة مع قوله "وهو رفع" فاستعمل الرفع مكان المبني على الضم، وهذا ملحظ واضح على تداخل المصطلحات وتعددها.

(٢٣) فقوله "حروف الإعراب" يشير إلى ما يعرب من الأسماء المتمكنة والفعل المضارع؛ لأنه لاجزم في الأسماء المتمكنة.

(٢٤) *الكتاب*، ج١، ص١٣.

خير، والنصب على وجه الفعل[٢٥]، ومنه قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿ قل العَفْوُ ﴾، أي الذي تُنفِقون هو العَفْوُ من أموالِكم، فإياهُ فأَنفِقوا، في قِراءة من يرفَعُ، والنَّصب على وجه الفِعل".[٢٦] في حين استعمل لفظة (النصب) للدلالة على الحركة التي تظهر على الحرف، نحو قوله: "والتَّجفاف بنصب التاء: مصدر بَدَل التَّجفيف"[٢٧] في الوقت الذي استعمل فيه مصطلح الكسر للدلالة على حركة الحرف، يقول: "الجِمام بكسر الميم أي الموضع الذي عليه اللِّجام".[٢٨] واستعمل لفظة (تنصبه) للدلالة على البناء في قوله: "وأما الآنَ فإنّه يلزم السّاعة التي يكون فيها الكلام والأمور ريثما يبتدئ ويسكت. والعَرَبُ تنصبه في الجرّ والنّصب والرّفع[٢٩]، لأنّه لا يتمكّن في التَّصْريف، فلا يُثَنَّى ولا يثلّث ولا يصغّر، ولا يصرف ولا يضاف إليه".[٣٠] فقوله (تنصبه) يقابل مصطلح البناء الذي استقر في التراث النحوي، إلى جانب وقوعه على المصطلح المستقر (البناء)[٣١] في

---

(٢٥) أي "صنعتُ خيرا".

(٢٦) *العين*، ج٨، ص٢٠٨.

(٢٧) *العين*، ج٦، ص٢٣، وهذه إشارة إلى أن هذه العلامات تكون على حروف الإعراب وعلى غيره من حروف الكلمة.

(٢٨) *العين*، ج٦، ص٢٩.

(٢٩) قوله: "تنصبه" يشير إلى التداخل وعدم التفريق بين حركة البناء وحركة الإعراب هنا، كما أنه قبل ذلك لم يفرق بين حركة الفاء في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها؛ لأن حركة أوائل الكلمات أو أوساطها ليست من الإعراب في شيء.

(٣٠) *العين*، ج٨، ص٤٠٤. واستعمل مصطلح (نصبوا) في حديثه عن (كيف) يقول: "كيف: حرف أداة، ونصبوا الفاء" *العين*، ج٥، ص٤١٤.

(٣١) "والأنثى: هَنَة بفتح النّون إذا وقفتَ عندها لظهور الهاء، فإذا مررتَ سكّنْتَ النّونَ، لأنها **بنيت** في الأصل على التَّسكين، وصيّرت الهاء تاءً، كقولك: رأيت هَنْةَ مُقبلةً لم تُصْرَفْ، لأنّها اسم معرفة للمؤنّث. وهاءُ التأنيث إذا سُكِّنَ ما قبلَها صارت تاءً مع أَلِفِ الفَتْح الّذي قبلَها، كقولك: القناة والحياة.وهاء التأنيث أَصْلُ **بنائِها** من التّاء" وقوله: " لأنها بنيت في الأصل على التسكين" لا يريد منه=

العين، وهذا من تداخل المصطلح وتعدده للدلالة على مفهوم واحد؛ لأن كلمة (الآن) مبنية على أشهر الأقوال على الفتح. ومثله قوله: "يا لَزَيدٍ ويا لَلْعجب، وذلك إذا كان ينزل به أمر فادح، ويا لَلْحسرةِ ويا لَلنّدامة فتُنْصَبُ اللّامُ في ذلك ونحوه"[٣٢]، فالحركة التي على اللام هي حركة بناء ومع هذا استعمل لفظة (تنصب). ومثله قوله: "أين: وقت من الأمكنة، تقول: أين فلانٌ؟ فيكون منتصباً في الحالاتِ كُلِّها"[٣٣] والمعروف أن (أين) اسم مبني على الفتح في الحالات كلّها ومع هذا استعمل مصطلح فيكون (منتصباً) في حين نجد أن لفظة (تنصبه) جاءت للدلالة على إعراب الفعل المضارع يقول: "فينصبون بأو كما ينصبون بحتّى".[٣٤] وهذا يشير إلى التذبذب والتداخل في إطلاق المصطلح الذي نعزوه إلى عدم نضج المصطلح في هذه المرحلة وعدم استقراره. ويبدو أن الخليل لا يرى فرقًا بين الشيء ومسماه، فالحركة لها مسمى لا تحيد عنه سواء أكانت في البناء أو في الإعراب.[٣٥] واستعمل لفظة (جرتها) للدلالة على ما استقر في التراث بالبناء على الكسر، يقول: "وحَذامِ: اسم امرأة، قال:[٣٦]

=البناء المعروف – ضد الإعراب– بل يريد الناحية التشكيلية الوجودية للكلمة (هَنَة) كما يظهر في هذه الحاشية.

(٣٢) *العين*، ج٨، ص٣٦٠.

(٣٣) *العين*، ج٨، ض٤٠٤.

(٣٤) *العين*، ج٨، ص٤٣٩.

(٣٥) هذا من تعليقات الأستاذ الدكتور عوض القوزي على البحث الذي تفضل مشكورًا بقراءته وإبداء الملحوظات.

(٣٦) قائل هذا البيت لجيم بن مصعب [صعب] بن علي بن بكر بن وائل، والد حنيفة وعجل ابني سحيم، وحذامِ امرأته، سميت حَذام لأن ضرتها حذمت يدها بشفرة، فصبت عليها حذام جمرًا فبرشت، فسميت البرشاء [في لونها نُقط مختلفة] وهي حذام بنت الريان بن خسر بن تميم وهذا شاهد من شواهد النحو، ينظر: المبرد، *الكامل*، ج٢، ص٧١.

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فَإِنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذامِ

جَرَّتْها العَرَبُ في موضع الرَّفع والنَّصب، وكذلك فَجارِ وفَساقِ وخبَاثِ".[٣٧]

فمصطلح الجر هنا يقابل مصطلح البناء على الكسر الذي استقر في التراث النحوي في مثل هذه، فالأعلام (حذامِ، وفجار، وفساقِ...) مبنية على الكسر وهو ما استقر عند النحويين فيما بعد، وقد استعمله صاحب *العين* نفسه في حديثه عن (أنتِ، عليكِ)، يقول: "وَجَدوا أكثر حالات المؤنث الكسر، كقولهم: أنتِ عليكِ، إليكِ".[٣٨] وعند مقارنة هذه المصطلحات بما أورده الخوارزمي[٣٩] عن الخليل ونقله القوزي[٤٠] نجد تفاوتاً بل تناقضاً أحياناً. فالرفع والنصب والخفض في رواية الخوارزمي لما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو (زيدٌ، زيدًا، زيدٍ). والجر لما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: (لم يذهبِ الرجلُ) عند التقاء الساكنين.

الضم والفتح والكسر

استعمل صاحب *العين* مصطلحي الضم والفتح للدلالة على حركة العين واللام في الكلمة الرباعية، نحو:" القَنْدَعُ والقُنْدُع، بالفتح والضّمّ".[٤١] وكذلك استعمل مصطلحي الفتح والكسر للدلالة على حركة عين الكلمة، نحو قوله: "العَصْرُ: الدّهر، فإذا احتاجوا إلى تثقيله قالوا: عُصُر، وإذا سكنوا الصاد لم يقوموا إلاّ

(٣٧) *العين*، ج٣، ص٢٠٤.

(٣٨) *العين*، ج٣، ص٢٠٤.

(٣٩) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، *مفاتيح العلوم*، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٢٢م، ص٣٠.

(٤٠)القوزي، *المصطلح النحوي*، ص٨٩.

(٤١) *العين*، ج٢، ص٢٩٦.

بالفتح".[٤٢] وقوله: "عسَيْت، وعسِيت بالفتح والكسر".[٤٣] واستعمل مصطلحي الفتح والكسر للدلالة على فاء الكلمة، وذلك في قوله: "الحَبَرُ والحَبارُ: أَثَر الشَّيْء. والحِبْرُ والسَّبْر: الجَمال والبَهاء، بالفتح والكسر".[٤٤] ومنه أيضاً قوله: "قد تُكسَر الحَجّةُ والحَجُّ فيقال: حِجٌّ وحِجَّةٌ. ويقال للرجل الكثير الحَجِّ حَجّاج من غير إمالة".[٤٥] و"المَفْتَح: الخِزانةُ، ولكُلِّ شَيْءٍ مَفْتَح، ومِفْتَح بالفَتْح والكَسْر".[٤٦] وهنا نقف على التداخل الذي يُدخلنا أيضاً في اضطراب المصطلح عنده، مصطلح الكسر للدلالة على حالة البناء، وذلك في قوله: "وَجَدوا أكثر حالات المؤنث الكسر، كقولهم: أنتِ عليكِ، إليكِ".[٤٧] أما سيبويه فيعني بالحركات الثلاث هنا ما يعتري الحروف من هذه الحركات (الفتح والسكون والضم والكسر).[٤٨] ويذكر القوزي[٤٩] أن إطلاق اصطلاح الرفع على حركة المنادى المفرد كان أكثر شيوعاً من اصطلاح الضم، وأن لجوء الخليل وسيبويه إلى اصطلاح الرفع فيه تيسير على المتعلمين المبتدئين، فهو أهون من قولنا: مبني على الضم. وأرى أن المسألة لا تتعلق بالتيسير بقدر تعلقها باضطراب المصطلح الذي لم ينضج في تلك الحقبة، ولم يستقر.

---

(٤٢) *العين*، ج١، ص٢٩٢، فيقولون: "عَصْرٌ".

(٤٣) *العين*، ج٢، ص٢٠٠، أي في السين.

(٤٤) *العين*، ج٣، ص٢١٨.

(٤٥) *العين*، ج٣، ص٩.

(٤٦) *العين*، ج٣، ص١٩٤.

(٤٧) *العين*، ج٣، ص٢٠٤.

(٤٨) سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص١٥.

(٤٩) القوزي، *المصطلح النحوي*، ص٩٥.

obeikandi.com

التنوين

أورد صاحب *العين* مصطلح التنوين في مواضع متعددة من *العين*، منها ما ذكره من قول أبي أحمد حمزة بن زرعة إن التَّنوين إعراب، يقول: "ألا ترى أنك تقول: تفعَلُ فلا تجد التنوين يدخلُها، وألا ترى أنك تقول: رأيتُ يَدَكَ، وهذه يَدُكَ، وعَجبتُ من يَدِكَ فتُعرب الدالَ وتطرح التَّنوينَ. ولو كان التنوينُ هو الإعراب لم يسقط".(٥٠) وذكر في موضع آخر أن التنوين إعراب، يقول: "قال: وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان فَثَبَتَ التنوين لأنه إعراب وذهب الحرفُ الساكن".(٥١) ومصطلح التنوين ظهر -كما يذكر القوزي(٥٢)- قبل الخليل بكل تأكيد وأصبح واضحاً مستقرًا عند الخليل وسيبويه.

واستعمل صاحب *العين* مصطلح الصرف للدلالة على تمكن الكلمة من التنوين، في قوله: "وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين".(٥٣) وقوله "الشيءُ واحدُ الأشياء، والعرب لا تضرب(٥٤) أشياء، وينبغي أن يكون مصروفاً، لأنه على حد فِيءٍ وأفياء.. واختلف فيه جهل(٥٥) النَّحو، إنما كان أصلُ بناء شيء: شيِّئ بوزن فَيْعِل،

---

(٥٠) *العين*، ج١، ص٥١.

(٥١) *العين*، ج١، ص٥٠.

(٥٢) القوزي، *المصطلح النحوي*، ص٩٧.

(٥٣) *العين*، ج٧، ص١٠٩.

(٥٤) هكذا في الأصل والصواب (تصرف) بدليل سياق الكلام والمعنى الدال على ذلك، وكون (تضرب) لا معنى لها هنا.

(٥٥) هكذا في الأصل، وربما كان "جهابذة"؛ لأن "جهل" هنا لا معنى لها، وفي المسألة آراء للأخفش والمازني والكسائي والزجاج من بعدهم، ينظر: *التهذيب*، ج١١، ص٤٣٩- ٤٤٠.

ولكنهم اجتمعوا قاطبةً على التَّخفيف، كما اجتمعوا على تخفيف ميِّت. وكما خففوا السيئة، كما قال:

والله يَعْفُو عَنِ السَّيْئَاتِ والزَّلَلِ

فلما كان (الشيء) مخففاً وهو اسم الآدميين وغيرهم من الخَلْق، جُمع على فَعْلاَء، فخُفِّف جماعته، كما خفف وحداته، ولم يقولوا: أشْيَئاء، ولكن: أَشْيَاء، والمَدّةُ الآخرةُ زيادة، كما زيدت في أفْعِلاَء، فذهب الصَّرف لدخول المدةِ في آخرها، وهو مثل مدّة حَمْرَاء وأَسْعِدَاء وعَجَاسَاء، وكلُّ اسمٍ آخرُهُ مَدةٌ زائدةٌ فمرجعه إلى التأنيث، فإنه لا يَنْصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وهذه المَدَّة خُولِف بها علامةُ التأنيث وكذلك الياء يُخالَفُ [بها][٥٦] العلامة في الحُبْلى لانْعِدالِها في جِهَتها. وقال قومٌ في (أشياء): إن العرب لما اختلفت في جَمْع الشيء، فقال بعضهم: (أَشْيَئاء) وقال بعضهم: (أَشَاوَات)، وقال بعضهم: (أَشَاوَى)، ولما لم يجيء على طريقة (فَيْءٍ) و(أَفْيَاء) ونحوه، وجاء مختلفاً عُلم أنه قد قُلِب عن حدِّه، وتُرِك صرفُه لذلك".[٥٧] والصرف عند صاحب *العين* هو التنوين. ونشير هنا إلى أن التنوين من المصطلحات التي استعملت قبل الخليل عند تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وفضل الخليل لا يكمن في ابتكاره وإنما في تثبيته والتمييز بينه وبين الغنة وتفصيل القول في حالات وروده.[٥٨]

السكون والجزم

استعمل صاحب *العين* مصطلح السكون في مواضع متفرقة من *العين*، منها

(٥٦) زيدت ليستقيم المعنى وليست في العين.

(٥٧) *العين*، ج٦، ص٢٩٥- ٢٩٦.

(٥٨) محمد زرمان، "مساهمة الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع المصطلح"، بحث منشور في كتاب *"الخليل بن أحمد الفراهيدي"*، الأردن: منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧، ج٢، ص٧٩٧.

قوله: "وتقول: أرِني يا فلانُ ثَوْبَك لأراه، فإذا استعطيتهُ شيئاً ليُعْطِيَكَهُ لم يقولوا إلاّ أرْنا بسكون الرّاء".[٥٩] وكذلك استعمل مصطلح الجزم يريد به السكون، وذلك عندما علق على كلمة (بجل) في قول لبيد:

بَجَلي الآنَ منَ العيشِ بَجَلْ[٦٠]

يقول: "وهو مجزومٌ لاعتِمادِه على حركة الجيم".[٦١] وذكر الجزم والسكون في قوله "وإنّما يُقاس حرف التّضعيف على الحَرَكةِ والسُّكون بالأمثلة من الفِعْل فحيثما سكنت لام الفعل فأَظْهِرْ حرفي التَّضْعيف على ميزان ما كان في مثاله، نحو قولك للرّجل في الأمر: افْعَلْ مجزومة اللاّم"[٦٢] ففي حديثه عن الفعل المضعف (غضّ، ومدّ، وقرّ) جعل الحركة والسكون قياس حرف التضعيف، واستعمل في هذا السياق مصطلح التضعيف[٦٣]، وهو المصطلح الذي استقر فيما بعد "فتقول في باب التَّضْعيف: اغضضْ واقررْ وامْدُدْ"[٦٤]، ومصطلح الأمر للدلالة على الفعل "نحو قولك

---

(٥٩) *العين*، ج٨، ص٣١٠.

(٦٠) وصدر البيت: فمتى أَهلِك فلا أحفلُهُ. ينظر: *ديوان لبيد بن أبي ربيعة*، ص٥٦.

(٦١) *العين*، ج٦، ص١٣٤. ورجلٌ بَجالٌ: ذو بَجالةٍ وبَجلةٍ، وهو الكهل الذي تُرى به هَيبةٌ وتَبجيلٌ وسِنٌّ.

(٦٢) *العين*، ج٨، ص٣٩٨- ٣٩٩.

(٦٣) وهو عند الخليل أن تقف على حرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان نحو قولك..."هذا خالدْ، و"هو يجعلْ" وعلامته: سكون فقط، لكن الصوت يتبعه حركة تجعل غير المشدد يبدو كأنه مشدد نحو: فرجْ ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج٢، ص٢٨١- ٢٨٢؛ وينظر: عوض القوزي، "جهود الخليل في صناعة المصطلحات النحوية"، بحث منشور في كتاب *"الخليل بن أحمد الفراهيدي"*، الأردن: منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧، ج٢، ص٧٦٣.

(٦٤) *العين*، ج٨، ص٣٩٩.

للرّجل في الأمر: افْعَلْ"[٦٥] واستعمل مصطلح الإدغام "فإذا تَحَرّكتْ لام الفعل فمثال ذلك من التّضعيف مُدْغم الحرفين، يقال للمرأة: افْعَلِي فتحرّكَتِ اللاّم قلت: غُضِّي وقَرّي وإنّي وجِدِّي فهذا قياس المجزوم كلّه في باب التّضعيف"[٦٦] واستعمل مصطلح الحرف " وإنّما يُقاس حرف التّضعيف"، واستعمل مصطلح الحركة "حرف التّضعيف على الحَرَكةِ" ومصطلح الفعل "بالأمثلة من الفِعْل فحيثما سكنت لام الفعل" وكذلك نظرته إلى تقسيمات الكلمة إلى جذور "سكنت لام الفعل". ويذكر القوزي[٦٧] أن سيبويه روى اصطلاح السكون عن الخليل في مواضع متفرقة من *الكتاب*، ومنها قوله: "... وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم ألا ترى أن السكون لازم له في حالة النصب والرفع وذلك قولك رَدَدْنَ وهن يَرْدُدْنَ وعلى أن يَرْدُدْنَ". [٦٨] قوله: (مجزوم) يعني (ساكن)، وكأن الجزم والسكون عنده يعنيان شيئًا واحداً، ويؤيد ذلك الأمثلة التي ذكرت. وعموماً فإن الحركات ومصطلحاتها عند صاحب *العين* مضطربة، أو أن للرجل نظرة لم نفهمها بعد، فتراه يسمي السكون جزماً، وفتح الحرف لغير الإعراب نصباً كقوله "...يجعلون ألف كلّ (أنَّ) و(أنْ) منصوبة من المثقل والمخفف عينا..." [٦٩] وقوله"...(افعل) مجزومة اللام..."[٧٠]، ومع هذا وذاك فإن للرجل جهودًا واضحة في المصطلح وتوظيفه استفاد منها تابعوه في تاريخ

---

(٦٥) *العين*، ج٨، ص٣٩٩.

(٦٦) *العين*، ج٨، ص٣٩٩. يريد هنا "المضعف" وليس منه "افعلي"؛ ولكن هذا الفعل على زنة (غُضِّي، قَرِّي) وقياسه من كل مجزوم فعلي، وما جاء على زنته من الأسماء والحروف – كما في الأمثلة–.

(٦٧) القوزي، *المصطلح النحوي*، ٩٣.

(٦٨) *الكتاب*، ج٣، ص٥٣٤.

(٦٩) *العين*، ج٨، ص٣٩٨.

(٧٠) *العين*، ج٨، ص٣٩٩.

الدرس اللغوي العربي.

الإشمام

ذكر صاحب *العين* مصطلح الإشمام في قوله: "والإشمام: أن تشم الحرف الساكن حرفاً، كقولك في الضمة: هذا العملُ[٧١]، وتسكت، فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يُعْتَدّ به، ولكنْ شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً".[٧٢] وهنا نجد نقلة في تأصيل المصطلح شملت تعريفه ووضع حدوده، وهذا تفرد يحسب للخليل. كذلك استعمل هذا المصطلح في حديثه عن الياء الساكنة والواو الساكنة، يقول: "وكلُّ شيءٍ مما خَلَقَ اللهُ يُسَمَّى دابّة، والاسم العامُّ الدابَّةُ لِما يُرْكَبُ، وتصغيرها دُوَيْبَّةٌ[٧٣]، الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسرة، وكذلك كلُّ ياءٍ في التصغير إذا جاءَ بعدها حرفٌ مُثَقَّل في كلّ شيء".[٧٤] ويقول: "ورجلٌ دَوٍ، وهو يَدْوَى دَوىً شديداً، وامرأةٌ دَوِية، الواو مكسورة خفيفة على (فَعِلة)، وإن خَفَّفْتَها للنَّعت فالواو ساكنة مع الياء، والإِشمامُ فيه أحسن من الإِسكان، وناسٌ من أهل الحجاز يفتحون ما كان من نحو دَوٍ ويقولون: رجل دَوىً وامرأةٌ دَوىً سواء...".[٧٥]

---

(٧١) في *الكتاب* نسخة (بولاق) رموز لمثل هذه المصطلحات، فيها غناء عن كثير من وصف المصطلح.

(٧٢) *العين*، ج٦، ص٢٢٤.

(٧٣) دُوَيْبَّة [بالإشمام] أي لا هي سكون صحيح، ولا كسرة صحيحة على الياء، وهو ما يسميه سيبويه بالتثقيل.

(٧٤) *العين*، ج٨، ص١٣.

(٧٥) *العين*، ج٨، ص٩٢.

الكلمة والكلام

ومنه مصطلح الكلام قوله: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف..."[٧٦] والحشو من الكلام: الفَضْلُ الذي لا يُعْتَمَدُ عليه. والحَشْوُ من النّاس: من لا يُعْتَدُّ به.والمحال من الكلام: ما حُوّل عن وجهه.وكلامٌ مُسْتَحيلٌ: محالٌ"، واستعمل مصطلح الكلمة والكلام في مواضع كثيرة أيضًا، منها قوله: "فإذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست في كلام العرب، لأنك لست واجداً مَن يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر".[٧٧]

الاسم

ذكر مصطلح الاسم في مواضع مختلفة، منها قوله "الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثةِ أحرف: حرف يُبْتَدَأُ به. وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يُوْقَفَ عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سَعْد وعُمَر ونحوهما من الأسماء"[٧٨]، وقوله: " الخَلْعُ: اسم".[٧٩] وذكر مصطلح الاسم أيضاً في قوله "ويقال: بلّ فلانٌ من مَرَضه وأَبَلَّ واستبلّ، أي: برأ، والاسم منه: البلُّ".[٨٠] ومصطلح الاسم عنده يشمل المصدر وهذا مستخدم قبل الخليل.

---

(٧٦) *العين*، ج١، ص٤٨.

(٧٧) *العين*، ج١، ص٥٢.

(٧٨) *العين*، ج١، ص٤٩.

(٧٩) *العين*، ج١، ص١١٨.

(٨٠) *العين*، ج٨، ص٣١٩.

الفعل

استعمل صاحب العين لفظ الفعل بمعناه الاصطلاحي في مواضع متعددة من العين، ومنها قوله: "... والفعل فاهَ يفوهُ فَوْهًا".(٨١) وقوله: "العَضّ بالأسنان والفعل منه عَضَضْتُ أنا وعَضّ يعَضّ"(٨٢)، وقوله: "العَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثانية، والفعل: عَلَّ القوم إبلَهم يَعُلّونها عَلاًّ وعللاً، والإبل تَعلُّ نفسها عللاً".(٨٣) وقوله: "والفعل دَوِيَ يَدْوَى دَوىً، وهو الدّاءُ الباطن، وكلُّ بناءٍ على دَوىً ونَدىً، مكسور، ويكون الفعل منه مكسوراً فإن النعتَ منه مخفَّف إلاّ أن يضطَرَّ شاعر إلى غيره"(٨٤)، وذكره في قوله: "والفِعلُ: نبْأته وأنبأته واستنبأته".(٨٥) وفي حديثه عن التاء التي تلحق الاسم والفعل، يقول: "ولكنّهم فرّقوا بين تأنيثِ الفعل وتأنيث الاسم. فقالوا في الفعل: فَعَلَتْ. وفي الاسم: فَعْلَة"(٨٦) ونجد صاحب العين حريصاً على تحديد المصطلح للمفهوم الواحد ليتسنى التمييز بين الظواهر المختلفة. ويذكر عبابنة(٨٧) أن مصطلح الفعل جرى على لسان الخليل في *الكتاب* وقد يعني به المصدر يقول: "قد يكون الخَلَق المصدر ويكون الخَلق المخلوق، وقد يكون الحَلَب الفعل والحلب والمحلوب".(٨٨)

---

(٨١) *العين*، ج١، ص٥٠.

(٨٢) *العين*، ج١، ص٧٢.

(٨٣) *العين*، ج١، ص٨٨.

(٨٤) *العين*، ج٨، ص٩٣.

(٨٥) *العين*، ج٨، ص٣٨٢.

(٨٦) *العين*، ج٣، ص٣٥٥.

(٨٧) ينظر: جعفر عبابنة، *مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي*، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤م، ص١٦١.

(٨٨) *الكتاب*، ج١، ص٢٧٥.

obeikandl.com

الفعل اللازم والمجاوز والمتعدي

استعمل صاحب العين ثلاثة مصطلحات للدلالة على أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم؛ نحو قوله: "النّظافة مصدرُ النَّظيفِ، والفعل اللازم منه: نَظُفَ، والمجاوز: نَظَّفَ يُنَظِّفُ تنظيفاً.واستنظفَ الوالي ما عليه من الخَراجِ، أي: أسْتَوْفَى، ولا يستعمل التنظيف في هذا المعنى".[٨٩] وقوله: "وطارَقتُ بعضَه على بعض، والفعل اللازم أطرق أي أطرَقَتْ طَرائِقُه".[٩٠] "والفعل اللازم من سَدَّ انسَدَّ".[٩١] "والفعل اللازم: الانطواء".[٩٢] و"رجعت رُجوعًا ورجعته يستوي فيه اللازم والمجاوز".[٩٣] وكذلك الفعل "ساء" يكون لازماً ومجاوزًا.[٩٤] ومن هنا يظهر أنه استعمل مصطلح المجاوز في مقابل اللازم، واستعمله للفعل المتعدي إلى مفعول فقط، أما المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة فاستعمل مصطلح المتعدي. يقول "للفعل المجاوِز: يتعدّى إلى مفعولٍ بعد مفعول، والمجاوز مثل ضرب عمرو بكراً، والمتعدّي مثل: ظنّ عمرو بكراً خالداً. وعدّاه فاعله".[٩٥] ومنه قوله: "دهن: الدُّهْنُ: الاسم. والدَّهْنُ: الفِعْل المُجاوز، والادّهانُ: الفعل اللاّزم"[٩٦]."والمجاوز: أمعضته إمعاضًا، ومعّضته تمعيضاً".[٩٧] "وأدَمَّ

(٨٩) *العين*، ج٨، ص١٦٤- ١٦٥.

(٩٠) *العين*، ج٥، ص٩٧.

(٩١) *العين*، ج٧، ص١٨٤.

(٩٢) *العين*، ج٧، ص٤٦٥.

(٩٣) *العين*، ج١، ص٢٢٥.

(٩٤) *العين*، ج٧، ص٣٢٧.

(٩٥) *العين*، ج٢، ص٢١٥.

(٩٦) *العين*، ج٤، ص٢٧.

(٩٧) *العين*، ج١، ص٢٨٨.

obeikandl.com

أي أَقْبَحَ، والفعل اللازم: دَمَّ يَدِمُّ"[٩٨] وهذا من باب "الحرص على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات التعدية".[٩٩]

الفعل الماضي

ويظهر صاحب *العين* الفعل للدلالة على الزمن الماضي، نحو قوله: "وعسَى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطمعة، ويستعملُ منه الفعل الماضي، فيقال: عَسَيْت وعَسَيْنا وعَسَوْا وعَسَيا وعسَيْنَ-لغة- وأُميت ما سواه من وجوه الفعل. لا يقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول."[١٠٠]

فعل الأمر

وكذلك استعمل صاحب *العين* اصطلاح فعل الأمر بالمفهوم الذي وصل إلينا، يقول: "الأَمْرُ: نقيضُ النَّهي، والأمرُ واحدٌ من أمور النّاس. وإذا أَمَرْتَ من الأمر قلت: اؤْمُرْ يا هذا، فيمن قرأ: ﴿ **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ** ﴾.[١٠١] لا يُقال أُؤْمُرْ ولا أُؤْخُذ منه شَيْئاً، ولا أُؤْكُل، إنّما يُقالُ: مُرْ وخُذْ وكُلْ في الابتداء بالأمر، استثقالاً للضَّمَّتين، فإذا تقدم قبل الكلام واوٌ أو فاءٌ قلت: وأُمُرْ، فَأُمُرْ، كما قال عز وجلّ: ﴿ **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ** ﴾، فأمّا (كُلْ) من أَكَلَ يَأْكُلُ فلا يكاد يُدْخلون فيه الهمزة مع الفاء والواو، ويقولون: وكُلا وخذا، وارفعاه فكُلاهُ، ولا يَقُولونَ فأْكلاه.. وهذه أحرف، جاءتْ

(٩٨) *العين*، ج٨، ص١٥.

(٩٩) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص ١٧٥.

(١٠٠) *العين*، ج٢، ص٢٠١.

(١٠١) سورة طه: الآية ١٣٢.

عن العَرَبَ نوادرُ..."[١٠٢]

الفعل الناقص

استعمل مصطلح الفعل الناقص ويقصد به الجامد وهذا تفرد للخليل، يقول: "وأهلُ النّحوِ يقولون: هو [يقصد عسى] فعلٌ ناقص، ونقصانه أنك لا تقول منه فَعل يَفْعلُ، و(لَيْسَ) مثله، ألا ترى أنك تقول: لَسْتُ ولا تقول: لاس يَليس"[١٠٣] مع أن الفعل الناقص الذي استقر في التراث النحوي يدل على الأفعال الناقصة التي تخلو من دلالة الحدث، وتحتاج إلى المنصوب، ولم يَعُد هذا المصطلح مستخدمًا للدلالة على الجامد.

الفعل الواقع وغير الواقع

استعمل صاحب *العين* مصطلحات لم يكتب لها الدوام فيما بعد، منها: مصطلح الفعل الواقع والفعل غير الواقع، يقول: "لَعِقْتُه أَلْعَقُه لَعْقًا لا تحرّك مصدره لأنه فعل واقع ومثل هذا لا يُحَرَّك مصدره؛ وأما عَجِلَ عَجَلاً ونَدِم نَدَمًا فَيُحَرَّكُ، لأنك لا تقول: عَجِلْت الشيءَ ولا نَدِمْتُه لأن هذا فعلٌ غيرُ واقع."[١٠٤] ويقول في موضع آخر: "وكل فعل واقع لا يحرّك مصدره نحو الطَّعْم، لأنك تقول: طَعِمْتُ الطعامَ وما لم يقع يُحَرّك مصدره مثل نَدِم."[١٠٥] وهذا للخليل دون غيره، فهو قد قيد الواقع بسكون العين في مصدره، وغير الواقع تحرك العين في مصدره، بغضّ النظر عمّا

(١٠٢) *العين*، ج٨، ص٢٩٧.

(١٠٣) *العين*، ج٢، ص٢٠١.

(١٠٤) *العين*، ج١، ص١٦٦.

(١٠٥) *العين*، ج٢، ص٢٥.

إذا كان متعديًا أو لازمًا.

الحرف

استعمل صاحب *العين* مصطلح الحرف في مواضع كثيرة من *العين*، منها قوله: "وإنّما وقفوا عند هذه التّاءِ بالهاء من بينِ سائر الحروف، لأن الهاء ألينُ الحروف الصِّحاح، فجعلوا البَدَلَ صحيحًا مثلها، ولم يكن في الحروف حرفٌ أَهَشُّ[١٠٦] من الهاءِ، لأنّ الهاءَ نَفَسٌ".[١٠٧] ومنها قوله: "علّ أخاك: أي لعلّ أخاك وهو حرف يقرِّب من قضاء الحاجة ويُطمِعُ".[١٠٨] ويعني الحرف في مصطلح الخليل أيضًا ما نعنيه باستعمالنا مصطلح "صوت" في عصرنا الحاضر.

البناء

استعمل صاحب *العين* هذا المصطلح في قوله: "وأما ذِهِ وذي في هذه وهذي فأسماء مَكْنِيَّاتٌ وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها زائدة"[١٠٩] للدلالة على بناء الكلمة، واستعمله في قوله: "والأنثى: هَنَة بفتح النّون إذا وقفتَ عندها لظهور الهاء، فإذا مررتَ سكّنْتَ النّونَ، لأنها بنيت في الأصل على التَّسكين، وصيّرت الهاء تاءً، كقولك: رأيت هَنْةَ مُقبلةً لم تُصْرَفْ، لأنّها اسم معرفة للمؤنّث. وهاءُ التأنيث إذا سُكِّنَ ما قبلَها صارت تاءً مع أَلِفِ الفَتْح الّذي قبلَها، كقولك: القناة

(١٠٦) مصطلح (أهش) ويريد حرفًا فيه رخاوة، وهذا المصطلح للخليل دون غيره.

(١٠٧) *العين*، ج٣، ص٣٥٥.

(١٠٨) *العين*، ج١، ص٨٩.

(١٠٩) *العين*، ج٨، ص٢٠٩.

والحياة. وهاء التأنيث أَصْلُ بنائِها من التّاء"[١١٠] و(هَنَة) ليست مبنية، والبناء الوارد عنده هنا يعني التركيب الذي منه تشكلت أحرف الكلمة (هـ، ن، ة) ولا يعني البناء الذي استقر لاحقاً وهو ضد الإعراب.

الإعراب

استعمل هذا المصطلح في مواضع متعددة، منها عند حديثه عن جمع المئة، يقول: "والمِئَةُ: حُذِفَ من آخرها واوٌ... وقيل: حرف لين لا يُدْرَى أواوٌ هو أم ياء. والجميع: المئون، والمئين على تقدير المسلمون والمسلمين.. ومنهم من يجعل النّون خَلَفاً في الجماعة من الحرف المحذوف. ويكون الإعراب في المئين على النّون. تقول: مئينٌ كما ترى، وقبضت مئيناً".[١١١] وذكره في قوله "وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةِ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان فَثَبَتَ التنوين لأنه إعراب وذهب الحرفُ الساكن".[١١٢] وذكره أيضاً في قوله: "...والأخْتُ: كانَ حَدُّها "أَخَه" والإعرابُ على الهاء والخاء في موضع الرفعِ ولكنها انفتحت لحال هاء التأنيث، لأنها لا تعتمد إلا على حرفٍ متحركٍ بالفتحة، وأسكنت الخاء فحُوِّل صَرْفها على الألف، وصارت الهاءُ تاءً كأنها من أصلِ الكلمة، ووقع الإعراب على التاء، وأُلْزِمَت الضمة التي كانت في الخاءِ الألفَ، وكذلك نحوُ ذلك"[١١٣]، وهذا يشير إلى أن الهاء في(أُخَهَ) هو حرف الإعراب، والخاء تحركت بالرفع، لكن لما تحركت التاء سكنت، ونقلت الضمة إلى الهمزة في بداية الاسم، وهذا

(١١٠) *العين*، ج٤، ص٩١.

(١١١) *العين*، ج٨، ص٤٢٣.

(١١٢) *العين*، ج١، ص٥٠.

(١١٣) *العين*، ج٤، ص٣٢٠.

القانون يطبقه الخليل على كل اسم فيه حذف بعض الحروف.

الممنوع من الصرف ويسميه (غير المُجرى) والمصروف (المُجرى)

استعمل صاحب *العين* هذا المصطلح عند حديثه عن العلم المؤنث (هَنْة) وأنه ممنوع من الصرف، وذلك في قوله: "رأيت هَنْةَ مُقبلةً لم تُصْرَفْ، لأنّها اسم معرفة للمؤنّث". وقوله: "وسامٌّ أبرصَ: مضافٌ غيرُ مصروف"(١١٤). وذكر أن "مصر هي اليوم كورةٌ معروفة لا تُصْرَف".(١١٥) وعبرّ عن الممنوع من الصرف بقوله لم تجر، وذلك عند حديثه عن مَثْلَث ومَوْحَد ومَثْنَى ، وثُلاث ورُباع.(١١٦) وذكَر مصطلح لا يُجْرَى في حديثه عن كلمة (مصر) في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾(١١٧)، يقول: "من الأمصار، ولذلك نوّنه، ولو أراد مصرَ الكورةَ بعينِها ما(١١٨) نوّن، لأن الاسم المؤنث في المعرفة لا يُجْرَى".(١١٩)

المعدول

استعمل صاحب *العين* مصطلح العدل عند إعراب البيت: إذا قالت حذامِ، يقول: "وكذلك فَجارِ وفَساقِ وخبَاثِ، ولم يُلقُوا عليها صَرْف الكلام لأنّه نَعْتٌ مؤنَّثٌ

(١١٤) *العين*، ج٧، ص١١٩.

(١١٥) *العين*، ج٧، ص١٢٣.

(١١٦) *العين*، ج٨، ص٢١٥؛ وينظر: ج١، ص٢٤٦- ٢٤٧.

(١١٧) سورة يوسف: الآية ٩٩.

(١١٨) في المتن (كما)... "بعينها كما نوّن".

(١١٩) *العين*، ج٧، ص١٢٣.

مَعدُولٌ عن جهته، وهي حاذَمةٌ وفاجرةٌ وفاسقة وخبيثة، فلما صُرِفَ[١٢٠] إلى "فَعالِ" كُسِرتْ أواخر الحروف"[١٢١]، والكسرة هنا كسرة بناء.[١٢٢] ومصطلح العدل معروف قبل الخليل، وإلا لما استعمله بهذا الوضوح.

النكرة والمعرفة

فرق صاحب *العين* بين النكرة والمعرفة عندما مثل للنكرة بـ(رجل سوء) وللمعرفة بـ(الرجل السوء)، يقول: "وتقول في النَّكرة: رجلُ سَوْءٍ، وإذا عرّفت، قلت: هذا الرّجلُ السَّوْءُ، ولم تُضِفْ... وتقول: هذا عَمَلُ سَوْء، ولم تقل العمل السّوء، لأنّ السَّوْءَ يكون نعتاً للرجل، ولا يكون السَّوْء نعتاً للعمل لأن الفعل من الرّجل وليس الفعل من السَّوْء، كما تقول: قول صِدْقٍ، والقولُ الصِّدْق، ورجل صِدْق، ولا تقول: الرّجلُ الصِّدْق لأنّ الرّجل ليس من الصِّدْق".[١٢٣] ويقول في موضع آخر: "ذؤالة اسم معرفة للذئب لا ينصرف، وسمّت العرب عامّة السِّباع بأسماء معارف، يجرونها مجرى الرجال والنساء".[١٢٤] وتجدر الإشارة أنه ذكر هنا من أنواع المعارف: المعرف بأل، والمعرف بالإضافة، والعلم.

---

(١٢٠) يريد بـ(صُرف) عُدِلَ.

(١٢١) *العين*، ج٣، ص٢٠٤.

(١٢٢) (العلمية + العدل) لا يمنعان الإعراب، بل يعرب الاسم معهما إعراباً ناقصاً، وهو دون البناء ويسمونه (الممنوع من الصرف) ومن النحاة مَن يرى أنه لو زيدت علة ثالثة على العلتين للمنع أدت إلى بناء الاسم.

(١٢٣) *العين*، ج٧، ص٣٢٨.

(١٢٤) *العين*، ج٨، ص١٩٨.

الأعلام والكنى

ذكر مصطلحات (الأعلام والكنى) في قوله: "ويُحْكَى بِمَنْ الأعلام والكُنَى والنّكرات في لُغَة أَهْلِ الحجاز إذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً".[١٢٥] ويقول في موضع آخر: "أم حَفْصة: تُكْنَى به الدجاجة".[١٢٦] و"الضَّبُّ يُكْنى أبا حِسْل".[١٢٧] وهذا يشير إلى ما استقر فيما بعد عند النحويين من أن الكنية ما صدرت بأب أو أم.

العماد

استعمل صاحب *العين* مصطلح العماد في حديثه عن (إيّاك) يقول: "إيّاك ضربت فتكون (إيّا) عماداً للكاف".[١٢٨] وكذلك استعمله في حديثه عن نون الوقاية، يقول: "وقَدْ وقَطْ لغتان في "حسب"، لم يتمكنا في التصريف، فإذا أضفتَهما إلى نفسك قَوِيَتا بالنون فقلت: قَدْني وقَطْني كما قَوَّوا عَنّي ومنّي ولَدُنّي بنونٍ أخرى. قال أهل الكوفة: معنى قَطْني كَفاني، النون في موضع النصب مثل نون "كفاني"؛ لأنك تقول: قَطْ عبدَ الله درهمٌ. وقال أهل البصرة: الصواب فيه الخفضُ على معنى: حسبُ زيدٍ وكَفْيُ زيدٍ، وهذه النون عمادٌ. ومنعهم أن يقولوا: حَسْبُني لأن الباء متحركة، والطاءَ هناك ساكنةٌ فكرهوا تغييرَها عن الإسكان، وجعلوا النونَ الثانيةَ من لَدُنّي عِماداً للياء".[١٢٩] واستعمله عند حديثه عن الأمر من اللفيف المفروق، يقول: "وإذا أَمَرْتَ

---

(١٢٥) *العين*، ج٨، ص٣٩٠.

(١٢٦) *العين*، ج٣، ص١٢٣.

(١٢٧) *العين*، ج٧، ص١٤.

(١٢٨) *العين*، ج٨، ص٤٤٠.

(١٢٩) *العين*، ج٥، ص١٤.

من الوَعَى قُلْتَ: عِهْ، الهاءُ عِمادٌ للوُقُوفِ [لخفتها؛ لأنه لا يُستطاع][١٣٠] الابتداءُ والوُقُوفُ على حرف واحد".[١٣١] والمقصود بالهاء هنا هاء السكت أو هاء الصلة كما يسميها صاحب *العين*، يقول: "وأمّا هُوَ فكناية التَّذكير، وهي كناية التّأنيث فإذا وقفت على هو وصلت الواو، فقلت: هُوَهْ وإذا أَدْرَجْتَ طرحت هاء الصّلة."[١٣٢]

المبتدأ

لم ترد لفظة المبتدأ في *العين* مصطلحًا.

الخبر

استعمل صاحب *العين* مصطلح الخبر في قوله: "المَثَلُ: الشيءُ يُضرَبُ للشيء فيُجْعَل مِثْلَه. والمَثَلُ: الحديث نفسُه. وأكثرُ ما جاءَ في القرآن نحوُ قوله-جَلَّ وعزَّ-: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾[١٣٣]، فمَثَلُها هو الخَبَرُ عنها. وكذلك قوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾[١٣٤]، ثمّ أخبَرَ: أَنَّ الذين تَدعونَ من دونِ اللهِ، فصارَ خَبَرُه عن ذلك مَثَلاً، ولم تكن هذه الكلماتُ ونحوُها مَثَلاً ضُرِبَ لشيءٍ آخر كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ﴾[١٣٥]، و﴿كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾.[١٣٦]

---

(١٣٠) الزيادة من *لسان العرب*، مادة (وعي) رواية عن الأزهري، والمعنى لا يستقيم إلاَّ بها.

(١٣١) *العين*، ج٢، ص٢٧٣.

(١٣٢) *العين*، ج٤، ص١٠٥.

(١٣٣) سورة محمد: الآية ١٥.

(١٣٤) سورة الحج: الآية ٧٣.

(١٣٥) سورة الجمعة: الآية ٥.

(١٣٦) سورة الأعراف: الآية ١٧٦. *العين*، ج٨، ص٢٢٨.

واستعمله في قوله: "تقولُ في الخبر: كان كذا أو كذا، تعطِفُ آخرَ كلامِك على أوّلِهِ، إلاّ أنّ أو تعني الشّكّ في أحدهما..."[١٣٧].

الفاعل ونائب الفاعل

ذكر صاحب *العين* مصطلح الفاعل للدلالة على فاعل الفعل مرة واحدة في قوله: " ...فمن قال: لم يدع، تفسيره، لم يترك، فإنّه يضمر في المسحت والمجلف ما يرفعه مثل الذي ونحوه، ومن روى: لم يُدَعْ في معنى: لم يُتْرَكُ فسبيلُه الرّفعُ بلا علّة، كقولك: لم يُضْرَبْ إلاّ زيدٌ، وكان قياسُه: لم يُودَعْ ولكنّ العربَ اجتمعتْ على حذف الواو فقالتْ: يَدَع، ولكنّكَ إذا جَهِلْتَ الفاعل تقول: لم يُودَعْ ولم يُوذَرْ وكذلك جميعُ ما كانَ مِثلَ يودع وجميع هذا الحدّ على ذلك. إلاّ أنّ العرب استخفّت في هذين الفعلين خاصّة لما دخل عليهما من العلّة التي وصفنا فقالوا: لم يُدَعْ ولم يُذَرْ في لغة، وسمعنا من فصحاء العرب من يقول: لم أُدَعْ وراءً، ولم أُذَرْ وراءً"[١٣٨] ومثل للمبني للمجهول بقوله: "ولكنّكَ إذا جَهِلْتَ الفاعل تقول: لم يُودَعْ ولم يُوذَرْ" وهذه إشارة للفعل الذي لم يسم فاعله أو المبني للمفعول أو المبني للمجهول الذي يطلب نائب فاعل.

الاستثناء

استعمل صاحب *العين* مصطلح الاستثناء في حديثه عن (إلا)، يقول: "إلاّ: استثناء، كقولك: ما رأيت أحداً إلاّ زيداً ...تقول: شَتَمَني زيد إلاّ أني عفوت عنه،

(١٣٧) *العين*، ج٨، ص٤٣٩.

(١٣٨) *العين*، ج٢، ص٢٢٤.

تُريد: ولكنْ عَفَوْت عنه، وهذه التي في الاستئناف والتّوكيد ممالة".[١٣٩] وقد استقرت (إلا) في التراث النحوي أداةً للاستثناء إضافة إلى دلالات أخرى.

الإضافة

ذكر صاحب *العين* مصطلح الإضافة في مواضع متعددة، منها عند حديثه عن (إذْ) يقول: "إذْ لِمَا مَضَى وقد يكون لما يُستَقْبَل، و(إذا) لِما يستقبَل. وإذا جوابُ توكيد الشرط يُنَوَّن في الاتّصال ويُسَكَّنُ في الوقف. وإذا أُضيفت إلى(إذ) كلمةٌ جُعِلَت غايةً للوقت، تُنَوَّنُ وتُجَر، كقولكَ: يومَئِذٍ وساعتَئِذٍ، وكتابتها ملتزقةٌ، فإنْ وصَلتَها بكلامٍ يكون صلةً ولا يكون خبراً، كقول الشاعر:

عَشِيَّةَ إذْ يَقُولُ بَنُو لُؤَيٍّ

كانت في الأصل حيث جَعَلْتَ "تقول" صلةً أخرجْتَها من حَدِّ الإضافة إلى قولِك: "إذ تقول" جملةً، فإذا أفرَدْتَها نَوَّنتَها لالتزاقِها بالكلمة التي معها كأنّها كلمةٌ واحدة، كقولك: عَشِيَّتَئِذٍ بنو فلان يقولون كذا، لأنّ "تقول" ها هنا خبر، وفي البيت صلة، وإنما جاءت في سبع كلمات مُوَقَّتات في حينئذٍ ويومَئِذٍ ولَيلَتئذٍ وساعتَئذٍ وغَداتَئذٍ وعامتَئذٍ وعشيَّذ، ولم يُقَلْ: الآنَئِذٍ، وإنّما خُصَّت هؤلاء الكلمات بها لأنَّ أقربَ ما يكون في الحال قولُك: الآنَ، فلما لم يَتَحوَّلْ هذا الاسمُ عن وقت الحال، ولَمْ يتباعَدْ عن ساعتِك التي أنتَ فيها، لم يتمكن، ولذلك نُصِبَتْ في كل وَجْهٍ، فلما أرادوا أن يتباعَدوا بها ويحوِّلوها من حال إلى حال لم تَنْقَدْ أن يقولوا: الآنئذٍ عكَسوا ليُعرَف بها وقتُ ما تباعَدَ من الحال، فقالوا: "حينئذٍ" ولكن قالوا: الآن لساعتك في التقريب، وفي التبعيد: حينئذٍ ونُزِّل بمنزلتها الساعةُ وساعتئذٍ وصار في حدِّهما اليومُ ويومَئذٍ والحروف التي وَصَفنا على ميزان ذلك مخصوصةٌ بتوقيتٍ لم يُخَصَّ به سائر أسماء

(١٣٩) *العين*، ج٨، ص٣٥٢-٣٥٣.

الأزمنة إلاّ ببيان وقتٍ نحو: لقيتُه سنةَ خَرَجَ ورأيتُه شَهْرَ يَقْدَمُ الحاجُّ، كقوله:

في شَهْرٍ يَصْطادُ الغُلامُ الدُّخَّلا

فمن نَصَبَ الكلامَ فإنّه يَجْعَلُ الإضافةَ إلى هذا الكلام أجمع كما قالوا: زمنَ الحجّاجُ أميرٌ".[١٤٠] وقد استقرت (إذ، وإذا) بإضافتها إلى جملة، وأن التنوين الذي يلحق (إذ) عوض عن جملة.

وفي حديثه عن كلمة (الفم)، يقول: "الفم: أصل بنائه: الفوه، حذفت الهاء من آخرها، وحملت الواو على الرفع والنصب والجر فاجترت الواو صروف النحو إلى نفسها فصارت كأنّها مدّة تتبع الفاء. وإنما يستحسنون هذا اللَّفظَ في الإضافة.. أما إذا لم تُضَفْ فإنّ الميم تُجْعَلُ عماداً للفاء، لأن الياءَ والواوَ والأَلِفَ يَسقُطنَ مع التَّنوين، فكرهوا أن يكون اسمٌ بحرف مُغْلَق فعُمِّدت الفاء بالميم، إلاّ أنّ الشّاعر قد يُضْطَرُّ إلى إفراد ذلك بلا ميم، فيجوز في القافية، كقوله:

خالَطَ من سَلْمَى خياشِيمَ وفا

يعني وفماً".[١٤١] ومنها قوله: "فإذا لم يُضيفوه[١٤٢] قَوَّوْه بالتنوين، وإذا أضافُوه لم يحسن التنوين فقوَّوْه بالمد في حالات الإضافة".[١٤٣]

الملك والإضافة

لي: حرفان متباينان قُرِنا، اللاّم: لام الملك، والياء ياء الإضافة.[١٤٤]

---

(١٤٠) *العين*، ج٨، ص٢٠٥- ٢٠٦.

(١٤١) *العين*، ج٨، ص٤٠٦.

(١٤٢) الحديث عن (يد) و(دم)

(١٤٣) *العين*، ج٤، ص٣٢٠.

(١٤٤) *العين*، ج٨، ص٣١٥.

التعجب

تحدث صاحب *العين* عن التعجب في قوله: "وما أطْمَعَ فلاناً، وإنّه لطَمُعَ - الرجل - بضمّ الميم على معنى التّعجّب، وكذلك التّعجّب في كلِّ شيءٍ كقولك لَخَرُجَتِ المرأة، أي: كثيرة الخروج، ولَقَضُوَ القاضي، مضموم أجمع إلا ما قالوا في نِعْم بِئْسَ، رواية تروى عنهم. غير لازم لقياس التّعجّب، لأنّهم لا يقولون: نَعُمَ ولا بَؤُس والباقيةُ كذلك".(١٤٥) مستخدمًا صيغة (ما أفعل) في قوله "ما أطمعَ فلاناً"، وملحقاً به ما يصاغ على وزن "فَعُلَ" لإنشاء المدح أو الذم، وهو ما نص عليه النحويون من أنّ كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على فَعُلَ - بضم العين- إما بالأصالة كـ(ظَرُفَ وشَرُفَ) أو بالتحويل كـ(ضَرُبَ وفَهُمَ) ثم يُجرى مُجْرى نِعْمَ وبِئْسَ في إفادة المدح والذم.(١٤٦)

الصفة، النعت

استعمل صاحب *العين* مصطلح الصفة في مواضع متفرقة، منها في قوله: "... فإذا لم يكن قبل وبعد غاية فهما نصب لأنهما صفة. وما خلف يعقبه فهو من بعده. تقول: أقمتُ خلافَ زيدٍ أي: بعد زيد. قال الخليل: هو بغير تنوين على الغاية مثل قولك: ما رأيته قطّ، فإذا أضفته نصبت إذا وقع موقع الصفة، كقولك: هو بعدَ زيد قادم، فإذا ألقيت عليه مِنْ صار في حدّ الأسماء، كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار من صفة، وخفض بعد لأن مِنْ حرف من حروف الخفض، وإنما صار بعد منقاداً لِمِنْ، وتحوّل من وصفيّته إلى الاسميّة، لأنه لا تجمع صفتان، وغلبه من لأنّ مِنْ صار في

(١٤٥) *العين*، ج٢، ص٢٧.

(١٤٦) ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م، ج٣، ص٢٨٠.

صدر الكلام فغلب..."."[١٤٧] واستعمل مصطلح الصفة والموصوف في قوله: " يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك. ومن رفع فقال: بُعْدٌ له وسُحْقٌ يقول: هو موصوف وصفته قوله له مثل: غلامٌ له، وفرسٌ له."[١٤٨] ويُوَجَّه قوله (موصوف وصفته) على الخبر والمبتدأ. كما استعمل مصطلح الصفة والصفات للدلالة على الجر، يقول: "إلى: حرف من حروف الصفات."[١٤٩] و"في: حرف من حروف الصفات."[١٥٠] وورد مصطلح النعت في مواضع عديدة، منها قوله: "رجل صومٌ ورجلان صومٌ وامرأة صومٌ، ولا يُثنى ولا يُجمع لأنه نعت بالمصدر."[١٥١] وهذا المصطلح يطلقه صاحب *العين* بانتظام – كما يذكر المهيري[١٥٢] – على ما غلب عليه في التراث مصطلح الصفة وهذا ما يدل عليه قوله: "والصاحب يكون في حال نعتاً، ولكنه عَمَّ في الكلام فجرى مَجرى الاسم، كقولك: صاحب مال."[١٥٣] وكذلك قوله: "ورجل خالفة: كثير الخِلاف، وقوم خالفون كقولك: رجل راوية ولحّانة ونسّابة إذا كان النعت واحدًا فإذا جمعت قلت: خالفون وراوون. وأُدخلت الهاءُ لأنه نعت واجبٌ لازمٌ له ... وإذا كان النعت فاعلاً ولا فعل له [كان] بغير الهاء."[١٥٤] ويرى المهيري "أن الالتزام بمصطلح النعت راجع إلى أن الوظيفة النحوية التي تمحّضَ لها تؤدّى بالصفات فليس غريباً أن تختلط الظاهرة الصرفية

---

(١٤٧) *العين*، ج٢، ص٥٢.

(١٤٨) *العين*، ج٢، ص٥٢.

(١٤٩) *العين*، ج٨، ص٣٥٦.

(١٥٠) *العين*، ج٨، ص٤٠٩.

(١٥١) *العين*، ج٧، ص١٧٢.

(١٥٢) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص١٧٥.

(١٥٣) *العين*، ج٣، ص١٢٤.

(١٥٤) *العين*، ج٤، ص٢٦٩.

obeikandl.com

بالظاهرة النحوية. ولعل ركون الخليل إلى مصطلح النعت لتسمية الصفة سبب تخصيصه مصطلح الصفة للظروف فهو يحّد بعضها بأنه "حرف صفة"[١٥٥]، ويعتبر أن النصب هو حكم بعد وقبل وفي بعض أحوالهما "لأنهما صفة"[١٥٦] كما يعد أن فوق ينصب لأنه صفة فإن "صيرته اسماً رفعته فقلت: فوق رأسه، صار رفعًا ههنا، لأنه هو الرأس نفسه".[١٥٧]

التوكيد والتكرار

استعمل صاحب *العين* مصطلحي التوكيد والتكرار في قوله: "وقوم كُتَعون وأكتع: حرف يوصل به "أجمع" تقوية له (ليست له عربية) ومؤنثه كتعاء. تقول: جمعاء كتعاء، وجُمَع كُتَع وأجمعون أكتعون، كل هذا توكيد".[١٥٨] وقوله: "فإذا قلت: أَما إنّه لرجلٌ كريم، وأما والله لئن سهرت كلّ ليلة لأدَعنّك نادمًا، وأما لو علمت بمكانك لأُزْعِجَنّك... فإنّها توكيد لليمين يوجب به الأمر. فإذا قلت: إمّا ذا وإما ذا بكسر الألف فهذا اختيار في شيء من أمرين. وهي في الأصل: إنْ و ما صلة لها، غير أنّ العرب تلزمها في أكثر الكلام، تقول: إمّا أنْ تَزُورَني وإمّا أنْ أزورك، بتكرارها مرّتين. وتقول العرب: إمّا أن تفعلَ كذا وكذا، أو تفعل كذا، فيجعلون التكرار بأَوْ وهم يريدون بها: إمّا. وتقول: افعل كذا إمّا مُصيباً وإمّا مُخطئاً".[١٥٩]

---

(١٥٥) *العين*، ج٢، ص٤٣.

(١٥٦) *العين*، ج٢، ص٥٢.

(١٥٧) *العين*، ج٥، ص٢٢٤. والمهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص١٧٦ .

(١٥٨) *العين*، ج١، ص١٩٥.

(١٥٩) *العين*، ج٨، ص٤٣٥.

العطف

ذكر صاحب *العين* مصطلح العطف في مواضع متفرقة، منها في حديثه عن (أو) يقول: "(أو) حرف عطف يُعْطَفُ به ما بَعْدَهُ على ما قَبْلَهُ ".[١٦٠] ومنها قوله: "(أَمّا) بالفتح فتوجب كلّ كلامٍ عطفته كإيجاب أوّل الكلام، وجوابها بالفاء كقولك: أمّا زيدٌ فأخوك، وأما عمرو فابن عمِّك".[١٦١] كما ذكر صاحب *العين* مصطلح النسق في حديثه عن الحرف ثمّ ، يقول: "وثمّ: حرف من حروف النسق لا تُشرِّكُ ما قبلها بما بعدها إلا أنها تُبَيِّنُ الآخِرَ من الأول، ومنهم من يُلزمها هاء التأنيث، فيقول: ثُمّتَ كان كذا وكذا".[١٦٢]

النداء

ذكر صاحب *العين* مصطلح النداء في حديثه عن (أي) يقول: " تقول في النّداء: أَيْ فلانُ، وقد يُمَدُّ: آي فلان "[١٦٣]، و"تقول في النداء: آفلانُ".[١٦٤]

الندبة

ذكر مصطلح الندبة في حديثه عن (وا) يقول: "وا: حرف نُدبة، كقول النادبة: وافلاناه".[١٦٥] وكذلك في حديثه عن (اللام)، يقول: "تقول في الاعتزاء: يا لَفلانٍ، يا

---

(١٦٠) *العين*، ج٨، ص٤٣٨.

(١٦١) *العين*، ج٨، ص٤٣٦.

(١٦٢) *العين*، ج٨، ص٢١٨.

(١٦٣) *العين*، ج٨، ص٤٤٠.

(١٦٤) *العين*، ج٨، ص٤٤٠.

(١٦٥) *العين*، ج٨، ص٤٤٣.

obeikandl.com

لَتميم بنصب الّلام، إنّها لامٌ مُفْردة، ولكنّها تُنْصَبُ في الذي يُنْدَبُ، وتُكْسَر في المندوب إليه، وإنّما هي لامٌ أُضيفت إلى الاسم يدعى بها المندوب إليه، كقولك: يا لَزَيدٍ ويا لَلْعجب، وذلك إذا كان ينزل به أمر فادح، ويا لَلْحسرةِ ويا لَلنّدامة فتُنْصَبُ الّلامُ في ذلك ونحوه".(١٦٦)

التحذير والإغراء

استعمل صاحب *العين* مصطلح التحذير في قوله: "... كقول المُحَذِّر: إيّاك وزيداً، فمنهم من يجعل التحذير وغير التحذير مكسورًا، ومنهم من ينصبه في التحذير ويَكسِر ما سوى ذلك، للتفرقة".(١٦٧)

كما ذكر مصطلح الإغراء في قوله: "تقول في الإغراء: دونَكَ هذا الشيءَ وهذا الأمْرَ أي عليكَ. ودونك زيدٌ في المنزلة والقُرْبِ والبعد، وزَيْدٌ دونَكَ أي هو أحسَنُ منك في الحَسَب. وكذلك الدُّون يكون صفةً ويكون نَعْتاً على هذا المعنى، ولا يُشتقُّ منه فِعل، وتقول: هذا دون ذاكَ في التّقريب والتحقير، فالتقريبُ منصوبٌ لأنه صفة، والتحقير مرفوع".(١٦٨)

الاستفهام والجحد

استعمل صاحب *العين* مصطلح الاستفهام في حديثه عن (أم) و(أما)، يقول: "أَمْ: حرف استفهامٍ على أوّله، فيصير في المعنى كأنّه استفهامٌ بَعْدَ استفهامٍ، وتفسيرها في باب أو.. ويكون أَمْ بمعنى بل، ويكون بَلْ الاستفهام بعينها، كقولك: أم عندكم

(١٦٦) *العين*، ج٨، ص٣٥٩- ٣٦٠.

(١٦٧) *العين*، ج٨، ص٤٤١.

(١٦٨) *العين*، ج٨، ص٧٢.

غداً حاضر؟، أي: أعندكم، وهي لغَة حَسَنة...وأَما: استفهامُ جَحْد، تقول: أَما تستحي من الله؟ أما عندك زيد؟".[١٦٩] واستعمل مصطلح الجحد في حديثه عن (ما) في قوله: "ما: حرفٌ يكون جحدًا كقوله تعالى[١٧٠]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾".[١٧١]

التنبه والتحضيض

ذكر صاحب *العين* مصطلح التنبيه، في قوله: "أَلا، معناها في حالٍ: هلاّ، وفي حال: تنبيهٌ، كقولك: ألا أَكْرِمْ زيداً، وتكون ألا صلة بابتداء الكلام، كأنّها تنبيهٌ للمُخاطَب، وقد تردف ألا بلا أخرى فيقال: ألا لا، كما قال:

فقام يَذُودُ النّاسَ عنها بسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إلى هِندِ

ويقال للرّجل: هل كان كذا وكذا فيقول: ألا لا. جعل ألا تنبيهاً ولا نفياً."[١٧٢] وقوله " أَلا، معناها في حالٍ: هلاّ" يدل على أن (ألا) تؤدي معنى التحضيض، ولكنه لم يستعمل هذا المصطلح.

النفي والجحد والزيادة والصلة

ذكر مصطلحات النفي والجحد والزيادة والصلة في حديثه عن (لا)يقول: "هي حرف يُنْفَى به ويُجْحَد، وقد تَجيءُ زائدةً، وإنّما تَزيدها العَرَبُ مع اليَمين، كقولك: لا أُقْسِمُ باللَّه لأُكْرِمَنّك، إنّما تُريد: أُقْسِمُ باللَّه.. وقد تَطْرَحُها العَرَبُ وهي مَنْويّة،

(١٦٩) *العين*، ج٨، ص٤٣٥.

(١٧٠) سورة النساء: الآية ٦٦.

(١٧١) *العين*، ج٨، ص٤٣٤.

(١٧٢) *العين*، ج٨، ص٣٥٢.

كقولك، واللَّهِ أَضْرِبُك، تريد: واللَّه لا أضربك، قالت الخنساء:[١٧٣]

فآليتُ آسَى على هالِكٍ وأَسْأَلُ بَاكِيَةً مَا لَها

أي: آليتُ لا آسَى، ولا أسأل. فإذا قلت: لا واللَّه أكرمُك كان أبين، فإذا قلت: لا واللَّه لا أكرمك كان المعنى واحداً. وفي القرآن: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[١٧٤]، وفي قراءة أخرى: ﴿ أن تَسْجُد ﴾ والمعنى واحد.. وتقول: أَتَيْتُك لتغضبَ عليّ أيْ: لئلاّ تَغْضَبَ عليّ. وقال ذو الرُّمّة:[١٧٥]

كأنّهنّ خوافي أَجْدلٍ قَرِمٍ ولّى ليسبقَه بالأَمْعَزِ الخَرَبُ

أي: لئلاّ يسبقه، وقال:

ما كان يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمُ والطّيّبان أَبُو بَكرٍ ولا عُمَرُ

صار (لا) صلة زائدة، لأنّ معناه: والطّيّبان أبو بكر وعمر. ولو قلت: كان يرضى رسول اللَّه فعلهم والطّيّبان أبو بكر ولا عمر لكان مُحالاً، لأنّ الكلام في الأوّل واجبٌ حَسَنٌ، لأنّه جحود، وفي الثّاني متناقضٌ."[١٧٦] واستعمل مصطلح (صلة) في حديثه عن (ما)، يقول: "ويكون صلةً كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[١٧٧] أي بنقضِهم ميثاقهم."[١٧٨] وفي تعليقه على "ما" في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[١٧٩] يقول:

---

(١٧٣) ينظر: *ديوان الخنساء*، وهو من قصيدة مطلعها:

ألا مَا لعينكِ أمْ مالها لقدْ أخْضَلَ الدّمْعُ سِرْبالَها

(١٧٤) سورة الأعراف: الآية ١٢.

(١٧٥) ينظر: *ديوان ذي الرمة*، ص ٨٧.

(١٧٦) *العين*، ج٨، ص٣٤٩.

(١٧٧) سورة النساء: الآية ١٥٥.

(١٧٨) *العين*، ج٨، ص٤٣٤.

(١٧٩) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

obeikandi.com

"(ما) صلة (أيّا) يجعل مكان اسم منصوب، كقولك: ضربتك..."[١٨٠]

الأدوات[١٨١]

نجد في *العين* حديثاً مطولاً عن بعض الأدوات، عرض فيه الاستعمالات المختلفة لكل أداة ،ومن هذه الأدوات:

إنّ وأنّ

تحدث صاحب *العين* عن(إنّ وأنّ) في قوله: "وإنّ وأنّ ثقيلة، مكسورة الألف ومفتوحة الألف، وهي تنصب الأسماء، فإذا كانت مبتدأ ليس قبلها شيء يعتمد عليه، أو كانت مستأنفة بعد كلام قد تمّ ومضى، فأتيتَ بها لأمرٍ يعتمدُ عليها كسرتَ الألف، وفيما سوى ذلك تَنْصِبُ أَلِفَها. وإذا وقعتْ على الأَسْماء والصّفات فهي مشدّدة، وإذا وقعت على اسمٍ أو فعلٍ لا يتمكّن في صِفةٍ، أو تَصريفٍ فخفّفْها، تقول: بلغني أن قد كان كذا يخفّف مِنْ أَجْلِ (كان) لأنّها فِعْل، ولولا (قد) لم يَحْسُنْ على حالٍ مع الفعل حتّى تعتمد على (ما)، أو على الهاء في قولك: إنّما كان زيد غائباً..كذلك بلغني أنّه كان كذا فشدّدها إذا اعتمدت على اسم. ومن ذلك: قولك: إنْ ربّ رجلٍ: فإذا اعتمدت قلت: إنّه ربّ رجلٍ ونحو ذلك، وهي في الصّفاتِ مشدّدة، فيكون اعتمادُها على ما بعدَ الصّفات، إنّ لك، وإنّ فيها، وإن بك وأشباهها".[١٨٢]

لن

تحدث صاحب *العين* عن (لن) في قوله: "وأمّا لن فهي: لا أنْ، وصلت لكثرتها

---

(١٨٠) *العين*، ج٨، ص٤٤٠.

(١٨١) استعمل صاحب *العين* مصطلح الأداة عند حديثه عن (كيف)، يقول: "كيف: حرف أداة". *العين*، ج٥، ص٤١٤.

(١٨٢) *العين*، ج٨، ص٣٩٧.

في الكلام، ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى لا، ولكنّها أوكد. تقول: لن يُكْرِمَك زيدٌ، معناه: كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه، ووكّدتّ النَّفي بلن فكانت أوكد من لا".(١٨٣)

لو

ذكر صاحب *العين* مصطلح التمني في حديثه عن (لو)، يقول: "لو: حرف أمنية... وقد تكون لو موقوفة بين نفي وأمنية..."(١٨٤)

لولا

وتحدث صاحب *العين* عن دلالة (لولا) في قوله: "وأمّا لولا فجمعوا فيها بين لو ولا في مَعْنَيَيْن، أحدُهما: (لو لمْ يكُنْ)، كقولك: لولا زيد لأكرمتك، معناه: لو لم يكن. والآخر: (هلاّ)، كقولك: لولا فعلت ذاك، في معنى: هلاّ فعلت، وقد تدخل (ما) في هذا الحد في موضع (لا)، كقوله تعالى: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر: ٧]، أي: هلاّ تأتينا، وكلّ شيء في القرآن فيه (لولا) يُفَسَّر على (هلاّ) غير الّتي في سورة الصّافّات: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] أي: فلو لم يكن..".(١٨٥)

المفرد والعدد والجمع والجميع والجماعة

استعمل صاحب *العين* مصطلح العدد في سياق الجمع للدلالة على جمع القلة يقول: "وأجمال للعدد، ودَخَلَتْ ألف القَطْع فَرقاً بين العدد وبين الجِماع، ودَخَلَتِ

---

(١٨٣) *العين*، ج٧، ص٣٥٠.

(١٨٤) *العين*، ج٨، ص٣٤٨.

(١٨٥) *العين*، ج٨، ص٣٥١. وتحدث صاحب *العين* عن استعمالات (أو)، (ما)، (أما)، (أم)، (أي)، (آ) للنداء، (ويْ) للتعجب، (وا) للندبة...ينظر: *العين*، ج٨، ص٤٢١-٤٤٤.

الألفُ بعد الميم مَدَّةً ومُدَّتْ من فتح الميم، ليختلفَ لفظُ الجمع من لفظ الواحد، لأنه لو قال: أجْمَل لاشتَبَه بالنَّعْت نحو أحْمَر وأصفر".[١٨٦] واستعمله للدلالة على جمع المؤنث السالم، يقول: "وناقة عُشَراء، أي: أقربت، وسُمّيت به لتمام عشرة أشهر لحملها. عشَّرت تعشيرًا، فهي بعد ذلك عُشراء حتى تضع، والعدد: عُشَراواتٌ، والجميع: العشار، ويقال: بل سُمّيت عُشَراء لأنها حديثة العهد بالتعشير، والتعشير: حمل الولد في البطن، يقال: عُشرَاء بيّنة التعشير."[١٨٧] و"أشياء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فعلاء شيئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أول الكلمة، فجعلت: لَفْعاء".[١٨٨] وقال: "وتَصْغيرُ الشّاةِ: شُوَيْهةٌ، والعددُ: شِياهٌ، والجميع: الشَّاءُ، فإذا تركوا هاء التّأنيث مَدُّوا الأَلِف، فإذا قالوا بالهاء قصروا الأَلِفَ، فقالوا: شاة، ويُجْمَع على الشَّوِيِّ أيضاً، كأنَّهم بَنَوُا الفَعيلَ من مَدَّة الشّاء".[١٨٩] وذكر في موضع آخر أن "الشاء يمد إذا حذفنا الهاء ويصير اسماً للجماعة والواحدة شاة ...والعدد شياه".[١٩٠] ومن هنا يظهر أن مصطلح (العدد) يدل على الجمع عامة، وأن مصطلح الجماعة قد تمخض في استعمال صاحب *العين* لمفهوم واحد من مفاهيم الجمع فكأنه يدل على مفهوم الجنس إضافة إلى دلالته على الجمع عامة.[١٩١] واستعمل مصطلحات (الجمع والواحد والذكر والأنثى)، نحو قوله: "وتقول: أرِني يا فلانُ ثَوْبَك لأراه، فإذا استعطيتهُ شيئاً ليُعْطِيَكَهُ لم يقولوا إلاّ أرْنا بسكون الرّاء، يجعلونه سواء في الجمع

---

(١٨٦) *العين*، ج ٨، ص١٩٧.

(١٨٧) *العين*، ج١، ص٢٤٧.

(١٨٨) *العين*، ج٦، ص٢٩٦-٢٩٧.

(١٨٩) *العين*، ج٤، ص٦٩.

(١٩٠) *العين*، ج٦، ص٢٩٨.

(١٩١) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص ١٧٧.

والواحد والذّكر والأنثى كأنّها عندَهم كلمة وُضِعت للمُعاطاةِ خاصّةً، ومنهم من يُجرِيها على التّصريف فيقول: أَرِني وللمرأة أريني، ويفرّق بين حالاتهما، ومن أراد معنى الرُّؤْية قرأها بكسر الرّاء، فأمّا ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾، ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ فلا يُقْرأ إلاّ بكَسْر الرّاء".[١٩٢]

واستعمل مصطلح الجميع في قوله: "والجميع: المئون، والمئين على تقدير المسلمون والمسلمين.. ومنهم من يجعل النّون خَلَفاً في الجماعة من الحرف المحذوف. ويكون الإعراب في المئين على النّون. تقول: مئينٌ كما ترى، وقبضت مئيناً".[١٩٣] وقوله: والنبأ الجميع: الأنباء. ورحًى ورَحَيان[١٩٤]، و"ثلاث أَرْحٍ، وأرحاء كثيرة، والأَرْحِيَةُ كأنّها جماعة الجماعة".[١٩٥] ومصطلح (جماعة الجماعة) يقابل جمع الجمع الذي استقر فيما بعد، واستعمله صاحب *العين* في قوله: "وجمع الأهل: أهلون وأهلات، والأهالي: جمع الجمع".[١٩٦] ولفظ الجماعة في قوله: "هذه غَنَمٌ لفظٌ للجَماعةِ، فإذا أفردْت قُلْتَ شاةٌ"[١٩٧] يقابل اسم الجنس الجمعي. واستعمل (أقل العدد) للدلالة على جمع القلة، يقول: "الضأن، الواحدة ضأنة، والأضؤن على أفعل، أقل العدد".[١٩٨]

وذكر للدلالة على جمع (ماء) مصطلح الجميع، يقول: "وفي

---

(١٩٢) *العين*، ج٨، ص٣١٠.

(١٩٣) *العين*، ج٨، ص٤٢٣.

(١٩٤) *العين*، ج٧، ص١٤٢.

(١٩٥) *العين*، ج٣، ص٢٨٩.

(١٩٦) *العين*، ج٤، ص٨٩.

(١٩٧) *العين*، ج٤، ص٤٢٦.

(١٩٨) *العين*، ج٧، ص٦١.

الجميع: مياه".[١٩٩] وكذلك ذكر أن الجميع من (التي) اللاتي وأردفها بمصطلح (الجمع)، يقول: "والجميع اللاّتي، واللواتي جمع اللاّتي، ويُلْقون التّاءَ فيقولون: اللاّئي، ممدودةٌ [وقد تخرجُ الياءُ فيقال: اللاّء] بكسرة تدلّ على الياء"[٢٠٠]، ويقول: "وتصغير التي اللَّتيَّا ويجمع اللتيّات" [٢٠١]، ويقول: "كَبِدُ الأرض، وجمعه: أكباد: ما فيها من معادن المال، قال: "وترمي الأرض أفلاذ كَبِدها".[٢٠٢] ويقول: "والأنثى ذات، ويجمَع ذواتُ مالٍ".[٢٠٣] ويذكر المهيري أننا إذا استثنينا مصطلح الجمع المشترك بينه وبين خَلَفه فإن سائر ما استعمل من التسميات في هذا المجال مخالف لما شاع في التراث.[٢٠٤]

التثنية والجمع

ذكر مصطلح التثنية في مواضع متعددة، منها قوله: "ذو اسم ناقص... والتثنية ذوان، والجمع ذوون"[٢٠٥] وقوله: "فلما ثَنَّوا حَذَفُوا النون فأدخَلوا على الاثنين بحذف النون، كما أَدخَلوا على الواحد بإسكان الذال، وكذلك فعَلوا في الجميع. وإنْ قالَ قائل: ألا قالوا: اللذو والجميع بالواو، فقل: إن الصوابَ ذلك في القياس، ولكنّ العربَ أجمعت على الذي بالياء في الجرِّ والرَّفْع والنّصب. وقد بَلَغَنا عن الحَسَن في

---

(١٩٩) *العين*، ج٨، ص ٤٢٣.

(٢٠٠) *العين*، ج٨، ص ١٤٢.

(٢٠١) *العين*، ج٨، ص ١٤٢.

(٢٠٢) *العين*، ج٥، ص ٣٣٣.

(٢٠٣) *العين*، ج٨، ص ٢٠٧.

(٢٠٤) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص ١٧٦.

(٢٠٥) *العين*، ج ٨، ص٢٠٧.

obeikandi.com

مَواعِظه أنّه قال: اللذون فَعَلوا وفَعَلوا، وقال:

وإنَّ الذّي خانَتْ بفَلْجٍ دِماؤهم هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ

وقال آخر:

أبني أُمَيَّةَ إنَّ عَمَّيَ اللذا قَتَلا المُلوكَ وفكَّكا الأَغلالا

وكذلك يقولون: اللَّتَا والَّتي، قال الشاعر:

هما اللَّتا أقصَدَني سَهْماهُما يا جارَتَيَّ اليومَ لا أنساهُما

وهما ذَواتا مال، وقد يجوز في الشعر ذاتا مال، وإتمامُها في التثنيةِ أحسن".[٢٠٦] وجمع أرض على أرضون، يقول: "أرض وجمعها أرضون، والآرض أيضاً جماعة".[٢٠٧]

المصدر

ذكر صاحب *العين* حد المصدر بقوله: "والمصدر: أصل الكلمة الذي تَصْدرُ عنه الأفعال".[٢٠٨] ذكر مصطلح المصدر في مواضع عديدة، منها قوله: "والعَدُّ مصدر كالعدد"[٢٠٩]، ومنها قوله: "والشيُّ: مصدر شويت"[٢١٠]، وقوله: "والمشيئة: مصدر شاء يشاء"[٢١١]، ومنها ذكره الشاهد التالي عند حديثه عن الكِشْرة، يقول: "قال

---

(٢٠٦) *العين*، ج ٨، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٢٠٧) *العين*، ج ٧، ص ٥٥.

(٢٠٨) *العين*، ج٧، ص ٩٦. وزاد صاحب *التهذيب* على المتن [وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذَهابًا، وسمع سمعاً وسماعاً وحفظ حفظًا]. *العين*، ج٧، ص ٩٦.

(٢٠٩) *العين*، ج١، ص ٧٨.

(٢١٠) *العين*، ج٦، ص ٢٩٧.

(٢١١) *العين*، ج٦، ص ٢٩٧.

الشاعر:[٢١٢]

وإن من الإخْوَانِ إخوانَ كِشْرةٍ وإخوان حَيَّاك الإلهُ وَمَرْحَبًا

الكِشْرة في هذا البيت خلف من المكاشرة، لأن الفِعلةَ تجيء في مصدر فاعل.[٢١٣] و"المشئة: مصدر شاء يشاء".[٢١٤]

اسم الفاعل واسم المفعول

استعمل مصطلح الفاعل والمفعول للدلالة على ما استقر في التراث النحوي فيما بعد باسم الفاعل واسم المفعول، يقول: "رقَعْتُ الثوبَ رَقْعاً، ورقَّعتُه ترقيعًا في مواضع، والفاعل راقع".[٢١٥]

التفضيل (أفعل وفعلى)

وهنا لجأ إلى التمثيل لأفعل التفضيل دون ذكر المصطلح، يقول: "السُّوءَى،

---

(٢١٢) *العين*، ج٥، ص ٢٩١. وفي نص *العين* تصحيف حيث ورد البيت:

وإن من الإخوان إخوان كِشْرةٍ وإخوان كيف الحال والبال كله

والصواب ما أثبت في المتن، وهو في ديوان الشاعر:

وإن من الإخْوَانِ إخوانَ كِشْـــرةٍ وإخوان حَيَّـــاك الإلهُ وَمَـــرْحَبًا
وَإِخْوَانَ كَيْفَ الْحَالُ والأَهْلُ كُلُّـــهُ وذلكَ لا يســـــوى نَقِيرًا متَرَّبا
جَوادٌ إذا استَغْنيت عنه بِمَالـــــه يَقُولُ إِلَيَّ القرضُ والقرْضَ فاطلبا
فَإِنْ أَنْتَ حاوَلْتَ الذي خلفَ ظَهرِهِ وَجَدْتَ الثُّرَيَّا مِنْهُ في البُعْدِ أَقْرَبـــا.

محمد بن خازم الباهلي، *ديوان الباهلي*، تحقيق: محمد خير البقاعي، دمشق: دار قتيبة، ١٤٠١هـ - ١٤٠٢هـ، ص٣١. وهذا من توجيه أحد المحكمين جزاه الله خيرًا، ونفع بعلمه.

(٢١٣) *العين*، ج٥، ص ٢٩١.

(٢١٤) *العين*، ج٦، ص ٢٩٧.

(٢١٥) *العين*، ج١، ص ١٥٧.

بوزن فُعلَى: اسم للفَعْلة السَّيِّئة، بمنزلة الحُسْنَى للحَسَنة، محمولة على جهة النَّعْت في حدّ أفعل وفُعْلَى كالأَسْوَأ والسُّوءَى، رجلٌ أَسوَأ، وامرأة سُوءَى، أي: قبيحة".[٢١٦]

الممدود

استعمل هذا المصطلح في مواضع كثيرة، منها قوله: "المشاء، ممدود: الدواء الذي يُسهل... والمشاء، ممدود: فعل الماشية..."[٢١٧] ومنها قوله: "الدِّواء، ممدود: الشِّفاءُ، وداوَيتُه مَداواةً".[٢١٨] ويقول أيضاً: "...والثُلاثاء: لّما جُعِلَ اسماً جُعِلَت الهاءُ التي كانت في العدد مَدَّةً، فَرْقاً بين الحالَيْن، وكذلك الأربعاء من الأربعة، فهذه الأسماء جُعِلَت بالمدِّ توكيداً للاسم، كما قالوا: حَسَنَةٌ وحَسناءُ، وقَصَبَةٌ وقَصْباءُ، حيث ألزَموا النعتَ إلزامَ الاسمِ، وكذلك الشّجْراء والطَّرْفاء، وكان في الأصل نعتاً فجُعِلَ اسماً، لأنّ حَسَنَةً نعتٌ، وحَسْناءُ اسمٌ من الحُسْنِ موضوع، والواحدُ من كل ذلك بوزن فَعلة".[٢١٩]

الهمز والمهموز

استعمل صاحب *العين* مصطلح الهمز في مواضع متفرقة، منها قوله: "والرِّئةُ: تُهْمَز ولا تُهْمَز، وهي موضع الرِّيح والنَّفَس. وجمعها: الرِّئاتُ والرِّئين، وتصغيرها: رُوَيّةٌ ومن هَمَز الواو قال: رُؤَيّةٌ".[٢٢٠] وقوله: " النّبأُ، مهموز: الخَبَرُ، وإنّ لفُلانٍ نبأً،

---

(٢١٦) *العين*، ج٧، ص ٣٢٨.

(٢١٧) *العين*، ج٦، ص ٢٩٤.

(٢١٨) *العين*، ج٨، ص ٩٣.

(٢١٩) *العين*، ج٨، ص ٢١٤.

(٢٢٠) *العين*، ج٨، ص ٣٠١.

أي: خَبَراً.. والفِعلُ: نبّأته وأنبأته واستنبأته، والجميع: الأنباء".[٢٢١]

وقوله: "الصَّدَأ، مهموز، بمنزلة الوَسَخ على السيف، وتقول: صَدِئَ يَصدَأ صَدَأً".[٢٢٢] وأما الدّاءُ، مهموز، فاسْمٌ جامعٌ لكلِّ مَرَضٍ ظاهرٍ وباطنٍ حتى يقال: داءُ الشُّحِّ أشَدُّ الأَدْواء، والحُمْقُ داءٌ". والمهموز عنده ما فيه همزة نحو الفعل الصحيح (صدأ، نبأ) أو المعتل (دوأ)، وهذا يخالف ما استقر في التراث النحوي من أن المهموز الذي في أصوله الهمز، وخلا من حروف العلة.

التصغير

استعمل مصطلح التصغير للدلالة على المصطلح الذي استقر فيما بعد، نحوتصغيره "يد" يُديّة، يقول: "ويُدَيّة في التصغير"[٢٢٣]، وتصغيره (زاي)، يقول: "وتصغيرها: زُيَيَّة"، وتصغيره (ماء) يقول: "وبيانُ ذلك أنّه في التّصغير: مُوَيْه"[٢٢٤]. ويورد السيوطي خبرًا عن كيفية وضع الخليل بن أحمد كتاب *التصغير*، يقول: "أخبرنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن يزيد حدثنا المازني عن الأصمعي قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت كتاب *التصغير* على دينار ودرهم وفلس، فقلت: دُنَيْنير، ودُرَيْهم، وفُلَيْس، فُعَيْعِيل، وفُعَيْعل، وفُعَيْل"[٢٢٥]، ويتوسع في باب التصغير، يقول: "وإنّما صار تصغير تِهِ وذِهِ وما فيهما من اللغات تيّاً، لأنّ التّاءَ والذّال من ذِهِ، وتِهِ، كل واحدةٍ هي نَفْسُ الكلمة وما لحقها من بعدها فإنّه عِمادٌ للتاء، لكي ينطلق به اللسان،

---

(٢٢١) *العين*، ج٨، ص ٣٨٢.

(٢٢٢) *العين*، ج٧، ص ١٤٢.

(٢٢٣) *العين*، ج١، ص ٥٠.

(٢٢٤) *العين*، ج٨، ص ٤٢٣.

(٢٢٥) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب*، تحقيق: حسن الملخ ، وسهى نعجة، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م، ج١، ص ٢٧٠.

فلما صُغِّرتْ لم تجدْ ياءَ التَّصغير حَرْفَين من أصل البناء تَجيء بعدها كما جاءتْ في سُعَيْد وعُمَيْر".[٢٢٦] وبعدها يبين أن التصغير "على أربعة أنحاء: تقريب وتقليل وتصغير وتحقير"[٢٢٧]، والتصغير في بيان الأنحاء يقصد به إفادة التصغير معنى التحبّب ويدل على ذلك كلمة التحقير بعده. و"الحرف الذي قبل ياء التصغير بجنبْها لا يكون إلاّ مفتوحاً، ووقَعَت التاء إلى جنبها فانتصَبَتْ، وصارّ ما بعدَها قوَّةً لها، ولم يَنضمّ قبلَها شيءٌ لأنّه ليس قبلها حَرْفان، وجميع التصغير صدره مضمومٌ، والحرف الثاني منصُوبٌ، ثم بعدهما ياء التصغير، ومَنَعَهم أن يَرفَعُوا الياءَ التي في التصغير، لأنّ هذه الأحرف دَخَلَتْ عماداً لِلِّسان في آخِر الكلمة فصارت الياء التي قبلَها في غير موضعها، لأنَّها بُنِيَتْ لِلِّسان عماداً، فإذا وقَعَتْ في الحشو لم تكن عماداً، وهي في بناء الألف التي كانتْ في تا، قال الشاعر في تصغير التي: مع اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتَّي. والتصغير على أربعة أنحاءٍ فتَدَبَّرْ وتَفَهَّمْ".[٢٢٨] وذكر في موضع آخر أن تصغير (ذا) ذَيّا "كأنه بوزن "فعا" كما ينبغي في القياس، أو يكون بوزن "فُعَيْلى" لو تَمَّ لأنّ ياء التصغير لا تعتمد إلاّ على ضمّة، ولم يرُدّوا الحرف الذي في موضع العَيْن فالتَزَقت ياء التصغير بالحرف الأول من الكلمة فاعتمدَتْ على الفتحةِ، وإذا صَغَّروا ذهِ وذي رَدُّوهما إلى بنائهما".[٢٢٩]

النسبة

استعمل مصطلح النسبة في مواضع كثيرة، منها قوله: "طُهَيّة: حيّ من العرب، النسبة إليه: طُهْويّ"، وكان في القياس: طُهَوِيّ"[٢٣٠]، ومنها قوله: "وإذا جاءت هذه

(٢٢٦) *العين*، ج٨، ص ١٤٢.
(٢٢٧) *العين*، ج٨، ص ١٤٢.
(٢٢٨) *العين*، ج٨، ص ١٤٣.
(٢٢٩) *العين*، ج٨، ص ٢٠٩.
(٢٣٠) *العين*، ج٤، ص ٧٥.

المَدَّةُ فإنْ كانت في الأصل ياءً أو واواً فإنّها تُجعَل في النسبة واواً كراهية التِقاء الياءات، ألا تَرى أنك تقول: رَحىً ورَحَيان، فقد علمت أن ألف "رَحَى" ياء وتقول: رَحَويّ لتلك العلّة".(٢٣١)

الوقف

ذكر صاحب *العين* هذا المصطلح في حديثه عن الوقف على تاء (ذات)، يقول: "والأنثى ذات، ويجمَع ذواتُ مالٍ، فإذا وَقَفت على ذاتٍ، فمنهم من يَرُدُّ التّاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس، ومنهم مَن يَدَع التاءَ على حالها ظاهرةً في الوقف لكثرة ما جَرَتْ على اللسان"(٢٣٢) ويقول في موضع آخر: "تقول: أتاني هَنٌ، والأنثى: هَنَة بفتح النون إذا وقفتَ عندها لظهور الهاء"(٢٣٣)، وكذلك يقول: "وإنّما وقفوا عند هذه التّاءِ بالهاء من بينِ سائر الحروف، لأن الهاء ألينُ الحروف الصِّحاح، فجعلوا البَدَلَ صحيحاً مثلها، ولم يكن في الحروف حرفٌ أَهَشُّ من الهاءِ، لأنّ الهاءَ نَفَسٌ".(٢٣٤)

الإمالة

ذكر صاحب *العين* مصطلح الإمالة الذي استقر فيما بعد في قوله: "قد تُكسَر الحَجّةُ والحَجُّ فيقال: حِجٌّ وحِجَّةٌ. ويقال للرجل الكثير الحَجِّ حَجّاج من غير إمالةٍ. وكلُّ نَعْتٍ فَعّال فإنّه مفتوح الألف، فإذا صيَّرتَه اسماً يَتَحَوَّل عن حال النَّعْت فتدخله

(٢٣١) *العين*، ج٧، ص١٤٢.

(٢٣٢) *العين*، ج٨، ص٢٠٧.

(٢٣٣) *العين*، ج٣، ص٣٥٤؛ وينظر: ج٤، ص٩١.

(٢٣٤) *العين*، ج٣، ص٣٥٥.

الإمالة كما دَخَلَتْ في الحَجّاج والَعجّاج".[٢٣٥] وهذا الاصطلاح جعله الخليل لذلك الصوت الذي يقع على الحروف التي تسبق الياءات أو الواوات المرسلة، نحو: عيسى وموسى، وجعل ضده التفخيم.[٢٣٦] وهو مرادف للإجناح.[٢٣٧]

التصريف والاشتقاق

والتَّصريف عنده اشتِقاق بعضٍ من بعضٍ[٢٣٨]، فهو يراوح بين مصطلحي التصريف والاشتقاق ويمثل على ذلك بتصريف كلمة (يسر)، يقول: "ويُقال: إنّ قوائم هذا الفرس ليَسَراتٌ خِفاف، إذا كُنَّ طَوْعَه. الواحدةُ: يَسَرة. ورجلٌ أعسرُ يَسَرٌ، وامرأة عَسْراءُ يَسَرةٌ، أي: تعملُ بيديها معاً. واليَسَرةُ: فُرجةُ ما بين الأَسِرَّة من أَسرار الرّاحة، يُتَيَمَّنُ بها، وهي من علامات السَّخاء. واليَسارُ: اليَدُ اليُسْرَى. والياسِرُ كاليامِنِ، والمَيْسَرةُ كالميمنة، مجراها في التَّصريف واحد. والأَيسارُ: الذّين يجتمعون على الجَزُور في المَيْسِر، الواحدُ: يَسَرٌ. واليُسْرُ: اليَسار، أي: الغِنَى والسَّعة".[٢٣٩] ويستعمل التصريف للدلالة على الأصل نحو "الزّاي والزّاء لغتان، فالزّاي ألفها يرجع في التّصريف إلى الياء، فتكون من تأليف زاي وياءين".[٢٤٠] وتجد أنه يعتمد التصغير لمعرفة الأصل، يقول: وتصغيرها: زُيَيَّة.[٢٤١] ويصرف (كبد) يقول: "ورجل مكْبودٌ: أصاب

---

(٢٣٥) *العين*، ج٣، ص٩.

(٢٣٦) *مفاتيح العلوم*، ص٣٠.

(٢٣٧) *جهود الخليل في صناعة المصطلحات النحوية*، ج٢، ص٧٦٧.

(٢٣٨) *العين*، ج٧، ص١٠٩.

(٢٣٩) *العين*، ج٧، ص٢٩٦.

(٢٤٠) *العين*، ج٧، ص٣٩٦.

(٢٤١) *العين*، ج٧، ص٣٩٦.

كَبِدَه داء، أو رمية. والكُبادُ: داء يأخذ في الكَبِد. وإذا أضر الماء بالكَبِدِ، قيل: كَبَده. وكَبِدُ كل شيء: وسطه، يقال: انتزع سهماً فوضعه في كَبِدِ القرطاس. وكَبِدُ السماء: ما استقبلك من وسطها، يقال: حلق الطائر في كَبِدِ السماء، وكُبَيْداء السماء، إذا صغروا جعلوها كالنعت".(٢٤٢) و"العربُ تشتَقُ في كثير من كلامها أبنية المُضاعَف من بناء الثلاثي المُثقَّل بحَرْفَيْ التضعيف ومن الثلاثي المعتلّ، ألا ترى أنَّهم يقولون: صلَّ اللّجَامُ يَصِلُّ صليلاً، لو حَكَيتَ ذلك قُلْتَ: صَلَّ تَمُدُّ اللام وتثقّلها، وقد خَفَّفتَها في الصلصلة وهما جميعاً صوت اللّجَامُ، فالثِّقَل مدٌّ والتضاعُف ترجيعٌ يَخِفُّ فلا يتمكّن لأنّه على حَرفين فلا يتقدَّر للتصريف حتى يُضَاعَفَ أو يُثَقَّل فيجيءُ كثير منه مُتَّفقاً على ما وصفت لك، ويَجيء منه كثير مختلفاً نحو قولك: صَرَّ الجُنْدُب صريرًا وصَرْصَرَ الأخطَبُ صَرْصَرَة، فكأنّهم تَوَهَّموا في صوت الجُنْدُبِ مَدًّا وتَوَهّموا في صوت الأخطب ترجيعا. ونحو ذلك كثيرٌ مختلِفٌ".(٢٤٣) وهذه الكلمة تتصرف على ستة أوجه: "دوأ، دأو، ودأ، وأد، أود، أدو مستعملة في أماكنها، وهذه هي فكرة التقاليب الستة".(٢٤٤) ودلّل على جمود (عسى) بأنه أميت(٢٤٥) ما سوى الفعل الماضي، نحو الفعل المضارع الذي عبّر عنه بـ(يفعل) واسم الفاعل واسم المفعول المعبر عنهما بـ(الفاعل والمفعول)، يقول: "وعسَى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطمعة، ويستعملُ منه الفعل الماضي، فيقال: عَسَيْت وعَسَيْنا وعَسَوْا وعَسَيا وعسَيْنَ -لغة-

---

(٢٤٢) *العين*، ج٥، ص٣٣٣.

(٢٤٣) *العين*، ج١، ص٥٦.

(٢٤٤) *العين*، ج٨، ص٩٤.

(٢٤٥) ذكر المهيري أن من هذه الاستعمالات الصالحة في مجال الاشتقاق "أميت" أو "أميت فعله" أو "أماتوا كل شيء من فعلها" للتعبير عما لا يقابله فعل من الكلمات ، ينظر: المهيري، ص ١٧٨ ؛ وينظر: الخليل، *العين*، ج٧، ص٣٣٠.

وأُمِيتَ ما سواه من وجوه الفعل. لا يقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول".[٢٤٦]

التعريب

ذكر مصطلح التعريب في قوله: "ودَيابُوذ: ثَوبٌ له سَدّانِ، ويقال: هو كِساءُ، ليست بعربية، وهو بالفارسية دوبود فعُرِّبَتْ".[٢٤٧] ويقول: "والسماسرة: جمع السمسار، معربة".[٢٤٨]

القلب

ذكر صاحب *العين* مصطلح القلب في قوله "قال الخليل: أشياء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فعلاء شيئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أول الكلمة، فجعلت: لفعاء كما قلبوا أَنْوُق فقالوا: أَيْنَق. وكما قلبوا: قُوُوس فقالوا: قِسِيّ.. وأما الدّارُ فاسمٌ جامعٌ للعَرْصةِ والبناء المَحَلّة، وثلاثُ أدؤر، وجاءت الهمزة لأنَّ الألف التي كانت في الدار صارت في أفعُل في موضع تَحرُّك فَأُلقِيَ عليها الصَّرْف بعَيْنها ولم تُرَدَّ إلى أصلها فانهَمَزَتْ. ومُداوَرة الشُّؤون: مُعالَجتُها".[٢٤٩] واستعمل لفظة تحولت للدلالة على الإعلال بالقلب، يقول: "لأن الياء إذا تحركت تحوّلت ألفاً نحو: القال من القول، والقاب من القوب، وهما في الوزن سواء لخفّتهما، فأجروا الواو الظاهرة مجرى الألف لسكونها".[٢٥٠]

---

(٢٤٦) *العين*، ج٢، ص٢٠١.

(٢٤٧) *العين*، ج٨، ص١٣.

(٢٤٨) *العين*، ج٧، ص٢٥٥.

(٢٤٩) *العين*، ج٦، ص٢٩٦- ٢٩٧.

(٢٥٠) *العين*، ج٨، ص١٩٧.

obeikandl.com

المثقل والمشدد والتثقيل والتخفيف والإدغام

استعمل مصطلحات التخفيف والتشديد والثقل في حديثه عن كلمة (الجادّة) يقول: "والجادّة: الطريق، بالتخفيف ويثقل أيضاً، وأما التخفيف فاشتقاقه من الطريق الجواد، أخرجه على فَعْلة، والطريق مضاف إليه. والتشديد مخرجه من الطريق الجَدد أي الواضح".(٢٥١) واستعمل مصطلح المثقل للدلالة على الحرف المشدد في حديثه عن كلمة(دابّة) نحو: "وكذلك كلُّ ياءٍ في التصغير إذا جاءَ بعدها حرفٌ مُثَقَّل في كلّ شيء".(٢٥٢) وكذلك في قوله: "وقد يُقْرأ: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] على هذا المعنى بالتّخفيف والتَّثْقيل".(٢٥٣) وذكره أيضاً في قوله: "...وإذا جمَعْتَ "اللَّذَيّا" قلتَ: هم "اللَّذَيّون" وهُنَّ "اللَّتَيّات" فَعَلوا ذلك، لّما جاءت الكلمةُ بالياءِ المشدَّدة التي بعد الذال أُجرِيَتْ مجْرَى الأسماء التي تجمَعُ بالواو والنون، فكانت الذال في الذي مفردةً في "اللّذ" فلّما قُوِّيَت بالياء ثم جُمِعَت بالواو والنون غَلَبَت الياءُ الواو فثَبَتَتْ وأزالَت الواو عن موضعها".(٢٥٤) وذكره أيضاً في قوله: "وأوّة بمنزلة فَعلة، تقول: أوّةً لك كقولك: أَوْلى لَكَ، وآوّة، ممدودة مُشدّدة".(٢٥٥) وذكر مصطلح الثقل أيضاً في قوله: "وإنّ وأنّ ثقيلة".(٢٥٦) "وللعَرَب في (إنّ) لغتان: التّخفيف والتّثقيل، فأمّا من خفّف فإنّه يَرْفَعُ بها، إلاّ أنّ ناساً من أهل الحجاز يُخَفِّفونَ، وينصبون على توهّم الثقيلة، وقُرِئ: ﴿وَإِنۡ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ [هود: ١١١] خفّفوا ونصبوا كلاًّ. وأمّا ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ

(٢٥١) *العين*، ج ٦، ص ٩؛ و ج٤، ص ٧٧.
(٢٥٢) *العين*، ج٨، ص ١٣.
(٢٥٣) *العين*، ج٨، ص ٣١٠.
(٢٥٤) *العين*، ج٨، ص ٢١٠.
(٢٥٥) *العين*، ج٨، ص ٤٣٩.
(٢٥٦) *العين*، ج٨، ص ٣٩٦.

لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ فَمَنْ خفّف فهو بلغة الذين يخفِّفون ويرفعون، فذلك وَجْهٌ، ومنهم مَنْ يجعل اللاّم في موضع (إلاّ)، ويجعل إنْ جَحْداً، على تفسير: ما هذان إلاّ ساحرانِ، وقال الشّاعر:

أَمْسَى أبانُ ذليلاً بَعْدَ عزّته وإن أبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُوراءِ

ويقال: [تكون] (إنّ) في مَوْضع (أَجَلْ) فيكسِرونَ ويثقلون، فإذا وقفوا في هذا المعنى قالوا: إنّهْ.. تكون الهاء صلةً في الوقوف، وتَسْقط الهاء إذا صرفوا... وبلغنا عن عبدِ اللَّه بنِ الزُّبَيْر أن أعرابيّاً أتاه فسأله فحرمه، فقال: لعن اللَّه ناقةً حملتني إليك، فقال ابنُ الزُّبير: إنّ وراكِبَها، أي: أَجَلْ. فأمّا تميم فإنّهم يَجْعلونَ ألِفَ كلِّ أنّ وأَنْ، منصوبة، من المُثَقَّل والمُخَفَّف: عيناً، كقولك: أريد عَنْ أُكَلِّمك، وبلغني عنّك مقيم".[٢٥٧] وقوله: "وصَدّاء، مشدَّد، عَينٌ عَذْبةٌ معروفة في العرب". "والعربُ تشتَقُ في كثير من كلامها أبنية المُضاعَف من بناء الثلاثي المُثقَّل بحَرْفَيْ التضعيف ومن الثلاثي المعتلّ، ألا ترى أنَّهم يقولون: صلَّ اللّجَامُ يَصِلُّ صليلاً، لو حَكَيتَ ذلك قُلْتَ: صَلَّ تَمُدُّ اللام وتثقّلها، وقد خَفَّفتَها في الصلصلة وهما جميعاً صوت اللِّجَامُ، فالثِّقَل مدٌّ والتضاعُف ترجيعٌ يَخِفُّ فلا يتمكّن لأنّه على حَرفين فلا يتقدَّر للتصريف حتى يُضَاعَفَ أو يُثَقَّل فيجيءُ كثير منه مُتَّفقاً على ما وصفت لك".[٢٥٨] ونجد الخليل يميّز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثقيل المتمثلة في إدغام الحرفين، كما هو الشأن في (صلّ) وظاهرة التضعيف في مثل (صلصل) ويصرح بما يوحي بهذا التمييز عندما يقول "فالثِّقَل مدٌّ والتضاعُف ترجيعٌ يَخِفُّ" ومن الملاحظ – كما يذكر المهيري[٢٥٩] – أن

(٢٥٧) *العين*، ج٨، ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٢٥٨) *العين*، ج ١، ص ٥٦.

(٢٥٩) المهيري، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص ١٧٥.

مفهوم الثقل مرتبط بانتظام في كتاب *العين* بحضور الحركة، فتحريك الحرف تثقيل وإسكانه تخفيف كما يفهم من قوله: "العَصْرُ: الدّهر، فإذا احتاجوا إلى تثقيله قالوا: عُصُر، وإذا سكنوا الصاد لم يقوموا إلاّ بالفتح".(٢٦٠)

الإدغام

ذكر صاحب *العين* مصطلح الإدغام في مواضع كثيرة من العين، ويعني به إدخال حرف بحرف، وبين أن علامته التشديد، "والتَّشديدُ علامةُ الإدغام"(٢٦١)، يقول: "اعلم أن الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءان أُدْغِمت واحدة في الأخرى. والتشديد علامة الإدغام".(٢٦٢) ومن هذه المواضع أيضًا قوله: "فلان يَسْتَكِكُ بالحرير، ويَسْتَتِكُ بالإدغام أيضاً" (٢٦٣)، وقوله: "... ربّما ردّوا الشّيء إلى أَصْلِهِ، وربّما بنوه على ما سبق، وربما كتبوا الحرف مهموزاً، وربّما تركوه على ترك الهمزة، وربّما كتبوه على الإدغام وكلّ ذلك جائزٌ واسِعٌ".(٢٦٤) وقوله: "فإن صَيَّرْت الثنائيّ مثل قَدْ وهَلْ ولَوْ اسماً أدخَلْتَ عليه التَّشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبةٌ، وهذه قدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبة، زِدْتَ واواً على واو، ودالاً على دال، ثم أَدْغَمْتَ وشَدَّدْتَ".(٢٦٥) وورد في قوله: "ستّةٌ وسِتٌّ في الأصل سِدْسَةٌ وسِدْسٌ، فأدغموا الدّال في السين...".(٢٦٦)

---

(٢٦٠) *العين*، ج١، ص٢٩٢.

(٢٦١) *العين*، ج ١، ص٤٩.

(٢٦٢) *العين*، ج ١، ص٤٩.

(٢٦٣) *العين*، ج٥، ص٢٧٥.

(٢٦٤) *العين*، ج٨، ص٢٩٨.

(٢٦٥) *العين*، ج١، ص٥٠؛ وينظر أيضاً: ٨، ص٢١١.

(٢٦٦) *العين*، ج٧، ص١٨٦.

الخاتمة

ونخلص هنا إلى أن صاحب *العين* له جهود واضحة في المصطلح النحوي وتأصيله، وتمثل ذلك فيما يأتي:

١- وضع مصطلحات للدلالة على أصوات الحركات، نحو الإشمام، التضعيف، الإدغام، الوقف...

٢- وضع مصطلحات للدلالة على أحوال الاسم، نحو: النكرة والمعرفة، والمفرد والاثنين والجمع...

٣- تفرد ببعض المصطلحات، نحو الفعل الواقع وغير الواقع والفعل المجاوز والجماع والجماعة...

اتّبع الخليل في تقديم المصطلح النحوي الطرق التالية:

١- التعريف بالمصطلح، نحو تعريفه: الإشمام والمصدر والصرف والحشو ...

٢- الإجمال، نحو قوله: "والنَّصْبُ في الحالِ والقطع والوقفِ وإضمار الصفات".(٢٦٧) فاكتفى هنا بإجمال مصطلحات الحال، والقطع، والوقف، وإضمار الصفات عن توضيحها وشرحها.

٣- الشرح والتفصيل كما فعل في حديثه عن الأدوات والتصغير والقلب والتصريف والاشتقاق...

٤- تعدد المصطلح وتداخله، نحو التداخل في مصطلحات النصب والصفة والصلة والفعل الناقص...

٥- جاءت المصطلحات النحوية في كتاب *العين* في مجملها دقيقة واضحة مؤدية دورها في ضبط هذا العلم.

---

(٢٦٧) *العين*، ج٤، ص٢٠٩.

obeikandl.com

٦- عرضه المصطلح على هذا النحو يدل على معرفته بقوانين اللغة ووعيه بتراكيبها وطرق التعبير عنها ودرايته بالشيء الذي يبحث له عن مصطلح، إضافة إلى نضج المادة اللغوية في ذهنه.

وبعد، فهذا رصد للمصطلح النحوي واستعماله كما ورد في كتاب *العين*، يؤسس لمرحلة من المراحل التي مرّ بها المصطلح النحوي الذي نضج إلى درجة كبيرة واستقر في كتب التراث النحوي ممثلاً *بالكتاب* لسيبويه الذي أضاف بعض المصطلحات، وأهمل بعضها، وأضفى صفة الاستقرار على بعضها الآخر.

المصادر والمراجع

ابن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. ط٥. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م.

أحمد، عبد السميع محمد. *المعاجم العربية*. د.م: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.

بروكلمان، كارل. *تاريخ الأدب العربي*. نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار. ط٣. مصر: دار المعارف، ١٩٧٤م.

التهانوي. *كشاف اصطلاحات الفنون*، د.م: د.ن، د.ت.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف. *مفاتيح العلوم*. مصر: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٢٢م.

زرمان، محمد. "مساهمة الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع المصطلح". *بحث منشور في كتاب "الخليل بن أحمد الفراهيدي"*. الأردن: منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧.

سيبويه. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، د.ت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب*.

obeikandl.com

تحقيق: حسن الملخ، وسهى نعجة. ط١. الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م.

عبابنة، جعفر. *مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي*. عمان: دار الفكر، ١٩٨٤م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. ط. د.م: دار ومكتبة الهلال، د.ت.

القوزي، عوض. "جهود الخليل في صناعة المصطلحات النحوية". *بحث منشور في كتاب "الخليل ابن أحمد الفراهيدي"*. الأردن: منشورات جامعة آل البيت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

القوزي، عوض. *المصطلح النحوي*. الرياض: جامعة الرياض، ١٩٨١م.

المهيري، عبد القادر. *نظرات في التراث اللغوي العربي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

نصار، حسين. *المعجم العربي: نشأته وتطوره*. القاهرة: دار مصر للطباعة، د.ت.

ثانياً: مصطلح القرائن في التحليل اللغوي(٢٦٨)

١- أصالة مصطلح القرائن في النظرية النحوية

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للقرائن كثيراً عن المعنى اللغوي. فالمعنى اللغوي مأخوذ من (قرن) الذي يرد بمعان كثيرة منها: الوصل، والجمع، والشدّ، والربط، والمصاحبة، والتلازم، والالتقاء، والروابط، فيقال: قرن الشيء بالشيء: وصله، وقرن الشيء بالشيء: جمعه، قرّن الأسارى: شدّهم وربطهم، وقارنه قِراناً

(٢٦٨) خالد بسندي، "نظرية القرائن في التحليل اللغوي"، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، م٤، ع٢، ٢٠٠٧م. مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية.

ومقارنة: صاحبه، والقرينة الزوجة لأنها تقارن زوجها وتلازمه.[٢٦٩]

أما المعنى الاصطلاحي للقرائن فهو -تقريباً- يدور حول هذه المعاني، ومدى ارتباط الكلمات بعضها ببعض سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السياق، ويُرشح هذا المعنى أو ذاك وجودُ قرينة دالّة على المعنى المقصود لفظية كانت أو معنوية. وبين النحويون ذلك عند حديثهم عن الإسناد ،أو التلازم ،أو التعدية ، أو عند حديثهم عن الأبواب النحوية، نحو: المبتدأ والخبر والفاعل والجار والمجرور والإضافة والتوابع .... ولذا نجد حديثهم عن القرائن متناثرًا في أبواب متعددة، فما تكاد تجد باباً إلا للقرينة ذكرٌ فيه سواء باللفظ صراحة أو بما يدل عليه.

فقد ورد هذا المصطلحُ صراحةً عند الحديث عن التقديم والتأخير والحذف ... فهذا ابن هشام أورده في حديثه عن خبر المبتدأ بعد (لولا) بأن الخبر إذا كان كوناً مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم نحو: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة"[٢٧٠]، وأضاف لعل هذا "مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً".[٢٧١] وذكر في موضع آخر

---

(٢٦٩) إبراهيم مصطفى وزملاؤه، *المعجم الوسيط* ، تركيا: المكتبة الإسلامية، مادة (قرن).

(٢٧٠) *صحيح البخاري*، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م، كتاب الحج، باب (فضل مكة وبنيانها) الحديث رقم(١٥٨٦)، وباب (ما يجوز من اللو) الحديث رقم (٧٢٤٣)، وهو في *صحيح مسلم* برواية (يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة)، *صحيح مسلم*، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، حديث رقم (١٣٣٣). وينظر: الحديث بروايات مختلفة في: *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، ترتيب: علاء المتقي، الرياض: بيت الأفكار الدولية، الحديث رقم(٣٤٦٦٥) و(٣٤٦٦٣) و(٣٤٦٦٦).

(٢٧١) ابن هشام الأنصاري، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط٥، بيروت: دار الفكر١٩٨٥م، ص ٧٨٩.

أنه يجب تأخير المفعول[٢٧٢] في نحو: "ضرب موسى عيسى" لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية، نحو: "أرضعت الصغرى الكبرى" و"أكل الكمثرى موسى" أو لفظية نحو قولك: "ضربت موسى سلمى".[٢٧٣] وذكر في موضع آخر -أيضاً- أن حذف الجار في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] كان لقرينة.[٢٧٤] ونحو حديثه -أيضاً- عن حذف العامل في المفعول المطلق، يقول إن هناك "مصادر سماعية كثر استعمالها، ودلّت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: (حمداً وشكرًا لا كفرًا) و(صبرًا لا جزعًا)".[٢٧٥]

وتكرر هذا المصطلح عند السيوطي فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، يقول: "فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق"[٢٧٦]، وذكر مصطلح القرائن اللفظية -أيضًا- في حديثه عن البيت التالي:[٢٧٧]

ما جادَ رأياً ولا أجدى محاولةً إلا امرؤ لم يُضِع دنيا ولا دينا

---

(٢٧٢) ناقش ابن جني هذه المسألة بإسهاب تحت عنوان (باب القول على الإعراب) وبين أن هناك دلائل تقوم مقام بيان الإعراب، منها تقديم الفاعل، وتأخير المفعول به، والتثنية، والجمع... ينظر: ابن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٦.

(٢٧٣) ابن هشام الأنصاري، *قطر الندى وبل الصدى*، ج١، ص١٨٥- ١٨٦.

(٢٧٤) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص ١٠٤، ٧٨٨، ٧٨٦.

(٢٧٥) ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ج٢، ص١٩٥.

(٢٧٦) السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار البحوث العلمية، ج٢، ص١٣.

(٢٧٧) قائله مجهول، ينظر: ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، القاهرة: دار هجر، ١٩٩٠م، ج٢، ص١٧٥؛ والسيوطي، *همع الهوامع*، ج٣، ص١٢٣.

يقول: "بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير(أحد) حذف واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء".[٢٧٨]

وذكر ابن جني مصطلح (الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) في حديثه عن (صعد وسعد)، يقول: "فجعلوا الصاد لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالَجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية"[٢٧٩]، وأفرد باباً بعنوان" باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية"، يقول فيه: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعًى مُؤثّر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواها الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية... فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى "قام"، و(دلالة لفظه على مصدره) و(دلالة بنائه على زمانه)، و(دلالة معناه على فاعله). فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه... ألا تراك حين تسمع "ضرب" قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل".[٢٨٠]

وورد هذا المصطلح أيضاً في الحديث عن قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، فذكر الكسائي أن فاعل (بلغت) يعود على الروح المفهوم من سياق الكلام.[٢٨١] وفي قول الرسول ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[٢٨٢] نجد أن الفاعل محذوف دل عليه الفعل

---

(٢٧٨) السيوطي، *همع الهوامع*، ج٣، ص١٢٣.

(٢٧٩) ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص١٦٣.

(٢٨٠) ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص١٦٣.

(٢٨١) السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥.

(٢٨٢) *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، ترتيب: علاء المتقي، بيت الأفكار الدولية، الحديث رقم(١٣٢٨). وورد هذا الحديث بروايات مختلفة، ينظر المرجع السابق، الحديث رقم (١٣٢٦) و(١٣٢٧).

المسند إليه بقرينة السياق، والتقدير: ولا يشرب الشارب المدلول عليه بالفعل (يشرب) بطريقة الالتزام، ودل عليه الحال المشاهدة في قول الشاعر:[٢٨٣]

فإن كان لا يرضيك حتى تردَّني إلى قَطَرِيّ لا أخا لك راضيا

وعليه نجد أن هذا المصطلح له حضوره في كتب التراث النحوي، استثمره علماؤنا القدماء في بيان العلاقات بين الكلمات داخل التركيب اللغوي.

٢- فكرة القرائن عند تمام حسان [٢٨٤]

جاءت فكرة "تضافر القرائن" -كما أرادها تمام حسان- لإيضاح المعنى الواحد

---

(٢٨٣) البيت لسَوَّار بن المضَرَّب لما هرب من الحجاج، وهو في *الكامل* للمبرد برواية (ما إخالك)، ينظر: المبرد، *الكامل*، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ج٢، ص٦٢٨؛ وبرواية (لا إخالك) في: ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٤٣٥؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج١، ص٨٠.

(٢٨٤) قسم حسَّان القرائن أقساماً ثلاثة على النحو التالي:

١- القرائن المادية المحسوسة والمشخصة ومن أمثلتها بعر الآرام الذي يدل على أن الأطلال كانت مأوى أنواع كثيرة من الحيوانات، ومخلفات المجرم في مكان الجريمة.

٢- القرائن العقلية: وتقسم قسمين هما:

أ) عهدية ذهنية مفادها أن المتكلم يعرف مسبقاً أن ثمة فكرة مترسخة في ذهن المخاطب حول مسألة مألوفة، ولهذا عوض أن يبرر المتكلم في كلماته مثلاً: أنا ذاهب إلى الكلية لأدرس، يستغني عن لفظه "لأدرس" علماً منه أن العرف اصطلاح على أن الذهاب إلى الجامعة يكون بالضرورة من أجل الدراسة والتحصيل، فيعرف المقصود من الكلية بالعهد الذهني.

ب) منطقية كقضايا القياس المنطقي والاستدلال والبرهان.

٣- قرائن التعليق: وهي التي تنقسم إلى قرائن مقالية وحالية تعرف من المقام، وتنقسم المقالية إلى قسمين: معنوية وتشمل قرينة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، ولفظية وتندرج تحتها قرينة الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم.

ينظر: تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط٤، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤، ص١٩٠؛ وينظر: جميل حمداوي، "منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي"، *المجلة التربوية*، الكويت: مجلس النشر العلمي، م١٠، ع٤٠، ١٩٩٦م، ص١٨٠، ص ١٨٥.

المتمثل أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي. وهنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل -حسب رؤية حسان- ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى بما فيها القرائن المعنوية والقرائن اللفظية.

وقد بنى حسان فكرته هذه على أن "كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولاً وأخيراً بالإجابة عن(كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجاً علميًا؛ بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين"(٢٨٥)، ولذا لا يعنيه السؤال بـ(لماذا) لأنه يعتمد على الحدس والتخمين، وفي سبيل هذه الفكرة عرض حسان لنص لا معنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، وهو "حَنْكَفَ المستعصُ بقاحته في الكحظ فعنّذ التران تعنيذا خسيلا ، فلما اصطف التران ، وتحنكفَ شقله المستعصّ بحشله فانحكز سُحيْلا سُحيْلا حتى خزب" ثم قال بعد ذلك: "لكأني بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص ، وكأني أسمعه يقول: حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبقاحته جار ومجرور متعلق بحنكف، إلى أن يتم الإعراب الصحيح"(٢٨٦)، ويذهب إلى أن القارئ يستطيع أن يعرب كلمات ليس لها معنى في المعجم، ولا يدل نصها المذكور على معنى دلالي خاص، وذلك: "لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل في طيها معنى وظيفياً، فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسببين: الأول أنها جاءت على صيغته، والثاني أنها وقعت موقعه، وتقوم

(٢٨٥) تمام حسان، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م، ص٤٢.

(٢٨٦) تمام حسان، *مناهج البحث في اللغة*، ص ١٩٣. وينظر: خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين*، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ، ص ٢٠١.

الكلمة الثانية بدور آخر، والثالثة بوظيفة ثالثة، وهلم جرًا"[٢٨٧]

ثم أورد بيتاً شعرياً لا معنى لكلماته من الناحية المعجمية، ومع هذا فقد أعرب مفرداته:

قاص التَجِينُ شِحالَه بِتَرِيسهِ الـ فاخي فَلَم يَسْتِف بطاسيةِ البَرَنْ[٢٨٨]

وقد جاء بهذا البيت ليكون موافقاً لشروط حدّدها، وهي: اشتماله على حروف العربية، والمحافظة على إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية، وتقليد المباني الصرفية العربية، سواء مباني التقسيم أو التصريف أو القرائن، والمحافظة على مظهر العلامات النحوية، ولكنه تجاهل الاعتبارات المعجمية، ولذا لا يكون النسق النطقي جملة عربية بأي صورة من صور الجملة[٢٨٩]، وذكر أنه يمكن إعراب النص، فنقول:

قاص: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحاله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

وهكذا حتى ينتهي من إعراب البيت، وذكر أن الصلة وثيقة بين الإعراب والمعنى الوظيفي، حيث كان الإعراب الكامل معتمدًا على دور التحليل اللغوي، أو ما أسماه بالمعنى الوظيفي؛ لأنه هو الذي "يحدد الفهم صوتياً من حيث إن الحروف مقابل استبدالي، وصرفياً من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة".[٢٩٠]

---

(٢٨٧)حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٣

(٢٨٨)حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٤.

(٢٨٩)حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٣- ١٨٤.

(٢٩٠)حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٤.

أقام حسان منهجه على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استلهمها من الجرجاني، ومقتفياً أثر أستاذه (فيرث)[٢٩١] الذي أقام نظريته على فكرة السياق، على الرغم من أن هذه الفكرة -كما سيأتي- قد

(٢٩١) تعد نظرية السياق أساس المدرسة الاجتماعية التي أسسها العالم الإنجليزي فيرث في بريطانيا، وقد قسم فيرث السياق قسمين: السياق اللغوي، وسياق الموقف، وحدد عناصر سياق الحال، ورأى أنها جزء من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر التالية: ١-الملامح الوثيقة بالمشتركين، كالأشخاص والخصائص الذاتية المميزة للحدث الكلامي، أو غير الكلامي لهؤلاء المشتركين، ٢- الأشياء ذات الصلة بالموضوع التي تفيد في فهمه، ٣- تأثيرات الحدث الكلامي. ونص على أن اللغة تدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها؛ لأنها مزيج من عوامل العادة والعرف والتقليد وعناصر الماضي والإبداع، وكل ذلك يشكل لغة المستقبل، وعندما تتكلم فإنك تصهر كل هذه العوامل في خلق فعلي ملفوظ، ونتاج لغتك وشخصيتك هو أسلوبك، وفي هذا الارتباط حقل واسع للبحث في الأسلوبية J. R. Firth, *Papers in Linguistics*. P. 184، . وسار على نهجه عدد من تلاميذه الذين اهتموا بدراسة السياق متأثرين بنظريته السياقية؛ لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه - بشكل مباشر أو غير مباشر- ومنهم تمام حسان الذي ظهر هذا التأثر بجلاء في مؤلفاته العلمية. وشملت عناصر "السياق اللغوي" المكونة للحدث اللغوي عنده: الوحدات الصوتية والصرفية والكلمات التي يتحقق بها التركيب والسبك. وطريقة ترتيب هذه العناصر داخل التركيب. وطريقة الأداء اللغوي المصاحبة للجمل أو ما يطلق عليه التطريز الصوتي، وظواهر هذا الأداء المصاحب المتمثلة في النبر والتنغيم والفاصلة الصوتية (أو الوقف). ينظر: تمام حسان، *مناهج البحث في اللغة*، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٤م، ص٢٥١، فقد شرح مصطلح " سياق الموقف" عند "فيرث" أو ما أسماه "الماجريات"؛ وكذلك ينظر: كمال بشر، *دراسات في علم اللغة*، مصر: دار المعارف، ١٩٦٩م، ص٦٤ – ٦٦؛ وينظر أيضاً: محمود السعران، *علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)*، بيروت: دار النهضة العربية، ص٣٠٩-٣١٣؛ وينظر: محمد سالم صالح، *أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى*، جدة: منشورات كلية المعلمين.

عالجها علماء اللغة قديماً من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن (فيرث) قد توسع في معالجتها بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة، وأصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فقد عالج هذا العالم جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن "المعنى وظيفته السياق"، [واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية (نظرية السياق) عند (فيرث) والتعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بسياق (الحال) والسياق اللغوي (المقال). وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته عبد القاهر الجرجاني وفكرة التعليق النحوي عنده[٢٩٢]، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته اللغوية، محاولاً -بناءً عليها - تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي، وذكر أن "فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية ؛ لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية".[٢٩٣] فهو يعد العامل النحوي خرافة، وأن التعليق الذي بنى عليه نظريته واستلهمه من الجرجاني كافٍ للقضاء على خرافة العامل، والغريب أنه يقرن هذا الرأي بعبد القاهر الجرجاني، في قوله: "وفي رأيي -كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي"[٢٩٤] مما يوحي بأن

(٢٩٢) هذه العبارة مستقاة -بشيء من التصرف- من تقرير أحد المقيمين لهذا البحث الذي أوعز بالحديث عن نظرية السياق عند فيرث.

(٢٩٣)حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٩.

(٢٩٤) السابق، ص١٨٩.

الجرجاني يعدّ العامل خرافة، وهذا مجانب للصواب، فقد اعتمد الجرجاني عليه في بناء نظريته، يقول: "لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً"(٢٩٥)، وهذا ما يؤيده قول حسان نفسه من أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، ومركزية التعليق ارتباطه بالبؤرة (العامل)، مع أنه يتبع هذا بقوله إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل لهذه المعاني الوظيفية النحوية(٢٩٦)، ويقول في موضع آخر موضحاً مفهوم التعليق عند الجرجاني: "وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"(٢٩٧)، وكأني به هنا قد انتبه إلى أن هذا الكلام يؤخذ عليه فتدارك ذلك بقوله إن: "عبد القاهر لم يقصد قصدًا مباشرًا إلى شرح ما يعنيه بكلمة "التعليق" ولكن إشارات عامة ..."(٢٩٨)، ويضيف في موضع آخر أن "أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية ...هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح "التعليق"... فأما النظم فقد جعله عبد القاهر للمعاني، أي أن النظم في معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به وتصور

(٢٩٥)عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص٣١٤.

(٢٩٦) حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٩.

(٢٩٧) السابق، ص ١٨٨.

(٢٩٨) السابق، ص ١٨٨ .

علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله"[٢٩٩] فهو هنا يوافق عبد القاهر في أن النحو العربي هو في أصله علاقات تربط الكلمات. وبما أن حسان قد أقام نظريته على التعليق فإنه يرى أنها من أصعب القرائن من حيث إمكان الكشف عنها ؛ لأنها تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان ،وهي أم القرائن النحوية ، وأن الكشف عنها هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي ، ووصل إلى نتيجة مؤداها أن الناس ما داموا يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً فإنه من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية[٣٠٠] ، وترك الأمر على هذا القول من أنها أصعب القرائن ،فهل صعوبتها صعوبة معرفة العامل ، ومعرفة الإعراب؟

ورأى حسان أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي السبك Cohe-sion ، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الملائمة Coherence ، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية ، ولهذا فرّق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد) ، لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو ومن القرائن اللفظية قرينة التضام ، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي ، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية خلت من السبك ، لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف ، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية.[٣٠١]

---

(٢٩٩) السابق ، ١٨٦.

(٣٠٠) السابق ، ١٨٢.

(٣٠١) أحمد علم الدين الجندي ، "من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي" ، منشور في كتاب *"تمام حسان رائدا لغوياً"* ، إعداد وإشراف : عبد الرحمن العارف ، القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٢م ، ص ٤٤- ٤٥.

وهذا الذي ذكره حسان تحت عنوان السبك والكفاءة الإعلامية ما تناوله سيبويه ومن تبعه من النحويين عند حديثهم عن قوانين العربية وما انحرف عن أقيستها ونعتوه بالقبح وهو لا يغتفر، وما نعتوه بالمحال؛ لأن أوله يناقض آخره، وما نعتوه بالكذب...[٣٠٢]

وذكر حسان اهتمام الدراسات اللغوية عند العرب بالمبنى أساساً ولم يهتموا بالمعنى إلا على استحياء،[٣٠٣] مع أن هذا الوصف غير دقيق لأن مبدأ المعنى الذي بنى عليه حسان قراءته الجديدة في التراث اللغوي مبثوث بصور متعددة في ذلك التراث من تفسير وأصول وبلاغة ونحو وصرف؛ ولاحظ حلمي-أيضًا-[٣٠٤] أن حسان ينقض في موضع آخر ما ذكره سابقًا حيث يثبت لعلماء البلاغة العرب إدراكهم لنظرية المعنى، وسبقهم لعلماء اللغة المحدثين في إدراك نظرية السياق.[٣٠٥] ومن هذا المنطلق نجد أن النحو العربي أساساً علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغاً وألغازًا ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، وتتضح أهميته في نمو الدلالات اللغوية وتناميها.[٣٠٦] فقد اهتم سيبويه في *الكتاب* بالتراكيب ومباني الألفاظ، واختلافها باختلاف معانيها، ولذا لا نجده يقتصر على النحو الشكلي الذي يهتم بأواخر الكلمات إعراباً وبناء وإنما أراد بالنحو انتحاء سبيل العرب في بنية ألفاظها وأساليبها، وما يستتبعه المقام ومقتضى الحال من تقديم

(٣٠٢) سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص١١٤. وابن جني، *الخصائص*، ج١، ص٣٩٠-٣٩١.

(٣٠٣) حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٢.

(٣٠٤) حلمي خليل، *العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص ٢٢٣، ٢٢٥.

(٣٠٥) السابق، ص ٢٢٣، ٢٢٥؛ وينظر: حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص١٨٢.

(٣٠٦) مصطفى النحاس، "التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي"، بحث في كتاب "*تمام حسان رائدًا لغويًا*"، إعداد وإشراف: عبد الرحمن العارف، ص٣٦٨.

وتأخير، أو ذكر وحذف أو فصل ووصل، أو قصر وإطلاق، أو تعريف وتنكير. وإن كان قد اهتم بالإعراب وتعليلاته فإن اهتمامه به جاء فطرياً ميسوراً لتعليل مباحثه النحوية وتفسيرها، ولم يصل إلى تلك الدرجة من التعقيد والشكلية التي عُهدت في كتب المتأخرين.

فقد كان الإعراب(٣٠٧) فرعاً للمعنى، واتخذت حركاته دليلاً عليه وفوق ذلك تراه يرجح وجهًا إعرابيًّا على آخر لا لشيء إلا لأن المعنى والسياق يطلبه ويحتمه، ثم تراه ينعى على بعض النحويين في عصره هيامهم بالإعراب والقياس ناسين أو متناسين مقياس الحسن والقبح الذي يَرُدّ إليه صحة التراكيب على ما استنته العرب في كلامها.(٣٠٨)

ولذا نرى سيبويه في تحليله اللغوي لبعض الجمل يقبلها أو يرفضها أو يحكم عليها احتكاماً للمقام أو الحال أو السياق، فـ"تلقانا في *الكتاب* أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغوية مقرّرة، ويقدر ما يكون عَرَض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك ، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا

(٣٠٧) لم يقف البحث عند الإعراب: مفهومه، وصلته بالنحو، وأنواع الإعراب، ووظيفة علامات الإعراب (المعنوية والصوتية والجمالية)، ومفهوم الحالة الإعرابية، وعلاقة العامل بالحالات الإعرابية، فهذا له بابه، وهناك عدد من الدراسات ناقشت هذه الجوانب، منها: خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب*؛ أحمد حاطوم، *كتاب الإعراب*؛ أحمد علم الدين الجندي، *علامات الإعراب بين النظر والتطبيق*؛ محمد صلاح الدين بكر، *نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة*؛ عبد الرحمن محمد الأهدل، *الإعراب عن فن الإعراب*؛ عاشور المنصف، *دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات*، تونس: مركز النشرالجامعي، ٢٠٠٥م.

(٣٠٨) أحمد سعد محمد، *الأصول البلاغية في كتاب سيبويه*، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٩م، ص٢١٣.

الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام ... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي"،[٣٠٩] ويذكر الموسى أن التحويليين يعتقدون على نطاق واسع، أن التفسير غير النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نقارفها إلا أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة، وأن العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بأحكام قليلة الأهمية في نظرية النحو.[٣١٠]

ويمضي سيبويه في تفسير التلازم التركيبي بين العناصر اللغوية، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه الأنماط في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية، قال: "واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى فيّ. ولا يجوز أن تقول: بايعته يدا، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد؛ لأنهما عملان".[٣١١]

ولو وقف سيبويه عند حد النظرة الداخلية المجردة لكان عليه أن يجيز قول القائل "هذا أنت" كما يجيز قوله "هذا سور القدس، وهذا جوابهم"... وهو يتماشى مع نظام الجملة وإعرابها ولكنه لا يجيزها لأنك "لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى

---

(٣٠٩) نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص٨٨.

(٣١٠) السابق، ص٨٢.

(٣١١) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، د.ت، ج١، ص٣٩٢؛ وينظر: نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص٩١.

ذلك، وإنما تشير إلى غيره".[٣١٢]

ويستمد هذا التعليل -كما يذكر الموسى - من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتعارَفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أن المخاطَب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطَب مشارًا إليه ومشارًا له في آن معاً.[٣١٣]

ومن جهة أخرى نجد سيبويه قد اعتنى عناية واضحة بمقصد المتكلم، وماذا يريد عندما يستعمل اللغة، ومن الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم : (سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتمامًا واضحًا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد، والتوجهات، نحو قوله: "سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثر ما"[٣١٤] فنرى أنه بدأ يفحص التراكيب

---

(٣١٢) سيبويه ، *الكتاب*، ج١، ص١٤١ ؛ وينظر: نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص٩٢ .

(٣١٣) نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص٩٢ .

(٣١٤) سيبويه، *الكتاب* ، ج٣، ص٢١ – ٢٢ .

تدريجياً من حيث مستوى البساطة والتركيب، مبيناً في كل مثال مقصد المتكلم وتوجهه وأثر هذا التوجه على المعنى والإعراب، فالوظيفة الرئيسة لحركات الإعراب هي تحديد المعنى الوظيفي للكلمات داخل السياق، تبعاً لأغراض المتكلمين ومقتضى الحال، بمعنى أن لكل حركة إعرابية معنى وظيفياً نحوياً تدل عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، فإن العلم بمواقع هذه العلامات -وحده- ليس كفيلاً بتحقُّق البيان للتراكيب، وإنما يضاف إليه معرفة بخواص التراكيب، وتصريفها حسب المعاني والأغراض، فمثلاً نجد لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفاً عن تركه، فيقول: "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غداً، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا غدًا..."[٣١٥]، ويقول: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع"[٣١٦]، وهذا يعتمد على المتكلم المنشئ للخطاب فإذا أراد أنّ الحدث قد وقع وانقطع فاسم الفاعل بغير تنوين، والقرينة التي تحدد معنى إثبات التنوين أو تركه في اسم الفاعل هي ما يفيد معنى الحال والاستقبال أو المضي. وسيبويه يلح على جانب المعنى والدلالة والخطاب محتكماً إلى مقياس الحسن والقبح وذوق العربية في صوغ أساليبها فما وافق ذلك قبله واستحسنه، وما خالفه فإنه يرده ويستقبحه. وذلك نحو: "واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ، فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكباً مرّ زيدٌ، وراكباً مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب

(٣١٥) السابق، ج١، ص١٦٤.

(٣١٦) السابق، ج١، ص١٧١.

واستحسنت... فإن قال: أقول: مررت بقائماً رجلٍ، فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يُفْصل بين الجار والمجرور ومن ثمّ أسقط ربّ قائماً رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنّ إعرابه يَسِير ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه".[٣١٧]

لم يكن سيبويه يرجح وجهاً إعرابياً إلا لأن المعنى يطلبه أو السياق يرشحه ومن هنا كانت عناصر النظام اللغوي وهي المتكلم (المرسل) والمتلقي(المخاطَب) والكلام (الرسالة) محور اهتمام سيبويه في أثناء عرضه المسائل النحوية والصرفية في كتابه، كما تحققت فكرة المقام ومقتضى الحال عنده من خلال ما يعرف بالقرائن الحالية أو المقالية،[٣١٨] والمتتبع للكتاب يلحظ أيضاً اهتمامًا كبيرًا بتحليل التراكيب، فلا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد تنبه سيبويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فنجده يقول: "يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال، ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفياً"[٣١٩] فجملة: "ما أتاك رجل" تحتمل حسب السياق الذي ترد فيه أن تدل على العدد أي (ما أتاك رجل واحد بل أكثر) أو تدل على الجنس أي (ما أتاك رجل ذكر بل امرأة) أو تدل على الحالة "حالة الرجل" أي (ما أتاك رجل قوي بل ضعيف) فالسياق هو الذي يرشحها

(٣١٧) سيبويه، *الكتاب*، ج٢، ص١٢٤ .

(٣١٨) *الأصول البلاغية في كتاب سيبويه*، ص ٢٤١.

(٣١٩) سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص٥٥.

لهذا المعنى أو ذاك. يقول الموسى إن: "كلمة (رجل) مرشّحة لأنْ تُخْلَص لشعبة من شعب معناها الصرفي وهي العدد، كما أنها مرشحة لأنْ تُخْلَص لشعبة أخرى من شعب معناها الصرفي وهي الجنس، وأنها أيضاً مرشحة لأنْ تُخْلَص لأحد ظلال المعنى الدلالي ... ولاحظ أن سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبْس".[٣٢٠] وإذا كان حسان قد وصف الجملة بعد انفراط سبكها بأنها لا يكون لها كفاءة إعلامية، فإنَّ قول الشاعر:[٣٢١]

فقد والشك بيَّن لي عناء بوشك فراقهم صُرد يصيح

قد وُصِف بأنه رديء الاعتراض؛ لأن الشاعر فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بَيَّن) وبين الفعل وفاعله (صرد)، وفصل بين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني[٣٢٢] ولا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. وهو كذلك عند ابن الأثير[٣٢٣] الذي بين أنّ الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض. فالحكم على هذا البيت بأنه قبيح والاعتراض فيه رديء لا يغتفر انطلاقاً من فكرة التلازم المفترض وجودها بين الكلمات والأبواب النحوية، نحو علاقة التلازم بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل و(قد) والفعل، وبما أن البيت قد أغفل هذا فقد خرج عن قوانين

(٣٢٠) نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص ٩٠ -٩١.

(٣٢١) البيت مجهول القائل، ينظر: ابن جني، *الخصائص*، ج١، ص٣٩٠-٣٩١. وهو في ابن الأثير، *المثل السائر*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م، ج٢، ص٤١، ١٧٨.

(٣٢٢) سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص١١٤؛ وابن جني، *الخصائص*، ج١، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٣٢٣) ابن الأثير، *المثل السائر*، ج٢، ص ١٩٠.

العربية وانحرف عن أقيستها. وهذه الفكرة وقف عندها سيبويه عندما تحدث عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه في مواضع متفرقة من كتابه، قال تحت عنوان "هذه باب الاستقامة من الكلام والإحالة": "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً، وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[٣٢٤] فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم وفساده. فقوله: قد زيدًا رأيت وكي زيدًا يأتيك يدل على أن الكلام قبيح والنظم فاسد، وإن لم نعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول (قد وكي) على الأسماء فإن ذلك نحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وقوله (أتيتك غداً) و(سآتيك أمس) يمكن إعرابهما لو نظرنا إلى الناحية الشكلية المنصبة على العلامة الإعرابية فقط، وهذا يدل على أن النحويين القدماء لم يكن همهم الإعراب فقط بل نظروا إلى الجانب المعنوي، وأطلقوا عليه لفظة (محال) لأن أوله يناقض آخره من ناحية المعنى. وكذلك نظروا إلى وجوب التلازم بين (قد) والفعل أو (كي) والفعل دون فاصل لأنهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال؛ ولذا نعتوا مثل هذا التركيب بأنه قبيح مع أنه مستقيم بعيد عن التناقض، فالكلام المستقيم المقبول عندهم أن توضع اللفظة الموضع المحدد لها في عرف اللغة وقوانين النحو، وانتفى عنها التناقض والكذب.

---

(٣٢٤) سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص٢٥- ٢٦.

وكان اهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحًا أيضًا عند حديثه عن حروف العطف وأهيتها في نظم الكلام، وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام، وإخباره النكرة عن النكرة، وهكذا فقد تحدث سيبويه عن مفهوم النظم مراعياً فيه أحوال النحو، فهو يرى لكل استعمال معناه وتغيير الاستعمال لا بد أن ينشأ عن تغيير المعنى، وهو لا يبعد في ذلك عن معنى النظم وإن لم يسمه باسمه.(٣٢٥) وفي موضع آخر يحتكم أيضًا للمعنى في توجيه الحركة الإعرابية، والحكم على التركيب، فهو يجيز الجزم في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ"، و"لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ"؛ لأنّ التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ؛ فصح المعنى؛ لأن عدم الدنو سبب في السلامة، وعدم المعصية سبب في دخول الجنة. ويمنع الجزم في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك"، و"لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ"، لأنّ التقدير:(٣٢٦) إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ. فهذا

(٣٢٥) عبد القادر حسين، *أثر النحاة في البحث البلاغي*، مصر: دار النهضة، ١٩٨٥م، ص ١١٠.

(٣٢٦) ولم يشترط الكسائي هذا الشرط – وهو تقديره "لا " ضمن جملة الشرط المقدرة – بل يقدر التقدير المناسب للمعنى الذي تدل عليه القرائن، إذ المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى؛ فيصح الجزم – عنده – في كلتا الحالتين لصحة المعنى بتقدير "لا " في جملة الشرط المقدرة في المثالين الأولين، أي: "إنْ لا تدنُ منْ الأسدِ تسلم"، و"إنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ الجنةَ " وعدم تقديرها في المثالين الأخيرين؛ لأنه واضح فيهما أنّ قصد المتكلم: "إنْ تدنُ من الأسدِ يأكلك"، و"إنْ تعصِ اللهَ تدخل النار". ونُسب هذا المذهب أيضاً –وهو صحة الجزم في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك"– إلى الكوفيين عامة. وصرح السهيليّ بجوازه، وقال بأن له نظائر وشواهد يطول ذكرها وخرّجه على ما ذهب إليه الكسائي، أو على إضمار فعل يدل عليه النهي، أو أن يكون منجزماً على نهي آخر. وقال: إن الثلاثة الأوجه جائزة على أصول النحويين أجمعين وأجازه الأخفش لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ الأول؛ لأنه مجزوم. وأجازه الجرميّ على قُبح. واحتجّ المانعون بفساد المعنى عند تقدير "لا" بعد "إنْ " الشرطية، إذ سيصير"إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك" ، وهذا محال، لأنّ تباعده لا يكون سببًا لأكله، ويجوز الرفع، أو إدخال الفاء والنصب. وقالوا بأنّ المضمر يجب أنْ يكون من جنس المظهر إذ لو خالفه لما دلّ عليه، =

المعنى فاسد –ولا شك– والسبب هو تقدير "لا" بعد " إنْ " الشرطية، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى. وقال سيبويه: "فإن قلتَ: لا تدنُ من الأسد يأكلْك فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس".(٣٢٧)

كما اهتم سيبويه بالمعنى المعجمي للكلمة في توجيه الإعراب وهذا خلاف ما ذكره حسان من عدم الاهتمام بالمعنى المعجمي، فالفعل (رأى) عالجه معالجة معجمية سياقية مخاطبية، فإذا كان بمعنى الإبصار الحسي (الرؤية الحقيقية) يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وإذا كان على معنى العلم الضمني يتعدى إلى مفعولين، يقول الموسى: إن سيبويه يمتحن الفعل (رأى) "فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له معنيين نحويين... ويفزع سيبويه في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعي، ويجرد من معطياته موقفاً ساطع الدلالة هو موقف المتكلم إذا كان أعمى، فيقول متسائلاً: (٣٢٨) "ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيداً الصالحَ".(٣٢٩) وهذا التوجيه ليس عند سيبويه وحده بل نهجه الجرجاني الذي لم يفصل بين معاني النحو والمعاني المعجمية، بل أكد أنه لا يمكن معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في

=فيجب أنْ تعاد "لا" في جملة الشرط المقدرة. أما المجيزون فاحتجوا بالقياس والسماع، بالقياس على النصب فكما جاز النصب في "لا تدنُ من الأسدِ فيأكلَك" بثبوت الفاء والنصب، جاز الجزم عند سقوطها. وبالسماع، فقد جاء في الأثر أنّ أبا طلحة قال للنبيّ ﷺ في بعض المغازي: "لا تُشْرِفْ يُصبْك سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ" –بجزم"يصبك" على جواب النهي – ينظر: سلوى محمد عمر عرب، *وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب*، جامعة الملك عبد العزيز، منشور على الإنترنت.

(٣٢٧) سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص٩٧.

(٣٢٨) نهاد الموسى، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*، ص٩٤.

(٣٢٩) سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص٤٠.

obeikandi.com

النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه المعاني في النفس.

٣- فكرة القرائن في ضوء نظرية النظم

اهتم الجرجاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالتقديم والتأخير والحذف والذكر(٣٣٠)، واستعمل عددًا من المصطلحات "التأليف والتركيب والترتيب والنظام والنسق" في قوله: "والألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدًّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضْده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت الذي بخصوصيّته أفاد كما أفاد، وبنسقه أبان المراد"(٣٣١) ثم طبق هذا الكلام النظري الذي أورده على بيت امرئ القيس "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" وذكر أنك لو غيرت في ترتيب الكلم على نحو "منزل قفا ذكرى من نبك حبيب" "أخرجته من كمال البيان إلى محالّ الهذيان ويقول بعد أن نثر الشطر الشعري إنك" أسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحَلْتَ أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم. وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر، أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم- أعني الاختصاص في الترتيب- يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم و تأخير، وتخصيص في

(٣٣٠) مصطفى النحاس، "التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي" ، (جامعة الكويت)، بحث منشور في كتاب"*تمام حسان رائدا لغويا*"، ص ٣٤٥ .

(٣٣١) عبد القاهر الجرجاني، *أسرار البلاغة*، تحقيق: محمد الإسكندراني و د.م. مسعود، بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٩٩٦م، ص١٠-١١ .

ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة "[٣٣٢] وهذا يدل- كما يذكر محمد عباس [٣٣٣]- على عنايته بالوظائف اللغوية التي يعنيها في بحثه المتعلق بقراءة النص الأدبي شعرًا كان أم نثرًا، وهو يلتقي في هذا الجانب مع معظم الألسنيين المعاصرين الذي يعدون النص الأدبي مدونة أو نظاماً، ويعنون به أن كل شيء في هذا النظام مترابط، ولا وجود للعنصر بمفرده إلا داخل العلاقات التي يقيمها مع غيره من العناصر؛ ولذلك فإن استخراج القوانين المتحكمة في العلاقات التي تحدثها هذه العناصر في بعضها يعني استخراج البنية أو البنيات التي يتكون منها النظام، وهذا يدل على أن منهج الجرجاني يراعي السياق الكلي الذي تتعدد فيه الجمل وتترابط بالعلاقات والموقعية بالوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار والحالية وغيرها، مما يعطي دلالة متكاملة تتحدد فيها معاني الكلام فتؤدي وظيفتها الإبلاغية أو الاتصالية بالأسلوب التعبيري الذي يخضع إلى جماليات النظم عن إحكام ودراسة.

ويلتقي مصطلح التأليف الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني، وأكّده في مواضع متعددة مع مصطلح التأليف الذي ذكره سيبويه من قبل في قوله: "... وصرفت تميماً وأسداً، لأنك لم تجعل واحداً منها اسماً للقبيلة، فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذِفَ المضاف، ألا ترى أنك لو قلت: اسأل واسطاً، كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسط، فأنت لم تُغيّر ذلك المعنى وذلك التأليف إلا أنك حذفت"[٣٣٤] والغالب على الظن -كما يذكر أحمد سعد-أن مقصوده من كلمة التأليف هنا هو نظم العبارة أو تأليف الجملة، انطلاقاً من مُتَّجَهه النحوي الذي لم يكن

(٣٣٢) السابق، ص ١٠ -١١ .

(٣٣٣) محمد عباس، *الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني*، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م، ص٦٧- ٦٨.

(٣٣٤) سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص ٢٤٧ .

يُعْنى -في الغالب- إلا بتركيب الجملة وحدها، دون تركيب الجملة مع الجمل الأخرى[٣٣٥] لكن مصطلح النظم لم يرد في *الكتاب* وإن كان يفهم من حديثه عن استقامة الكلام وحسنه وقبحه.

ويلتقي مصطلح التأليف -أيضا- مع مصطلح التركيب عند دي سوسير الذي يقول: "إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات وحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف كافة (الكلمات المركبة والمشتقة، أقسام الجملة، والجملة الكاملة). ولا يكفي العلامة الرابطة بين مختلف أجزاء التركيب بل يجدر بنا أيضًا أن نعتبر العلاقة التي تربط الكل بأجزائه"[٣٣٦] فنلاحظ المصطلحات التي استعملها (التركيب، الرابط، العلاقة). أما قول عبد القاهر إنه "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" فيدل على أن مواصفات الكلام لا تخرج عن التركيب اللغوي المتكون من مجموعة العلاقات النحوية التي لا تخالف الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهذه الأقسام تترابط فيما بينها حسب الاستعمالات الاختيارية من قبل المتكلم:

الصورة الأولى: فعل واسم: انطلق زيد.

الصورة الثانية: اسم وفعل: زيد ينطلق.

الصورة الثالثة: اسم واسم: زيد منطلق.

---

(٣٣٥) أحمد سعد محمد، *الأصول البلاغية في كتاب سيبويه*، ص٢٢٩ .

(٣٣٦) فردينان دي سوسير، *محاضرات في الألسنية العامة*، ترجمة: يوسف غازي، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦م، ص١٥٠- ١٥١ .

ويرى عباس[٣٣٧] أن كل هذه الصور يعطي التركيب اللغوي مجموعة من العلاقات النحوية التي تتولد عنها المعاني التي يراها عبد القاهر في دلالات الكلم، وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه الذي يتحكم فيهما التركيب اللغوي العام، والمسند والمسند إليه إما أن يتعلقا بجملة فعلية أو جملة اسمية على قدر ما يريد المتكلم في نظرية عبد القاهر. وقد فسر عبد القاهر في هذا الصدد أن العلة الوظيفية والدلالية للتركيب اللغوي هما اللتان تحددان هذا الترتيب في نفس المتكلم، وليس الوظيفة القاعدية كما يقول في النص: "وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدًا، وهي المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبرًا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت به المعنى"[٣٣٨] فالوظيفة الدلالية هي التي تحقق غرض المتكلم وتبين مقاصده، ويضيف عباس أن عبد القاهر بنظريته هذه قد حوّل "القاعدة النحوية التي تحافظ على قانون النحو من أن المبتدأ هو ما يبتدأ به الكلام، ولذلك سمي بهذا الاسم، يحول هذا الاعتقاد السائد عند النحويين واللغويين إلى أن المعنى الدلالي هو الذي أخضعها لأن تكون على تلك الصورة، وتولد عنها هذا الترتيب في بنية العلاقات التي تكون الجملة".[٣٣٩] وقد تناول الجرجاني الجملة الظاهرة والجملة العميقة من حيث هي بنية قابلية في استظهار دلالات متباينة في المعنى، وذلك عند حديثه في باب الاستعارة مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] يبين أن البنية العميقة للآية "واشتعل شيب الرأس" وهذا ما أظهرته الدراسات اللسانية خاصة في اتجاه تشومسكي في النحو التوليدي التحويلي.

---

(٣٣٧) محمد عباس، *الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني*، ص٢٨- ٢٩ .

(٣٣٨) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص٢٣٤ .

(٣٣٩) محمد عباس، *الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني*، ص٢٩.

وقد وظّف عبد القاهر الجرجاني مصطلح التعليق لتفسير العلاقات السياقية تحت عنوان النظم، الذي يعني به نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة، وأشار إلى مسألة الفروق وهي تعني القيم الخلافية أو المقابلات بين معنى وآخر أو مبنى وآخر، وذكر مصطلح الرتبة كما هي معروفة عند النحويين وذلك في قوله: "موقع بعضها من بعض" ولم ينس التضام في قوله: "واستعمال بعضها مع بعض" ومعناه حاجة كلمة إلى كلمة أخرى. وذكر مصطلح البناء أي بناء كلمة لتناسب وظيفتها النحوية ومنه بناء الاسم المرفوع لمعنى الفاعلية أو الضمير المتصل أو المستتر، وبذلك يبقى الارتباط بين المعنى والمعنى وثيقاً.(٣٤٠) وذكر مصطلح الترتيب أي موقع الكلمة في السياق من حيث الرتبة، ويفيد في معرفة مواطن التقديم والتأخير والرتب المحفوظة وغير المحفوظة.

وأورد الجرجاني نصاً بيّن فيه "أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له: فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكون "يوم الجمعة" زماناً للضرب، وكون "الضرب" ضرباً شديدًا، وكون "التأديب" علة للضرب؛ أيتصور أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى "زيد" وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون "عمرو" مفعولاً به، وكون "يوم الجمعة" مفعولاً فيه وكون "ضرباً شديدًا" مصدرًا، وكون

(٣٤٠) عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ص ٧٨.

"التأديب" مفعولاً له ؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلاً للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرًا مفعولاً لضرب وقع من زيد عليه، ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد، وضرباً شديدًا بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علّة له وبيان أنه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان وهو إثباتك زيدًا فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفته كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد".[٣٤١] ويمكن توضيح مفهوم (التعلّق) في نص الجرجاني[٣٤٢] على النحو الآتي:

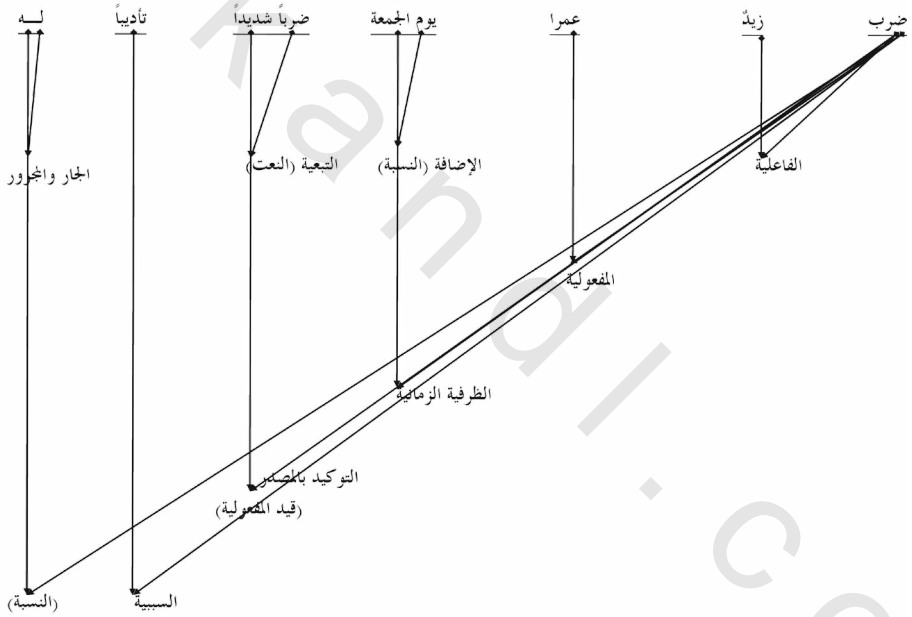

(٣٤١) عبد القاهرالجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣١٧.

(٣٤٢) نسج عمايرة على منوال هذا المثال (أكرم علي خالدا إكراما جيدا عصر الجمعة احتراما له)، ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، خليل عمايرة، (الأردن، إربد، جامعة اليرموك) ص٨٨. وقد أورد هذا أيضا النحاس نقلا عن عمايرة، ينظر: مصطفى النحاس، التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، ص٣٥٣.

وهذا الرسم التخطيطي يظهر لنا فكرة التعلق والتلازم بين الأبواب النحوية، والرتب المحفوظة وغير المحفوظة. نحو التلازم بين الفعل والفاعل بعلاقة الفاعلية، والمفعول به بالفعل بعلاقة المفعولية، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور بعلاقة النسبة، والصفة والموصوف بعلاقة التبعية، والمفعول السببي مع الفعل بعلاقة السببية. وتمثل الجملة الموضحة-كما يذكر النحاس[٣٤٣]- تحويلاً حدث بإضافة عناصر جديدة إلى الجملة النواة (ضرب زيد عمراً)، وهذه العناصر تتمثل في القيود التخصيصية للحدث، نحو: قيد التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، وقيد الظرفية (يوم الجمعة)، وقيد النسبة (الجر بالحرف والجر بالإضافة)، وقيد الغائية (المفعول السببي)، وجميع هذه القيود تتصل مباشرة بالبؤرة الأساس في الجملة النواة، وهي الفعل.

وقد بين إبراهيم مصطفى أن عبد القاهر الجرجاني أضفى على النحو صبغة جديدة تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلم نَظْمًا وأن رعايةَ هذا النَّظْمِ واتّباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وقال لقد آن لمذهب الجرجاني أن يحيا، وأن يكون سبيل البحث النحوي.[٣٤٤] وهذا ما أثبته حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها عند حديثه عن نظرية النظم، يقول: "ولقد كانت مبادرة العلامة عبدالقاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب. ومع قطع النظر عن رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجاً من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعاً إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف

(٣٤٣) مصطفى النحاس، *التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي*، ص٣٥٤.

(٣٤٤) إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو*، ص١٦ - ٢٠ .

بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر".[٣٤٥] ولكن الجرجاني هنا لم يغفل العامل النحوي، بل جعله عماد عملية التحليل اللغوي في حين نجد حسان لم يعتمد على العامل النحوي في التحليل اللغوي.

٤- العامل النحوي والقرائن

استقرت فكرة العامل في الفكر النحوي العربي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعاً كبيرًا؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل القوي والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنّها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو الفعل. ولم تسلم هذه الفكرة من النقد قديماً وحديثاً، ولكنها ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم. وتقوم هذه الفكرة على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرًا هو العلامة الإعرابية، كما تقتضي العلامات الإعرابية مؤثرًا هو العامل، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أما العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، وعن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما. فالعامل الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلم التعبير عن تلك الوظائف فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة، ولذلك اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم. وقد أعاد اللغويون العرب

(٣٤٥) حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص ١٨-١٩.

المحدثون مناقشة هذه الفكرة بل هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبوله أو رفضه، وتباينت آراؤهم ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية:[٣٤٦]

١- اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب.

٢- واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه مُبدياً الآثار السلبية التي جلبها والمشكلات التي ترتبت على القول به. وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين، الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل. والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به. ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم ردًّا على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب. وكان أغلب ما ذكره عن العامل إعادة لما ذكره النحويون القدماء عن العامل وأقسامه وعمله وأحكامه، ولم يقدموا إضافة جديدة لهذا الموضوع، بل سعى بعضهم إلى تأكيد ذلك التصور بإعادة أقوالهم وآرائهم عن نظرية العامل "[٣٤٧]، وبين الحجيلان أنه لم يتضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية التي تؤسس على أساسها الدراسات النحوية عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية[٣٤٨]، ولم يقدم القائلون بإبقاء العامل المسوغات العلمية الكافية للقول بأهميته وأثره في الإعراب، فلا يتجاوز دورهم تحليل بعض الأمثلة البسيطة، وتعيين العامل والمعمول فيها، ثم بيان أثر العامل في

(٣٤٦) خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين*، ص١٨٩.

(٣٤٧) السابق، ص١٨٩.

(٣٤٨) السابق، ص٢٤٤.

المعمول الذي يتمثل في العلامة الإعرابية، لذلك لم تُقدم نظرية العامل تقديماً علمياً يُقنع بوظيفتها الأساسية، ولم يقدّم القائلون بإلغاء العامل أسباباً منطقية لرفض نظرية العامل وكان أغلبهم متأثرًا بعاملين أساسيين، أحدهما: هو التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة"، أما العامل الآخر فهو التأثر بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقَصَرت دور عالم اللغة الوصفي على الملاحظة والوصف والتسجيل، ولهذا نجد هذه المدرسة تستبعد العامل وما يتعلق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد. كما أن تلك النظريات البديلة لنظرية العامل لم تكن قادرة على تقديم تفسير متكامل وواضح لقضية الإعراب، ولم تشمل المقولات المقدّمة تفسيرًا لمجمل حالات الإعراب وبيانًا لكل وظائف العلامات الإعرابية، لذلك لا بد أن تكون النظرية قادرة على إيضاح الإعراب بوصفه نظاماً لغوياً ثابتاً في اللغة لا سبيل إلى إنكاره.(٣٤٩)

وفكرة العامل النحوي -كما يرى ياقوت - لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها فهي "تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه".(٣٥٠)

ولاحظ المهيري اهتداء النحويين إلى أن الإعراب يمثل عنصرًا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية لأنه "يتجلى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتاً تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معين، وتستمد

(٣٤٩) خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين*، ص٢٣٩.

(٣٥٠) أحمد سليمان ياقوت، *ظاهرة الإعراب*، ص ٧٠.

قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف"،[٣٥١] ويصل المهيري إلى أن الكلام في نظر النحويين يتضمن "مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيتها، يعلوه مستوى فوقي من المعاني تؤديه علامات الإعراب وتدل عليه، ولا نبالغ إن قلنا إنهم قد تراءى لهم المفهومان الحديثان مفهوم العلاقات الاستبداليّة ومفهوم العلاقات الركنية".[٣٥٢]

ودعا الفضلي إلى تنقية فكرة العامل من الزوائد الصناعية المتمثلة في التقدير أو الإعراب لتبقى فكرة العامل نظرية من نظريات النحو.[٣٥٣] وأضاف أن "البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدها النحاة"[٣٥٤]، وأكد أن النحويين لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديدهم للمعاني النحوية الوظيفية، لكنهم لم يخصوها ببحث مستقل، وكانت آراؤهم مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابية.[٣٥٥] ويرى أن عبد القاهر تناول الفكرة نفسَها على نحو واضح[٣٥٦]، وأن فكرة التعليق عنده تعني النظام النحوي لصياغة الجملة ولا تعني الإعراب كما فهمها حسان، فقد ذكر الجرجاني التعليق ليفسر به نظرية النظم، ويعني بالنظم مطابقة الصورة اللفظية في حملها المعنى للصورة الذهنية، ولهذا يؤكد الفضلي "أن الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة

---

(٣٥١) عبد القادر المهيري ، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ص ٦٩.

(٣٥٢) المهيري ، *نظرات في التراث اللغوي* ، ص ٥٨.

(٣٥٣) عبد الهادي الفضلي، *دراسات في الإعراب* ، جدة: دار تهامة، ١٩٨٤م، ص٩٧.

(٣٥٤) السابق، ص١٥٧.

(٣٥٥) السابق ، ص٨٩.

(٣٥٦) السابق، ص٩٠.

النحوية للكلمة في الجملة التي تتمثل في المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحوية، وليس نظام الجملة ككل".[٣٥٧]

ولكن ما دام حسان بنى منهجه على التعليق الذي هو أساس نظرية النظم لماذا رفض العامل النحوي؟

أما سبب رفض حسان فكرة العمل النحوي فيرجع[٣٥٨] إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسِها، ولا يُقِرُّ بتدخل المنطق الأرسطي، أو الفلسفة في دراسة اللغة، ويرى حسان أن عالم اللغة الوصفي عليه أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل[٣٥٩]، وأن "العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتهها"[٣٦٠]، ويرى حسان أن المنطق الأرسطي هو المسؤول عن وجود نظرية العامل، ولذا رفض التعليل، وذكر أن فهم القرائن المقالية يغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال بها النحويون.[٣٦١] مع أنه – كما سيتضح فيما بعد– يأخذ بالعامل النحوي في تحليله اللغوي.

ومفهوم العامل النحوي قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مثيراً أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر، وانظر إلى المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل "ضرب" الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Ecipient أو الضحية Portient ويأخذ فاعلاً هو منفذ

---

(٣٥٧) السابق، ص٩١.

(٣٥٨) ينظر: الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب*، ص ١٩٦ .

(٣٥٩) حسان، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، ص ١٦ .

(٣٦٠) حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٢٠٧ .

(٣٦١) السابق، ص٢٠٧ .

العمل Agent.[٣٦٢] أنكر الفاسي الفهري وهو أحد اللسانيين العرب المحدثين على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير، واحتجاجهم بغير حق بأن ذلك شيء فلسفي منطقي. وبين أن هذه العوامل لها دور في التحليل اللغوي.[٣٦٣]

وأما عن العامل في الدراسات اللسانية فقد أشار إليه حمزة المزيني وهو من المختصين بالدراسات اللسانية التوليدية أن جهود نحاة العرب الرائعة لم تقدر بما تستحقه في الغرب إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها سوسير وبلومفيلد وتشومسكي".[٣٦٤] وعرض رأياً مفاده أن العرب اهتدوا إلى فكرة العامل الذي يحكم الكلمات بعضها بعضاً فلم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنها نتيجة لتتابع عشوائي بل ترتبط بنظام يحكم بعضها بعضاً، وذكر أن أوين عندما يقارن هذه الأفكار بإحدى المدارس اللسانية لتحليل الجمل، وهي مدرسة نحو التعليق (dependency grammar) يجد أن النظريتين تقولان الشيء نفسه.[٣٦٥]

ويرى الملخ أن المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة تنطلق من العامل النحوي، وأن رائدها تشومسكي اعتمد في التحليل اللغوي الربط العاملي (GB) وهو "من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي، وهي تنطلق من منطلقين: الأول: ضرورة وجود أثر (Trace) للعامل في الجملة. والثاني: ضرورة فصل المعاني الملبسة،

---

(٣٦٢) عبد القادر الفاسي الفهري، *المعجم العربي*، دار توبقال ١٩٨٥م، ص٣١.

(٣٦٣) عبد القادر الفاسي الفهري، "ملاحظات حول البحث في التركيب الغوي"، منشور في كتاب *"تقدم اللسانيات في الأقطار العربية"* ـ وقائع ندوة جهوية بالرباط، سنة ١٩٨٧م، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م، ص ٢٦٢.

(٣٦٤) حمزة المزيني، "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة"، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، ع٥٣، ١٤١٧-١٤١٨هـ، ص ٤١ - ٤٢.

(٣٦٥) السابق، ص ٤٢.

بتحديد مجال تحكم كل عامل".[٣٦٦] "ويؤمن تشومسكي بأن أي لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصرف. فتفسير اللغة سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات. وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عموماً عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي، ويؤمن تشومسكي بأن تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازياً لحقيقتها في العقل".[٣٦٧]

ويذكر الغامدي أن التعليل النحوي الذي شرحه الخليل أعطى الدرس النحوي صفة العلمية مثلما رامت العلمية المدرسة التوليدية التحويلية بالتفسير لا بالوصف.[٣٦٨] ويضيف "ولا بد هنا من التنبيه على أنني لست أنكر ألبتة أن العامل النحوي قد كان التعويل عليه عند علماء العربية لتخريج الحركة الإعرابية في المقام الأول، ولن أنكر ما للنحو العربي من مسائل جديرة بالنقد وإعادة النظر، ولن أتعامى عنها، لمجرد الدفاع عن العامل والعلل والتقدير وما إلى ذلك. ولذا أتفهم تفهماً كاملاً ما أشار إليه حسان من أن العامل لا يغطي في التخريج عليه ما تغطيه مقولة تضافر القرائن غير أني أجزم بأن العامل مع غيره من الأصول الأخرى يمكن أن تفسر جميعاً ما نحتاج اليوم إلى تفسيره من زاوية معينة".[٣٦٩] ويقول "وعندي أن تضافر القرائن لا يعارض العامل النحوي وسائر الأسس المتحدث عنها في هذا البحث، بل تعد زاوية النظر التي دعا

---

(٣٦٦) حسن الملخ، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٨.

(٣٦٧) السابق، ص ٢٣٧.

(٣٦٨) محمد سعيد ربيع الغامدي، "اللغة والفكر في التراث النحوي العربي"، *عالم الفكر*، م٣٤، ع٣، (يناير، مارس ٢٠٠٦م)، ص ٧٨ -٧٩.

(٣٦٩) السابق، ص٩١ -٩٢.

إليها حسان زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى التي تؤيدها المدرسة التوليدية التحويلية وتتحد معها في بعض أساليب النظر مع قدماء النحويين العرب. على أننا سنجد حسان بعد تأليف الكتابين المذكورين بنحو عقدين من الزمان يتخفف في بعض أعماله الأخرى كثيراً من الوصفية الأولى التي اشتد حماسه لها في مراحل التأليف".[٣٧٠] وينقل الغامدي قول الملخ الذي يقول "عندما وصلت آثار التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب. فحسان الذي كان يقول سنة ١٩٥٧م: "نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل" عاد عن شيء من رأيه سنة ١٩٧٨م، وقال "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله". وذهب في سنة١٩٨٤م إلى أبعد من ذلك فقال: "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته".[٣٧١]

٥- اضطراب المصطلح

اضطرب العلماء المحدثون في إطلاقهم المصطلحات التي تتلاءم مع مصطلح القرائن لدى حسان، فنجد (نظرية القرائن النحوية) و(منهج القرائن النحوية) و(نظرية التعليق) و(فكرة القرائن) و(فكرة تضافر القرائن) و(نظرية تضافر القرائن).

وعلى الرغم من هذا الاضطراب في المصطلح فإننا لا ننكر أننا أمام فكرة لها أبعادها المعرفية ولم يغمطها النحويون حقها بل جاءت متناثرة في كتبهم استلهمها حسان واستنطقها وأعاد صياغتها مفكِّرًا في أبعادها وأقسامها.

---

(٣٧٠) السابق، ص٩٢ .

(٣٧١) حسن الملخ، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، ص ٢٢٧.

فقد أطلق عبد الرحمن العارف اسم النظرية، وقال: "احتوى كتاب *اللغة العربية معناها ومبناها* لحسان على أهم نظرياته في اللغة كنظرية القرائن النحوية هذه النظرية التي تحولت فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح (مدرسة تضافر القرائن) أو (القرائن النحوية)". (٣٧٢)

وذكر أحمد الجندي أن حسان أبرز دور القرائن التي غمطها النحويون حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها علامة الإعراب، وأسماها "نظرية القرائن النحوية" (The Sings Theory). (٣٧٣)

وأطلق الحجيلان اسم "نظرية القرائن النحوية" في قوله: و"لهذا جاء حسان بنظرية تستطيع-كما يرى- تفسير العلامات الإعرابية، وتغني عن القول بالعامل، وأسماها نظرية القرائن النحوية". (٣٧٤)

ذكر الحمداوي(٣٧٥) مصطلح منهج القرائن وهو منهج وصفي يهدف إلى تحديد المباني والوظائف النحوية، ويسمى بمنهج القرائن لأنه يعتمد على القرائن اللفظية والمعنوية، كما يسمى أيضاً بـ"نظرية التعليق".

وأشار طه الجندي(٣٧٦) إلى أن حداثة المصطلح عند حسان ترجع إلى نظريته التي قدمها للنحو العربي المسماة بنظرية تضافر القرائن، وعلى الرغم من هذا الاضطراب في المصطلح فإننا لا ننكر أننا أمام فكرة لها أبعادها المعرفية ولم يغمطها

---

(٣٧٢) *تمام حسان رائداً لغوياً*، إعداد وإشراف: عبد الرحمن العارف، ص ١٨ .

(٣٧٣) السابق، ص ٤٤ .

(٣٧٤) خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين*، ص١٩٦.

(٣٧٥) جميل حمداوي، *منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي* ، ص ١٧٦.

(٣٧٦) طه الجندي، "ظاهرة المطابقة في ضوء الاستعمال القرآني"، *رسالة دكتوراه*، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص (و) .

النحويون حقها -كما ذكر الجندي- بل جاءت متناثرة في كتبهم استلهمها حسان واستنطقها وأعاد صياغتها مفكِّرًا في أبعادها وأقسامها.

٦- آراء حول نظرية القرائن

تضاربت الآراء حول نظرية القرائن لدى حسان، بين من وجد فيها إحياءً للتراث، فهذا حلمي يرى أن القرائن اللفظية والمعنوية يمكن أن تدخل في إطار ما يعرف المورفيمات (الصّرفيات) بأنواعها الثلاثة ؛ لأنها عبارة عن معانٍ وظيفية نحوية صرفية ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبية.(٣٧٧) وأنواع المورفيمات هي: المورفيم الصفري، والمورفيم المقيد، والمورفيم الحر). وتقوم تلك المورفيمات بثلاث وظائف، هي: التعريف أو التحديد والتصنيف والتوزيع(٣٧٨)، فنحو جملة (ضرب زيد عمرًا) يجد أن القرائن اللفظية والمعنوية تتحقق من خلال صرفيات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها، وهي صرفيات بعضها لفظي، وبعضها الآخر صفري ومع هذا فإنها تقوم بوظيفة لغوية واحدة.(٣٧٩)

أما محمد صلاح بكر فيرى أن الإعراب قرينة من مجموعة من القرائن تقوم بتوضيح الجزئيات التي يتكون منها العمل النحوي.(٣٨٠)

---

(٣٧٧) حلمي خليل، *العربية وعلم اللغة البنيوي*، ص٢٣٦ ؛ وينظر: خالد الحجيلان، *اتجاهات البحث في قضية الإعراب*، ص٢٠٥- ٢٠٦.

(٣٧٨) حلمي خليل، *العربية وعلم اللغة البنيوي*، ص٢٣٢.

(٣٧٩) السابق، ٢٣٦- ٢٣٧ .

(٣٨٠) محمد صلاح الدين بكر، "نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة"، *حوليات كلية الآداب*، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون ، ١٩٨٤م، ص ص٤٧-٤٩.

ويرى أحمد الجندي[٣٨١] أن نظرية حسان ينقصها عامل الاطراد الذي هو أساس هذه النظرية ؛ لأنه لا يمكن أن نفسر في ضوئها الاستعمالات المعاصرة، وإنما هي مقصورة على التراث القديم فقط، فتفسر ما وقع سابقاً، وتبرر ما حدث من النحويين السابقين وحدهم، ولا صلة لها بالمستقبل، وأوضح أن هذه النظرية مجرد مقولات نظرية تحتاج إلى التطبيق العملي والتعليمي، والتأليف في جميع أبوابه على هدى من فكرته، وأنها غير ميسرة إلا للموهوبين.

أما طه الجندي[٣٨٢] فقد أشار إلى أن حداثة المصطلح عند تمام حسان ترجع إلى نظريته التي قدمها للنحو العربي المسماة بنظرية تضافر القرائن. وحاصل مقالته في هذا المجال أنه نظر إلى العلاقات المشتبكة في الجملة فقسمها إلى طائفتين من العلاقات سمّى الطائفة الأولى: القرائن اللفظية: وهي القرائن المنطوقة متمثلة في البنية الخاصة للكلمة وموضعها من الجملة، ومضامتها لبعض الكلمات، ومطابقتها لما تتطابق معه، وعلاقتها الإعرابية، وغيرها من القرائن اللفظية كالربط والأداة والتنغيم. وسمّى الطائفة الأخرى: القرائن المعنوية وهي العلاقات السياقية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي، ومنها قرينة الإسناد، وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وقرينة التخصيص، وتحتها فروع هي: التعدية والغائية والمعية والظرفية والتأكيد والتحديد والملابسة والإخراج والتفسير، ولكل منها معنى تدل عليه، وقرينة الشبه وهي بدورها تتفرع إلى معاني حروف الجر والإضافة وقرينة التبعية وتتفرع إلى النعت والتأكيد والعطف والإبدال.

ويضيف "ومع تقديري الشخصي والموضوعي لهذه النظرية، ولما قدمته من

---

(٣٨١) أحمد علم الدين الجندي، "علامات الإعراب بين النظر والتطبيق"، *مجلة معهد اللغة العربية*، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ع٢، ١٩٨٤م، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٣٨٢) طه الجندي، *ظاهرة المطابقة في ضوء الاستعمال القرآني*، ص(و).

أفكار جديدة في الدرس النحوي فإني أرى أنها لم تبتعد عما جاء به النحويون كثيرًا والدليل على ذلك أقوال النحويين التي ساقوها في تحديدهم للباب النحوي، إذ إنها تبين أنهم كانوا على دراية بالقرائن النحوية، وأهميتها في تحقيق الربط، وتحديد المعنى النحوي.

ويرى أحمد الجندي أن نظرية تضافر القرائن فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو هزًّا عنيفاً، وفُسّرت بها بعض القراءات التي خَرَجَت عن سنن العربية. ويضيف أن الأستاذ حسبه أنه التقط هذه الفكرة من ثنايا التراث العربي، فكانت أجرأ محاولة عرفت في العصر الحديث.[٣٨٣]

ومن الدراسات ما رأت في عمل حسان أنه عمل لساني رائد، يُعَدُّ من أهم ما تم في إطار الاتجاه الوصفي [٣٨٤]، استطاع صاحبه أن يطور منهجاً جديدًا من التراث النحوي والبلاغي القديم.

معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث [٣٨٥]، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية [٣٨٦]، كما أن هذا العمل يقف في الصدارة من تلك المحاولات التي احتوت الغاية التعليمية، واتسع أفقها المنهجي ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية، وهو جهد بصير يباين في

---

(٣٨٣) أحمد علم الدين الجندي، "من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي"، منشور في كتاب "*تمام حسان رائدًا لغويًّا*"، إعداد وإشراف: عبد الرحمن العارف، ص ٤٤.

(٣٨٤) مصطفى غلفان، *اللسانيات العربية الحديثة*، المغرب، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب، ١٩٩٨م، ص١٨٧-١٨٨؛ وينظر: *تمام حسان رائدًا لغويًّا*، ص١٩.

(٣٨٥) محمد أحمد نحلة، *مدخل إلى دراسة الجملة*، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص٨١؛ وينظر: *تمام حسان رائدًا لغويًّا*، ص١٩.

(٣٨٦) عبد الوارث مبروك سعيد، *في إصلاح النحو*، الكويت: دار القلم، ١٩٨٥م، ص١٧٦؛ وينظر: تمام حسان رائداً لغوياً، ص١٩.

جوهره جميع ما سبقه من جهود. (٣٨٧)

وفي المقابل نجد من يرى أن هذه النظرية لا تكشف عن أيّ تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجاً جديدًا يقف بإزاء النموذج البصري، وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا. (٣٨٨) وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدّد فيه بعض التجديد. (٣٨٩)

الخاتمة

عرض البحث لنظرية القرائن في التحليل اللغوي، ووصل إلى أن ما قدمه تمام حسان للتراث خدمة جليلة تمثل باستلهامه التراث العربي وإعادته فكرة تضافر القرائن التي تناولها علماؤنا القدماء، وجعلوها نبراساً لهم في تحليلهم اللغوي. وخلص إلى أن:

١- فكرة القرائن لها أبعادها المعرفية، أشار إليها النحويون بالتلميح تارة والتصريح أخرى، ولم تهمش عند تحليلهم النظام اللغوي.

٢- مصطلح القرائن مصطلح أصيل أورده ابن هشام صراحة عند حديثه عن التقديم والتأخير والحذف.

٣- الدراسات اللغوية العربية اتسمت بالاتجاه إلى المبنى كما قصدت إلى المعنى،

---

(٣٨٧) *تمام حسان رائدًا لغويًا*، ص١٩ – ٢٠.

(٣٨٨) حلمي خليل، *العربية وعلم اللغة البنيوي*، ص٢٤٠ .

(٣٨٩) محمد صلاح الدين الشريف، "النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)"، *حوليات الجامعة التونسية*، ع١٧، تونس، ١٩٧٩م، ص ٢١٤؛ وينظر: *تمام حسان رائدًا لغويًا*، ص٢٠.

واهتمت بالمعاني التركيبية.

٤- المعنى والدلالة والخطاب كان موضع عناية العلماء القدماء في تحليلهم اللغوي.

٥- العامل النحوي له دور في التحليل اللغوي، وكان موضع اهتمام العلماء.

المصادر المراجع

ابن الأثير، ضياء الدين. *المثل السائر*. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

ابن جني. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ط٤. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م.

ابن مالك. *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، القاهرة: دار هجر، ١٩٩٠م.

الأنصاري، ابن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك. راجعه: سعيد الأفغاني. ط٥. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

الأنصاري، ابن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

الأهدل، عبد الرحمن محمد. *الإعراب عن فن الإعراب*. جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٠م.

البخاري. *الصحيح*. الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م.

بشر، كمال. *دراسات في علم اللغة*. دار المعارف: مصر ١٩٦٩م.

بكر، محمد صلاح الدين. "نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة". *حوليات كلية الآداب*. جامعة الكويت. الحولية الخامسة. الرسالة

obeikandl.com

العشرون. ١٩٨٤م.

الجرجاني، عبد القاهر. *أسرار البلاغة*. تحقيق: محمد الاسكندراني، و د. م. مسعود. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الجندي، أحمد علم الدين. "من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي"، منشور في كتاب "*تمام حسان رائدًا لغويًا*". إعداد وإشراف: عبد الرحمن العارف.

الجندي، أحمد علم الدين. "علامات الإعراب بين النظر والتطبيق"، *مجلة معهد اللغة العربية*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ع٢، ١٩٨٤م.

حاطوم، أحمد. *كتاب الإعراب: محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢م.

الحجيلان، خالد. *اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين*. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ.

حسان، تمام. *اللغة بين المعيارية والوصفية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م.

حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*. ط٤. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م.

حسان، تمام. *مناهج البحث في اللغة*. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٤م.

حسين، عبد القادر. *أثر النحاة في البحث البلاغي*. مصر: دار النهضة، ١٩٨٥م.

حمداوي، جميل. "منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي". *المجلة التربوية*. الكويت: مجلس النشر العلمي، م١٠، ع٤٠، ١٩٩٦م.

خليل، حلمي. *العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.

دي سوسير، فردينان. *محاضرات في الألسنية العامة*. ترجمة: يوسف غازي. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦م.

السعران، محمود. *علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي*. بيروت: دار النهضة العربية، د.ت.

سعيد، عبد الوارث مبروك. *في إصلاح النحو*. الكويت: دار القلم، ١٩٨٥م.

سيبويه. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، د.ت.

السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: دار البحوث العلمية، د.ت.

الشريف، محمد صلاح الدين. "النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)". *حوليات الجامعة التونسية*. ع١٧. تونس، ١٩٧٩م.

صالح، محمد سالم. *أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى*. جدة: كلية المعلمين، د.ت.

العارف، عبد الرحمن. *تمام حسان رائداً لغوياً*، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

عاشور، المنصف. *دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات*. تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٥م.

عباس، محمد. *الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني*. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م.

عرب، سلوى محمد عمر. *وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب*. جامعة الملك عبد العزيز، منشور على الإنترنت.

عمايرة، خليل. *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي*.

الأردن، إربد: جامعة اليرموك.

الغامدي، محمد سعيد ربيع. "اللغة والفكر في التراث النحوي العربي"، *عالم الفكر*. م٣٤.ع٣. يناير، مارس ٢٠٠٦م.

غلفان، مصطفى. *اللسانيات العربية الحديثة*. المغرب، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب، ١٩٩٨م.

الفضلي، عبد الهادي. *دراسات في الإعراب*. جدة: دار تهامة، ١٩٨٤م.

الفهري، عبد القادر الفاسي. *المعجم العربي*. دار توبقال، ١٩٨٥م.

الفهري، عبد القادر الفاسي. "ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي". *منشور في كتاب "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية" ـ وقائع ندوة جهوية بالرباط*، سنة ١٩٨٧م، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.

المبرد. *الكامل*. تحقيق: محمد أحمد الدالي. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

المتقي، علاء. *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، ترتيب: بيت الأفكار الدولية، د.ط، د.ت.

محمد، أحمد سعد. *الأصول البلاغية في كتاب سيبويه*. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٩م.

المزيني، حمزة. "مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة". م*جلة مجمع اللغة العربية الأردني*. ع٥٣. (١٤١٧- ١٤١٨هـ).

مسلم. *صحيح مسلم*. الرياض: بيت الأفكار الدولية. د.ت.

مصطفى، إبراهيم وزملاؤه. *المعجم الوسيط*. تركيا: المكتبة الإسلامية.

الملخ، حسن. *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

المهيري، عبد القادر. *نظرات في التراث اللغوي العربي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

الموسى، نهاد. *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.

النحاس، مصطفى. "التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي". (جامعة الكويت). بحث منشور في كتاب "*تمام حسان رائدًا لغويًا*". القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

نحلة، محمد أحمد. *مدخل إلى دراسة الجملة*. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

Papers in Linguistics. London. J. R. Firth ، Oxford University PRESS ، Amen House ، First edition 1957 ، Reprinted 1958 ، 1961 and 1964.

ثالثاً: مصطلحا حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي[٣٩٠]

مقدمة

إن الأسلوب الذي استقر عليه النحويون في معالجتهم حذف الفاعل واستتاره يثير إشكالات متعددة أمام دارسي النحو، ويقيم صعوبات لدى الباحثين في تناوله؛ وذلك لما تتضمنه تلك المعالجة من أمور لا يُلفى لها نظير في غير هذا الموضوع. ومن هنا وقف البحث عند مصطلحات (الحذف والإضمار والاستتار) مبيناً معناها والعلاقة التي تربط بينها ثم سرد مواضع حذف الفاعل واستتاره مبيناً آراء النحويين فيه، وكيفية معالجتهم هذه المسألة ليصل إلى أن هذه المعالجة أثارت إشكالات ليست بالقليلة. وبناء على هذا قُسِّم البحث ثلاثة أقسام: حاول الباحث في القسم الأول الوقوف عند

(٣٩٠) خالد بسندي، "حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي"، *مجلة الدرعية*، المملكة العربية السعودية السنة الحادية عشرة: العددان الثاني والثالث والأربعون جمادى الآخرة – رمضان ١٤٢٩هـ، يونيو – سبتمبر ٢٠٠٨م). مجلة فصلية محكمة.

المصطلح، وفي القسم الثاني تتبع مواضع حذف الفاعل وآراء النحويين فيه، وما يوجه من انتقادات، وما تجره هذه الانتقادات من أجوبة مع الاجتهاد في بيان وجاهة المأخذ من عدم وجاهته متى كان ذلك ممكناً، وتناول في القسم الثالث صور استتار الفاعل وجوباً وجوازًا ومناقشة أقوال النحويين فيه، مقتصرًا على المواضع التي أثارت إشكالات سواء في الحذف أو الاستتار، وانطلق من التساؤلات التالية:

أيحذف الفاعل أم يستتر؟

وما العلاقة بين الحذف والإضمار والاستتار؟

وهل هي مترادفة؟

وما علاقتها بالتقدير؟

وهل الاستتار من الإيجاز كما الحذف منه؟

١- المصطلحات (الحذف، الإضمار، الاستتار)

أ) الحذف

الحذف لغة: الإسقاط، ومنه حَذفْتُ الشعر إذا أخذت منه.[٣٩١] واصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل.[٣٩٢] والحذف من مباحث المفسرين والبلاغيين

---

(٣٩١) ينظر: محمد بن مكرم بن منظور، *لسان العرب*، تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، مادة (حذف).

(٣٩٢) من أدلة الحذف الدليل العقلي بمعنى أن يدل الفعل على أصل الحذف، وتدل العادة على تعيين المحذوف. ومن شروط الحذف أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يُتمكن من معرفته. ينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م، ص٧٩٣. وفي: الزركشي، *علوم القرآن*، قدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، ج٣، ص١١٥.

والعروضيين والنحويين.

فقد استعمل النحويون والبلاغيون مصطلح الحذف كل في مجال اختصاصه بالمعنى نفسه الذي نصت عليه معاجم اللغة(٣٩٣)، وهو الإخفاء والتغييب لما هو موجود.

فالنحويون يستعملونه فيما يفترض أنه موجود استنادًا إلى القواعد التي وضعوها لعلمهم لضبط اللغة التي نطق بها العرب على سجيتهم، صحيحة فصيحة، قبل اختلاط العرب بالأعاجم وانتشار اللحن، ففي قولهم: لولا الهواء ما عاش إنسان، يقولون: إن الخبر محذوف، والذي يدعوهم إلى هذا هو أن كل مبتدأ لا بد له من خبر تتم به عناصر الجملة الاسمية انطلاقاً من فكرة التلازم بين المبتدأ والخبر. ويتحدث النحويون عن الحذف في الأبواب النحوية المختلفة، ففي باب المنصوبات نراهم يبحثون حذف الفعل في المفعول المطلق والاشتغال والمنادى والاختصاص، وفي باب المرفوعات يتحدثون عن حذف المبتدأ وحذف الخبر... أما البلاغيون فقد كانت عنايتهم بالحذف انطلاقاً من أمرين: أولهما: انسجام التركيب اللغوي وصحته بناء على ما وضعه النحويون من قواعد لضبط اللغة. وثانيهما: أن الحذف من الاختصار، ونزوع إلى الإيجاز الذي هو سمة من سمات الفصاحة، وعنصر من عناصر البلاغة التي تميزت بها اللغة العربية. ولقد كان لأسلوب القرآن الكريم أثر ظاهر في زيادة اهتمام البلاغيين بموضوع الحذف، فبحثوه في باب الإيجاز.

فالحذف باب واسع عند البلاغيين يشمل جميع مكونات الجملة العربية ولا يقتصر على مفردة دون أخرى، فقد يلحق الحذف أية مفردة تدخل في نطاق الجملة،

---

(٣٩٣) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (حذف)؛ الفيروز أبادي، *القاموس المحيط*، مادة (حذف)؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة (حذف).

بل قد يلحق الجملة نفسها، وإن كان حذف الجملة عند البلاغيين يأخذ مجالاً أوسع مما هو عند النحويين من حيث العناية الخاصة التي أولوها لمبحث الإيجاز، ولكن حذف المفردات أوسع من حذف الجمل؛ "لأنّ المفردات أخفُّ في الاستعمال"(٣٩٤)، يقول الجرجاني: "إنّ الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن".(٣٩٥)

وإن كان النحاة يلتقون مع البلاغيين في تعريف الجملة وأنواعها وعناصرها، فإن أغلبهم لا يلتقون معهم دائماً– كما لا يلتقون مع أنفسهم – في تجويز حذف أجزاء منها. فبينما يجيز البلاغيون الحذف ولا يتحرجون منه سواء أكان المحذوف جزءًا أساسياً أم قيداً، نرى النحويين يختلفون معهم كما يختلفون فيما بينهم، فبعضهم يتشدد ويمنع الحذف في الأركان الأساسية للجملة، ويجيزه فيما عدا ذلك، وبعضهم يجيزه مطلقاً، انطلاقاً من أن باب الحذف عند العرب واسع، يقول ابن جني "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف"(٣٩٦)، وهذا دليل صريح على أن نسق العربية يقبل حذف جميع المقولات: الاسم والفعل والحرف والجملة.(٣٩٧) ومن هنا أجمع النحويون على

---

(٣٩٤) ينظر: العلوي، *الطراز*، راجعه: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، ص٢٥٠.

(٣٩٥) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، تحقيق: محمد رشيد رضا، بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت، ص ١١٢. وقد أدرج ابن جني الحذف تحت باب (شجاعة العربية)، ابن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م، ج٢، ص٣٦٢.

(٣٩٦) ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٣٦٢.

(٣٩٧) بوشعيب برامو، "ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم"، *عالم الفكر*، م٣٤، ع٣، يناير–مارس ٢٠٠٦م، ص ٤٦.

جواز حذف المبتدأ، كما يجوز حذف الخبر أيضاً، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فنَصُّوا على وجوب حذف المبتدأ في مواضع معينة بينوها في كتبهم، مع علمهم بأنّ ما أجازوا حذفه أحياناً وأوجبوه أخرى هو عمدة في الكلام. ففي الوقت الذي يُجمع فيه النحويون على جواز حذف العمدة ووجوبه في باب المبتدأ والخبر نراهم يمنعونه في باب الفاعل محتجين بأن الفاعل عمدة، ولا يجوز حذفه من الإسناد، وأن الفعل بحاجة إلى فاعل كحاجة المبتدأ للخبر؛ لأن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وإليه ذهب البصريون[٣٩٨]، وتابعهم الكوفيون -عدا الكسائي- ونص أبو علي الفارسي على وجوب الإضمار وليس الحذف[٣٩٩]، واختاره ابن مالك.[٤٠٠] ومن هنا أسأل: ما الفرق بين الفاعل والمبتدأ استنادًا إلى عناصر الجملة التي أقرها النحويون

---

(٣٩٨) ينظر: المبرد، *المقتضب*، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ، ج٢، ص٦. ابن السراج، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ج١، ص٧٥. ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٣٦٢. السيوطي، *همع الهوامع*، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ج٢، ص٢٥٥.

(٣٩٩) وقد بين الفارسي ذلك صراحة عند تعليقه على بيت كُثيِّر:

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفّى غريمَه وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها

يقول: "وحذف الفاعل لا يجوز عندنا، فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنَّى، فأعمل الأول، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير: وعزةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى فلم يحتج إلى الإظهار في الثاني؛ لأنه جرى على الغريم "وهو هو" فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهاره؛ لجريه على من هو له" أبو علي الفارسي، *المسائل البصريات*، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٥م، ج١، ص٢٢٥-٢٢٦؛ وينظر: عبد القاهر الجرجاني، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٨٢م، ج١، ص٣٢٦.

(٤٠٠) ينظر: *شرح ابن عقيل*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ج١، ص٣٩٤.

والبلاغيون ؟ أليس كلٌّ منهما مسندًا إليه؟ والمسند إليه عمدة وركن أساسي في الجملة. وما السرّ في تجويزهم حذف العمدة في باب ومنعه في باب آخر؟ وعليه أرى أنه لا فرق بين الفاعل والمبتدأ، من حيث إنهما عمدة في الجملة، ومسند إليه، وما ينطبق على تجويزهم حذف المبتدأ لا بد أن ينطبق على حذف الفاعل بالشروط التي وضعوها للحذف من لزوم وجود دليل على المحذوف، يقول ابن جني "قد حذفت العرب الجملة... وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٤٠١]، واشترط ابن هشام ألا يكون ما يحذف كالجزء، ويقصد به الفاعل ونائبه، مع أنه استثناهما مع الفعل، يقول: "لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: (قالوا خيراً) و(يا عبد الله)، و(زيدًا ضربته)".[٤٠٢] وهذا تصريح منه بجواز حذف الفاعل.

ب) الإضمار

الإضمار ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام، ولكنها لم تنل العناية اللازمة من أسلافنا، فكانت أحاديثهم عنها قليلة لا سيما الضمير المستتر، فما جاء لم يزد عن كونه مجرد تعليقات مقتضبة وتقديرات للضمير الذي تتم به عناصر الجملة الأساسية، المصطلح عليها، وهي المسند والمسند إليه، متناسين أن مثل هذه التقديرات ربما تخرج الجملة عن معناها من ناحية، أو تنقض ما تعارف عليه النحاة من ناحية أخرى، وبذا يكون الإضمار -في مواضع- ضارًّا لا نافعاً.

فالإضمار والضمير والمضمر كلها من مادة (ض م ر) ترد في المعجم[٤٠٣] بمعنى الخفاء والضآلة والاستتار والسر، نقول: أضمره، أي: أخفاه، وما يضمره الإنسان في

---

(٤٠١) ابن جني، *الخصائص*، ج، ص٣٦٢.

(٤٠٢) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص٧٩٣.

(٤٠٣) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (ضمر).

قلبه، أي: ما يخفيه. والهوى المضمر: المخفي، أضمرته الأرض: غيبته بموت أو بسفر. والضمار من المال: ما لا يرجى رجوعه. ويضمر وجهه: انضمت جلدته هُزالاً. ومنه قول الكفوي: "الضمير في اللغة: المستور (فعيل) بمعنى (مفعول) أُطلق على العقل لكونه مستورًا عن الحواس".(٤٠٤) وهذا وهم من الكفوي(٤٠٥)، والصواب: إنه فعيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ، فهو ضمير بمعنى مُضْمَر.(٤٠٦)

أما الضمير اصطلاحاً فهو من المعنى اللغوي كما يقول ابن هشام: "وإنما سمي ضميراً من قولهم: "أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: "أضمرت الشيء في نفسي؛ أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالباً مهموسة –وهي التاء والكاف والهاء– والهمس هو الصوت الخفيّ".(٤٠٧) وهو "الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب بعد سبق ذكره لفظاً أو تحقيقاً أو تقديرًا أو معنى أو حكماً".(٤٠٨) وقد فرق الزركشي بين الحذف والإضمار(٤٠٩)، واشترط في المضمر بقاء الأثر المقدر في اللفظ، في حين لا يشترط ذلك

---

(٤٠٤) ينظر: الكفوي، *الكليات في الفروق اللغوية*، قابله: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ص٥٧١.

(٤٠٥) وهذا استدراك من أحد المحكمين جزاه الله خيرًا.

(٤٠٦) وردت فعيل لثمانية معانٍ: منها: فعيل وصفاً مثل كريم، وفعيل بمعنى فاعل مثل عليم بمعنى عالم، وقدير بمعنى قادر، وفعيل بمعنى مفعول مثل جريح بمعنى مجروح وقتيل بمعنى مقتول، وفعيل بمعنى مفعَل مثل ضمير بمعنى مُضْمَر، وفعيل بمعنى مفاعل مثل نديم بمعنى منادم.

(٤٠٧)ينظر: ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، تحقيق: حنا الفاخوري، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م، ص١٥٢.

(٤٠٨)ينظر: كمال باشا (أحمد بن سليمان)، *أسرار النحو*، تحقيق: أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، ص١٧٠.

(٤٠٩) ينظر: الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، ج٣، ص١١٥.

في المحذوف، وذكر أنه "لابد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما ألقي"[٤١٠]، وعليه فإن الإضمار إسقاط لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن. ويرى محمد الطيب أن "الإضمار لا حدود له في النسق لأنه الوسيلة المعتمدة التي تمكن النحاة من تأويل ما خرج عن الأصول التي وضعوها".[٤١١] وأفضل طريقة للتعامل مع هذا القول -كما يقول بوشعيب[٤١٢]- أن ننظر إليه من جهة العاملية والمراد الشبكة المفهومية لهذه النظرية التي، في غالبها، تصف بنيات يحذف فيها العامل أو يحذف فيها المعمول، وأهم هذه المفاهيم العاملية: القطع، والاختصاص، والاشتغال، والتوهم، والتنازع، والإغراء، والتحذير ... وأرى أن هذا يمكن أن يكون صحيحاً إذا جعلنا الإضمار مرادفاً للحذف، مع أن الحذف أعم وأوسع من الإضمار.

ج) الاستتار

الاستتار من مادة (س ت ر) ترد في المعجم بمعنى الخفاء، نقول: ستره سَتْرًا: أخفاه.[٤١٣] أما الاستتار اصطلاحاً فيطلق على ضمائر الرفع.

وهناك تشابه بين المعنى المعجمي للضمير وخصيصة الاستتار من ناحيتين[٤١٤]، هما:

١- الإيجاز فقد سمي بذلك لكثرة استتاره؛ فإطلاقه على البارز نوع من

---

(٤١٠) ينظر: السابق، ج٣، ص١٢٧.

(٤١١) ينظر: محمد الطيب، *الجملة في كتاب سيبويه*، كلية الآداب، الدار البيضاء: ابن مسيك، ١٩٩٠م، ص ٢٦٠.

(٤١٢) بوشعيب برامو، *ظاهرة الحذف في النحو العربي: محاولة للفهم*، ص ٤٦.

(٤١٣) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (ستر).

(٤١٤) ينظر: فاضل السامرائي، *معاني النحو*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد: بيت الحكمة، ١٩٨٦م، ج١، ص٤٥؛ و فوزي الشايب، "ضمائر الغيبة أصولها وتطورها"، *حوليات كلية الآداب*، الكويت، الحولية الثامنة، سنة ١٩٨٧م، ص١١.

التوسع، أو لعدم صراحته مثل الأسماء الظاهرة.

٢- والأخرى من باب أننا نأتي بالضمير لنستر الاسم الظاهر، فلا نذكره؛ لأنك إذا قلت (أنا)؛ فأنت لم تذكر اسمك، وإنما سترته بهذه اللفظة.

ووفق ما تقدم نجد أن الإضمار والاستتار يشتركان في المعنى اللغوي، بيد أن الاستتار جزء من الإضمار، والإضمار جزء من الحذف، أما العلاقة بين الاستتار والحذف فتكمن في أن "الاستتار يكون في ضمائر الرفع، ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة"[٤١٥] مع أن في الحذف والاستتار إكمال النص ذهنياً، وهذا دليل على أن عنصراً ما ليس موجوداً، مع احتياج الجملة إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ لأنها قائمة على الفائدة، وما دام المقام اللغوي يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا بد من تقديره لاكتمال المعنى. وقد سمي عدم وجود الضمير استتارًا ولم يسم حذفاً؛ "لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه"[٤١٦]، فهم يقولون بوجودها مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لا بد من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى، ولو قالوا بحذفها لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها؛ إذ لا حذف دون قرينة ومعنى ذلك -كما يقول الدكتور عفيفي[٤١٧]- أنها في وجود مستتر، وتعد قرينة دالة على المعنى مع استتارها، ولو قيل عنها إنها محذوفة لكانت هي نفسها تحتاج إلى قرينة تدل على حذفها، مع أنها هي قرينة

---

(٤١٥)ينظر: تمام حسان، *الأصول*، المغرب: دار الثقافة، ١٩٨١م، ص ١٦٤.

(٤١٦) ينظر: تمام حسان، *الأصول*، ص ١٦٤.

(٤١٧) ينظر: تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط٢، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص١٥٦؛ وينظر: أحمد عفيفي، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م، ص ٣٤٤.

لأشياء أخرى كالمطابقة في الجملة، أما الحذف فيحتاج إلى قرينة تدل على المحذوف[٤١٨] وهو ما بينه تمام حسان في قوله: "فحيث يكون دلالة حرف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه في الدلالة عليه حرف مضارعة آخر، فإن وجود المضارعة يكون حاسماً في الدلالة على الشخص، ومن ثم يكون استتار الضمير واجباً"[٤١٩] لذا يستتر وجوباً في الفعل المضارع المتكلم؛ لأن الهمزة تدل على المتكلم الفرد، نحو: (أقوم)، ويستتر وجوباً أيضاً في الفعل المضارع الدال على المتكلمين؛ لأن النون تدل على المتكلمين، ولا يشاركها في ذلك غيرها، نحو (نقوم)، ويستتر وجوباً في الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب؛ لأن التاء تدل على الخطاب دلالة محددة، فلا يبدأ المضارع في حالة الخطاب إلا بالتاء، نحو (تقوم)، ويستتر وجوباً في الأمر حيث يطرد الخطاب فيه، نحو: (قم). وعليه فاستتار الفاعل وجوباً في الفعل المضارع مبني على وجود قرائن لفظية تدل على الضمير: فالهمزة في (أقوم) تدل على ضمير المتكلم (أنا) والتاء في (تقوم) تدل على المخاطب (أنت)، والنون في(نقوم) تدل على المتكلمين (نحن)[٤٢٠]، فتصريف "الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغني عن ذكر علامة له"[٤٢١]، أما فعل الأمر (قم) فيرى الدكتور تمام حسان أن قرينته "هي وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صورة الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون المقابلة أساساً لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة

---

(٤١٨) ينظر: أحمد عفيفي، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، ص٣٤٥.

(٤١٩) ينظر: تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص ١٥٦.

(٤٢٠)ينظر: المبرد، *المقتضب*، ج١، ص ٥٩- ٦٠. وقد استفاد المحدثون من هذه الإشارات فذكر براجستراسر أن الحروف (الزوائد في الفعل المضارع من الضمائر) ينظر: براجستراسر، *التطور النحوي*، تعليق: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٤٧.

(٤٢١) ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج٣، ص١٠٩.

فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير"[٤٢٢]وأرى أن قرينته معنوية متمثلة في الفعل نفسه فالفعل متضمن دلالة فاعله، ويرى الدكتور عفيفي[٤٢٣] أن قرينة المخالفة تحتاج في معرفتها إلى مقارنة هذا الفعل بالأفعال الأخرى، وفي هذا إثقال على الناطق من ناحية المعنى لغموضه وعموميته والاستتار إنما يتم لقصد الإيجاز والتخفيف والانصراف عن إسهاب لا فائدة من ورائه إلا ثقل اللفظ.

د) التقدير

ووفق ما سبق نجد أن الحذف والإضمار والاستتار مصطلحات ترتبط بالتقدير وموجودة ضمن كل مستويات التحليل اللغوي سواء تعلق الأمر بالصوت أو بالحرف أو الكلمة أو الجملة، (نحو قولنا: الفاعل محذوف تقديره... والفاعل مضمر تقديره ...والفاعل مستتر تقديره ...) وتبحث هذه المصطلحات عن عنصر خفي، غير موجود في البنية السطحية للجملة، تحاول من خلاله رد الفرع إلى الأصل، مع الانتباه إلى التقدير الصحيح للمحذوف الذي يُراعى فيه جانب المعنى والصناعة النحوية.[٤٢٤] ومما سبق أرى أن القول بحذف الفاعل له ما يبرره بما أن الاستتار جزء من الإضمار والإضمار جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير، ونخرج بهذا من مسألة تعدد المصطلح للظاهرة الواحدة.

٢- مذاهب النحويين في حذف الفاعل

انقسم النحويون ثلاثة أقسام في مسألة حذف الفاعل:

---

(٤٢٢) ينظر: تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص ٢١٧.

(٤٢٣) ينظر: أحمد عفيفي، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، ص٣٤٧.

(٤٢٤) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص٧٩٩ - ٨٠٤.

القسم الأول: يمثله البصريون[٤٢٥] وهم يمنعون حذف الفاعل فلا يجيزونه إلا في مواضع ذكرها السيوطي ناسباً ذلك إلى البصريين، يقول: "أمّا البصريون فلا يجيزون حذفه إلا في المواضع التالية أولها: فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾[٤٢٦]، وثانيها: فاعل فعل الجماعة المؤكد بنون التوكيد، وفعل المؤنثة المخاطبة".[٤٢٧] في حين نجده في كتاب *الأشباه والنظائر* في النحو يورد عن ابن النحاس في التعليقة مواضع ثلاثة لحذف الفاعل، يقول: "قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع.[٤٢٨] أحدها: إذا بُني الفعل للمفعول... الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا يكون محذوفاً ولا يكون مضمرًا... والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى..."[٤٢٩] ولم ترد أية إشارة إلى أنهم في هذه الأمثلة قالوا بالإضمار.

القسم الثاني: يمثله الكسائي[٤٣٠] الذي أجازه قياساً على حذف كل من المبتدأ

---

(٤٢٥) ينظر: المبرد، *المقتضب*، ج٢، ص٦. ابن السراج، *الأصول في النحو*، ج١، ص٧٥. ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٣٦٢. السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥.

(٤٢٦) سورة البلد، الآية ١٤.

(٤٢٧) ينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥.

(٤٢٨) ذكر ابن هشام في *شرح قطر الندى* أن الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواطن، ينظر: ابن هشام، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ص١٨٣.

(٤٢٩) ينظر: السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م، ج٢، ص٨٣.

(٤٣٠) ينظر: أبو علي الفارسي، *المسائل البصريات*، ج١، ص٥٢٧. والسيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥.

والخبر لورود ذلك في القرآن الكريم[٤٣١]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ ﴾[٤٣٢] فحذف فاعل (نزل) وهو العذاب، وقوله: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾[٤٣٣] فحذف فاعل (بلغت) وهو الروح، والحذف هنا لظهور الفاعل ظهورًا لا لبس فيه، والآية في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس والروح وكأن في إسقاطها إشارة إلى ما هي عليه من وشك المفارقة.[٤٣٤]

كما ذهب الكسائي[٤٣٥] إلى أنّ الفاعل يحذف من الفعل الأول في باب التنازع؛ وذلك حذرًا من الإضمار قبل الذكر[٤٣٦]، واختار الفراء مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل، ورأى أنّ (حاشا) فعل لا فاعل له. [٤٣٧] كما ذهب الجمهور إلى أنّ (كان) الزائدة ليس لها فاعل أصلاً في نحو "ما كان أحسن زيدا".[٤٣٨] وكان ابن مضاء أشدهم رفضاً لتقدير الضمائر المستترة في الأفعال، ففي جملة (زيد قام) يرى أن لفظ الفعل يدل على الفاعل فلا يحتاج إلى أن يُضْمَر شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها.[٤٣٩]

القسم الثالث: الوسطيون: وهؤلاء لم يمنعوه ألبتة، ولم يجيزوه إلا مع قرينة حاليّة أو مقالية، قال العلوي: "وحذفه إنما يكون إذا دلت عليه دلالةٌ، وقد منع الشيخ

---

(٤٣١) ينظر: الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، ج٣، ص١٦٢.

(٤٣٢) سورة الصافات، الآية ١٧٧.

(٤٣٣) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٤٣٤) ينظر: محمد محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ط٥، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ١٧٩.

(٤٣٥) ينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥ .

(٤٣٦) ينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥ .

(٤٣٧) ينظر: رضي الدين الاستراباذي، *شرح الكافية*، ج١، ص٨٠ .

(٤٣٨) ينظر: أبو علي الفارسي، *المسائل البصريات*، ج١، ص٢٩٤؛ ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: علي محسن، دار إحياء الكتب العربية، ج٢، ص ٨٥.

(٤٣٩) ينظر: ابن مضاء، *الرد على النحاة*، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ص ٩٠ -٩١.

عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاليّة أو مقالية، فأما مع القرينة، فلا يمتنع جوازُه، ويدلّ على حذفه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٤٤٠] فحذف فاعل بلغت والغرض النفس، وليس مضمرًا لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت القرينة الحالية عليه، لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس...".[٤٤١]

ونخلص إلى أن الفاعل يحذف في مواضع[٤٤٢] هي:

أحدها: إذا بُنِيَ الفعل للمفعول[٤٤٣]، نحو ضُرِبَ زيد، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد في هذا البحث.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا يكون محذوفًا ولا يكون مضمرًا، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرًا، بل يكون الفاعل محذوفاً مرادًا إليه، نحو: يعجبني ضَرْب زيدًا، ويعجبني شُرْب الماء.

الثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة اضربوا القوم، وللمخاطبة اضربي القوم[٤٤٤]، ومعه نونا التوكيد نحو: هل الزيدون يقومُنّ؟ وهل تضربنّ يا هند؟. وأضاف الكسائي موضعاً رابعاً: وهو أن الفاعل يحذف من الفعل الأول في باب التنازع، واختار الفراء مذهبه، وأضاف موضعاً خامساً: وهو الفعل (حاشا)[٤٤٥] الذي لا فاعل له. وهناك مواضع أخرى في الاستثناء المفرغ نحو: ما

---

(٤٤٠) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٤٤١) ينظر: العلوي، الطراز، ص٢٥١.

(٤٤٢) ينظر: السيوطي، *الأشباه والنظائر*، ج٢، ص٨٣.

(٤٤٣) وهذا الموضع ليس مجال حديثنا.

(٤٤٤) وهذه علة صرفية نطقية لها تمثيل في النطق فقط، في حين مع نوني التوكيد علة صرفية كتابية لها تمثيل في اللفظ، نحو (يدْرُسُنَّ). ينظر: *حاشية الصبان*، ج٢، ص٤٤.

(٤٤٥) ستتم مناقشة (حاشا) في باب إضمار الفاعل.

قام إلا هند، وفي أفْعِل بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (٤٤٦)، وفي نحو: ما قام وقعد إلا زيد؛ لأنه من الحذف لا من التنازع فالإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له.(٤٤٧) وبيان ذلك:

أ) فاعل المصدر

هل في المصدر المنون الناصب للمفعول فاعل؟(٤٤٨)

اختلف النحويون في ذلك على خمسة مذاهب:

الأول: وعليه الجمهور: أنّ الفاعل محذوف، فإنْ قيل: الفاعل لا يحذف، قيل: ذلك في الفعل لا في المصدر.(٤٤٩)

الثاني: وعليه الكوفيون: أنّ الفاعل مضمر.

الثالث: مذهب أبي القاسم بن الأبرش من نحاة الأندلس: أنّ الفاعل منوي إلى جنب المصدر، فقال في قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ (٤٥٠) والتقدير: أو إطعام إنسان. قال: ودل عليه ذكره الإنسان قبله، وهذا لا يطرد له، ألا ترى أنّك

---

(٤٤٦) سورة مريم، الآية ٣٨.

(٤٤٧) ينظر: عبد الفتاح الحموز، *التأويل النحوي في القرآن الكريم*، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٣٢.

(٤٤٨) ينظر: أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني، *تحفة الأقران*، تحقيق: علي البواب، جدة: دار المنارة، ص٤٦.

(٤٤٩) يذكر سيبويه أنك إذا قلت "عجبت من ضَرْبٍ" فإنك لم تذكر الفاعل فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل؛ فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول. انظر: سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ج١، ص١٨٩؛ وينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥.

(٤٥٠) سورة البلد، الآية ١٤.

تقول: عجبت من ركوبٍ الفرسَ، وليس هنا شيء متقدم يدل على الفاعل كما في الآية.

الرابع: مذهب السيرافي: أنّ المصدر ليس فيه فاعل، لا محذوف ولا مضمر، والمنصوب بعده كدرهم بعد عشرين، وهو مذهب مردود.(٤٥١)

الخامس: مذهب الفراء: (٤٥٢) أنّ المصدر لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعده، قال: لأنه لم يُسمع في لسان العرب، فإن قلت قد سمع في قول الشاعر:

حرب تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ قد كفّرت، آباؤها أبناؤها

ألا ترى أنّ "أبناؤها" فاعل بـ "تشاجر" فالجواب أنّ هذا البيت لا حجة فيه، إذ نحمل البيت على أنّ "آباؤها" مبتدأ، و"أبناؤها" خبر، والتقدير: آباؤها في ضعف الحلوم مثل أبنائها، ويدل على ما ذكرنا قوله في البيت الذي قبله:

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها

أي: حلماؤها مثل سفهائها. ويلزم أيضاً في البيت على جعل "أبناؤها" فاعلاً بـ"تشاجر" الفصل بين المصدر ومعموله. والراجح من الأقوال السابقة قول الجمهور إن الفاعل محذوف.

ب) الفعل المسند

يتفق النحاة على أنّ الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا دخلت عليه نون التوكيد يحذف فاعله، تقول: يا زيدون هل تضربُنّ؟ ويا هند هل تضرِبنّ؟ والأصل: هل تضربونَنّ، وهل تضربينَنّ، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم

---

(٤٥١) ينظر: ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، د.ت، ج٣، ص٢٣٣.

(٤٥٢) ينظر: أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني ، *تحفة الأقران*، ص ٤٧ .

حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.[٤٥٣] أما إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين فتحذف النون وتبقى الألف لخفتها، نحو: هل تضربانّ والأصل هل تضربانّن. وقد ورد نظير ذلك في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾[٤٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾.[٤٥٥] وعلة حذف الفاعل هنا علة تصريفية[٤٥٦] تتعلق بمسألة التناسب الصوتي ليست دلالية.

ج) التنازع

وهو توجه عاملين إلى معمول واحد، وما يخصنا منه الصورة التي يتوجه فيها عاملان إلى معمول واحد يطلبانه على أنه فاعل لكل منهما، نحو: "قام وقعد زيد"، وهذه الصورة تتعارض مع القاعدة؛ وذلك لاجتماع الفعلين على فاعل واحد. ومن هنا لجأ النحاة إلى وضع باب التنازع وما يتصل به من قواعد الإضمار في أحد الفعلين حتى ينسجم النمط مع القاعدة، ويظل للمعمول عامل واحد يعمل فيه. ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر، ولا خلاف أيضاً أنه إذا أعمل أحدهما في الظاهر وجب أن نعمل الآخر في ضميره إن كان المطلوب مما يلزم ذكره كالفاعل ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما. فالبصريون يقولون: "إن

---

(٤٥٣) ينظر: الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح*، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد: الأوقاف العراقية، ج٢، ص٢٠٦.

(٤٥٤) آل عمران، الآية ١٨٦.

(٤٥٥) مريم، الآية ٢٦.

(٤٥٦) ينظر: *حاشية الصبان*، ج٢، ص٤٤. وقيل إن الفاعل لم يحذف فواو الضمير هي الفاعل، ينظر: *الدر المصون*، ج٣، ص٥٢٢. وهذا يلتقي مع قول أحمد الحمو في بحثه المعنون بـ"محاولة ألسنية في الإعلال" إن الذي حدث في مثل (قُل) هو تقصير الحركة الطويلة الواو ُ(ـو).

الثاني أولى لقربه منه"[٤٥٧] وعلى هذا فإن زيدًا فاعل لـ(قعد) أما فاعل (قام) فضمير مستتر عائد على زيد. وهذا محظور لأنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر كما قال بذلك الكسائي والفراء. أما الكوفيون -عدا الكسائي- فاختاروا إعمال الأول لتقدمه فجنّبوا أنفسهم ما وقع فيه البصريون من محظور، ووقعوا في محظورين أشد تكلفاً، أولهما: عطف جملة تامة على جملة قبل تمامها. وثانيهما: فصل العامل عن معموله بأجنبي. أما الفراء فذهب إلى أن "العامل في زيد الفعلان جميعا".[٤٥٨] أما الكسائي[٤٥٩] فذهب إلى أن معمول الأول محذوف لوجود ما يدل عليه، وهذا أقرب لأنه يبعدنا عن التأويلات والتقديرات، مع أنه يخالف منهج سيبويه الذي يرفض حذف الفاعل، ويؤكد إضماره في نحو ما سبق، يقول: "إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلوَ من فاعل... لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل".[٤٦٠]

د) كان الزائدة

تأتي (كان) زائدة، ويشترط لزيادتها أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين متلازمين: نحو المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والفعل ومرفوعه ،ورأى أبو علي الفارسي أن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة، وإذا كانت زائدة كانت من قبيل

---

(٤٥٧) ينظر: *شرح ابن عقيل*، ج١، ص٤٦٥.

(٤٥٨) ينظر: ابن مضاء، *الرد على النحاة*، ص٩٤.

(٤٥٩) وأورد ابن يعيش في شرح المفصل أن سيبويه ذهب إلى أن في ضربني في قولهم: (ضربني وضربت زيداً) فاعلاً مضمرًا دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر. ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج١، ص٧٧.

(٤٦٠) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص٧٩.

المفردات.[٤٦١] وقد زاد ابن هشام: "ولا تعني زيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد ".[٤٦٢] وجعل ابن عقيل زيادتها منقاسة بين (ما) وفعل التعجب[٤٦٣]، وعندها لا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب. أما السيرافي[٤٦٤] فعدّها تامة في قولنا (ما كان أحسن زيداً) وقدر لها فاعلاً وهو مضمر المصدر (كان الكون)، واستدل على صحة مذهبه بأن الفعل لا بد له من فاعل، وهو بهذا قد خالف الراجح عند جمهور العلماء بأن (كان) الزائدة لا فاعل لها، وعلى هذا الرأي بتمام (كان) – وهو سبب الحديث عنها– فإن في الإضمار تكلفاً والقول بالحذف أولى لدلالة الحال عليه.

هـــ) باب التوكيد

قال جرير:[٤٦٥]

فهيهات هيهات العقيق ومَن به وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

يكاد يجمع النحاة على أنّ لفظ (هيهات) الثاني لم يؤت به للإسناد إلى

---

(٤٦١) ينظر : أبو علي الفارسي، *المسائل البصريات*، ج١، ص٥٢٧. و ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، ج١، ص٥٨٥.

(٤٦٢) ينظر: ابن هشام، *شرح قطر الندى*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص١٩١.

(٤٦٣) ينظر: *شرح ابن عقيل*، ج١، ص٢٤٩.

(٤٦٤) ينظر: السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ١ق١٥٣ب، وينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥. وقد نسب ابن عصفور القول بأن كان الزائدة تعمل وأن لها فاعلا وهو الضمير المستتر الذي يعود إلى مصدرها إلى الفارسي، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٤٠٩، وينظر: جواد محمد دخيل ،"كان الزائدة"، *مجلة جامعة الملك سعود*، م ١٧ ،الآداب (١)، سنة ٢٠٠٤م، ص ٣٧.

(٤٦٥) *ديوان جرير*، بيروت: دار صادر، ص٧٥.

(العقيق)، بل لمجرد التقوية والتوكيد لـ(هيهات) الأول، فلا فاعل له أصلاً[٤٦٦]، ومثله قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاك أَتَاك اللاَّحِقُون احْبِس احْبِس

لعل الذي حمل جمهور النحويين على القول إن هذه الأفعال لا فواعل لها هو بحثهم هذه الأفعال، وما شابهها في باب التوكيد، وليس في باب الفاعل كما كان ينبغي، حاملين في أذهانهم أنّه لا بد لكل فعل من فاعل ظاهر أو مضمر، فعدّوا هذه الأفعال توكيداً للأفعال المتقدمة عليها أو أسماء أفعال مؤكدة لأسماء الأفعال المتقدمة.

يقول النحويون إنّ كل فعل لا بد له من فاعل، وما مرّ من أمثلة يبين كيف شغل النحاة أنفسهم بالبحث عن الفاعل وتأوله تأولاً متكلفاً لئلاً تنتقض مقولتهم، فكيف يسلمون بكل هذه البساطة أنّ هذه الأفعال لا فواعل لها؟ وأرى أنّ الأفعال أو أسماء الأفعال المكررة في باب التوكيد ليست من توكيد الفعل في شيء وإنّما هي من توكيد الجملة، وفواعلها محذوفة.

أما في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٤٦٧] فقد اخْتُلِفَ في فاعلها فمنهم من جعله "ما" أي: بعد الذي توعدونه، واللام زائدة وتؤيده قراءة ابن أبي عبلة "هيهات هيهات ما توعدون" بإسقاط اللام، مع أن ابن جني ذكر أن زيادة اللام لم تُعْهد في الفاعل.[٤٦٨] ومنهم من جعل الفاعل ضميرًا يعود إلى الإخراج المفهوم من قول الله تعالى: ﴿ أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ واللام في "لما" للبيان، أي: أعني لما توعدون، نحو: سقياً لك. ومنهم من جعل الضمير يعود إلى التصديق المفهوم من المعنى. ومنهم من قدر

(٤٦٦) ينظر: الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح*، ج١، ص ٣١٨.

(٤٦٧) سورة المؤمنون، الآية٣٦.

(٤٦٨) ينظر: ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات*، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط٢، ١٩٨٦م، ج٢، ص٩٢.

الضمير في كليهما، ومنهم من جعل ذلك من باب الإعمال. وأجاز ابن عطية أن يكون الفاعل محذوفاً أي: بَعُدَ الوجود لما تُوعدون، وهو ليس بجيد عند أبي حيان.(٤٦٩) وهذا ليس في تفسير ابن عطية.(٤٧٠)

و) آيات في القرآن الكريم لا فواعل لها

ورد في القرآن الكريم آيات تحتوي أفعالاً لا فواعل لها، ويقول النحويون إنها تحمل ضميرًا، ولكنهم يضطربون في عائده هل هو متعيّن أو شيء مبهم أو مصدر الفعل؟ ولا نستطيع إنكار فائدة تحديد الفاعل في هذا المقام، فمعرفته وتحديده أمر ضروري، لا من أجل تبيين عناصر التركيب وحسب، بل من أجل تجلية المعنى أيضاً. والقول بضرورة تقديره أو معرفته لا يمنع القول بحذفه من التركيب. وغالباً ما تدل عليه الحال والمقام. وفيما يلي نورد عددا من الآيات القرآنية ذات العلاقة:

١- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾.(٤٧١) لا يتضح فاعل للفعل (بدا) في هذه الآية، والأصل ثم بدا لهم الأمر ولكنه حُذف، وحذفه يشير إلى الاستخفاف به؛ لأنه أمر ساقط جائر فقد بدا لهم بعد ما رأوا الآيات فكيف يسجنونه؟(٤٧٢) في حين قال الكوفيون: الفاعل جملة "ليسجننه". قال القرطبي: "هذا قول سيبويه. قال المبرد: وهذا غلط؛ لا يكون الفاعل جملة،

---

(٤٦٩) ينظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، الرياض: مكتبة النصر، ج٦، ص٤٥. وأبو البقاء العكبري، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق: محمد علي البجاوي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج٢، ص٩٥٤.

(٤٧٠) ينظر: ابن عطية، *المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز*، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩١م، ج١٦، ص١٠.

(٤٧١) سورة يوسف، الآية ٣٥.

(٤٧٢) ينظر: محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ص١٧٩.

ولكن الفاعل ما دلّ عليه (بدا) وهو مصدر ؛ أي بدا لهم بَدَاءٌ ؛ فحذف لأن الفعل يدل عليه".[٤٧٣] أما القول إن سيبويه ذكر أن الفاعل في هذه الآية جملة "ليسجننه" فهذا غير صحيح. وجملة ما قاله في هذا السياق "ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضل، لَحَسُنَ كحسنه في علمتن كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا".[٤٧٤] وهذا دليل على أنه لم يصرح بمصطلح الحذف ولا الإضمار. وترك الأمر على أنه مفهوم من السياق. وذكر مكي ولم ينسبه إلى معين، واعتقده الكسائي أن الفاعل محذوف ولم يعوض منه شيء تقديره: بدا لهم رأيٌ.[٤٧٥] وقال البصريون في جملة "ليسجننه" هي مفسرة للضمير في (بدا) راجع إليه المفهوم منه. "والذي ينبغي أن يقال: إنها جواب لقسم مقدر".[٤٧٦] والقول بحذف الفاعل أولى من هذه التأويلات، وأقرب إلى واقع الآية.

٢- قال تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٤٧٧] وخُرجت هذه الآية

---

(٤٧٣) ينظر: القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*، القاهرة: دار الكتب المصرية، ج٩، ص١٨٦ ؛ وينظر: النحاس، *إعراب القرآن*، تحقيق: زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف العراقية، ج٢، ص١٤١.

(٤٧٤) سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص١١٠. وجاء بعده في كل من النسخة ا ،ب "بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه، وإنما أضمروا البدو لأنه مصدر يدل عليه قوله: بدا لهم ،وأضمر كما قال تعالى جده: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة". سيبويه، *الكتاب*، ج٣، ص١١٠، (الحاشية).

(٤٧٥) ينظر: العكبري، *التبيان في إعراب القرآن*، ج٢، ص٧٣٢. ومكي بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن الكريم*، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ٧٨.

(٤٧٦) ينظر: عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م، ص٩٩ .

(٤٧٧) سورة إبراهيم، الآية ٤٥.

على نحو الآية السابقة، فقيل إن: الفاعل جملة "كيف فعلنا بهم" وهو قول ضعيف للكوفيين، وقيل: إنّ الفاعل ضمير مقدر يعود على "التبين" مصدر الفعل، وجملة الاستفهام مفسرة، وهو قول البصريين[٤٧٨] والأقرب لمذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل هو ما ذهب إليه البصريون إذ جعلوا الفاعل "التبين" وهذا التقدير للمصدر لا يمنع القول بحذف الفاعل فخلو التركيب منه دليل على حذفه، ألا ترى النحاة أوجبوا حذف الخبر بعد "لولا" ومع ذلك لم يمنعهم الحذف من تقديره، فقالوا: تقديره موجود أو كائن.[٤٧٩] فالتقدير لا يتعارض مع القول بالحذف؛ إذ غاية التقدير الوقوف على المعنى.

٣- قال تعالى: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾[٤٨٠] قرأ ابن مسعود ببناء الفعل (يحشر) للمعلوم، ونصب (الناس) مفعولاً به. والفعل في هذه القراءة ليس له فاعل ظاهر، ولا يخفى أن الفاعل محذوف تقديره مفهوم للقارئ أو السامع وهو (الله). وذكر ابن جني أن الفاعل هنا مضمر أي: وأن يحشر الله الناس.[٤٨١]

٤- وقوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤٨٢] قرئ بنصب (بينكم)، و"حجة من نصب أنه جعله ظرفاً، والتقدير:لقد تقطع وصلكم بينكم، ودل على حذف الوصل قوله "وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء" فدل هذا

---

(٤٧٨) ينظر: شهاب الدين الألوسي، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ج٧، ص٢٣٥.

(٤٧٩) ينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص ٣٥٩.

(٤٨٠) سورة طه، الآية ٥٩ .

(٤٨١) ينظر: ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات*، ج٢، ص٥٤.

(٤٨٢) سورة الأنعام ، الآية ٩٤.

على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شفعائهم، إذ تبرؤوا منهم ... فحسن إضمار الوصل بعد "تقطع" لدلالة الكلام عليه".[٤٨٣] وقالوا: المراد: لقد تقطع الأمر فحذف الفاعل للإشارة إلى أنه أمر منقطع ساقط، والأمر المراد به العلاقة الموهومة بينهم وبين شفعائهم الذين زعموا أنهم فيهم شركاء.[٤٨٤] ولابن مضاء رأي آخر في مثل هذه الأفعال التي يقدر فيها النحاة ضميرًا عائدًا إما على غير مذكور، أو على ما يفترض أنّه مذكور، كالمصدر الذي يقدّره البصريون، فيرى أنّ الفعل يدل بمادته على الفاعل، ولا حاجة للإضمار؛ لأنّ المراد في مثل هذه الآية بالبناء للمعلوم هو إيقاع الفعل على الناس لا بيان الفاعل.[٤٨٥].

٥- قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾[٤٨٦] قرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء والزاي بالبناء للمعلوم، أي: فَزَّعَ الله عن قلوبهم الروعةَ وخفَّف عنهم، فَزَّعَ أي: أخرج الله الفزع عن قلوبهم[٤٨٧]، وليس في هذه القراءة فاعل، قال ابن جني: الفاعل ضمير ولم يبين بالضبط العائد عليه فإمّا أن يعود على الله، أي: كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإمّا أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة، أي: كشف

---

(٤٨٣) ينظر: مكي بن أبي طالب، *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٥، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ج١، ص٤٤١.

(٤٨٤) ينظر: محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ص١٧٨.

(٤٨٥) يقسم ابن مضاء القرطبي المحذوفات إلى ثلاثة أقسام: أ) محذوف لا يتم الكلام إلا به، وهو المحذوف لقرينة لفظية، ب) ومحذوف لا حاجة بالقول إليه، نحو قولك: أزيدا ضربته؟ ج) ومضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، نحو قولك: يا عبد الله .ينظر: ابن مضاء القرطبي، *الرد على النحاة*، ص ٧٨ -٨٠، ٩١.

(٤٨٦) سورة سبأ، الآية ٢٣.

(٤٨٧) ينظر: ابن زنجلة، *حجة القراءات*، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ص٥٨٩.

حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ويضيف قائلاً "وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع".[٤٨٨] وتقديرا ابن جني يلتقيان مع ما ذهب إليه الكسائي إلا أن الكسائي لا يقدر ضميرًا. وأميل إلى أن الفاعل بناء على هذه القراءة محذوف لدلالة السياق عليه.

٦- ومن الآيات التي يدل المقام فيها على الفاعل المحذوف قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [٤٨٩] أي الروح. والحذف هنا لظهور الفاعل ظهوراً لا لبس فيه، والآية في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس والروح، وكأن في إسقاطها من العبارة إشارة إلى ما هي عليه من وشك المفارقة.[٤٩٠]

٧- وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [٤٩١] أي توارت الشمس، فحذفت الشمس لبيان المراد، ولأنها توارت فلاءم الحذف دلالة الكلام.[٤٩٢] قال الأزهري: "الفاعل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام"[٤٩٣] وهذا القول على ما فيه من دلالة على حذف الفاعل لا يخلو من تكلف؛ ذلك أن الضمير يعود على غير مذكور، أو على غير مقدّر، والأصل عود الضمير على متعين لفظاً لا تقديراً. والقول بحذف الفاعل لدلالة الحال الحاضرة عليه أولى من القول بأنه ضمير مستتر.

٨- قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ

---

(٤٨٨) ينظر: ابن جني، *المحتسب*، ج٢، ص١٩٢.

(٤٨٩) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٤٩٠) ينظر: محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ص ١٧٨ .

(٤٩١) سورة ص ، الآية ٣٢ .

(٤٩٢) ينظر: محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ص ١٧٨ .

(٤٩٣) ينظر: الأزهري، *شرح التصريح*، ج١، ص٢٧١ .

وَأَسْمِعْ ﴾.[٤٩٤] ففي ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ مذاهب[٤٩٥]، منها المذهب القائل بحذف الفاعل، وذلك بأن الباء زائدة عند سيبويه[٤٩٦]، والهاء عائدة على لفظ الجلالة والتقدير: أبصرَ اللهُ أي: صار ذا بصر، ثم نقل إلى صيغة الأمر، فبرز الضمير لزيادة الباء أو لعدم لياق الصيغة به، فيكون فاعل ﴿ وَأَسْمِعْ ﴾ على هذا المذهب محذوفاً.

٩- قال تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[٤٩٧]، يقول أبو حيان: "قال الزمخشري:[٤٩٨] بئس مثلاً مثلُ القوم، فخرجه على أن يكون التمييز محذوفاً، وفي بئس ضمير يفسره مثلاً الذي ادعى حذفه، وقد نص سيبويه على أن التمييز الذي يفسره الضمير المستكن في نعم وبئس وما أجري مجراها لا يجوز حذفه، وقال ابن عطية: والتقدير: بئس المثل مثل القوم، وهذا ليس بشيء؛ لأن فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز".[٤٩٩] وأرى أن تقدير ابن عطية الذي ذكره أبو حيان أقرب إلى مدلول الآية من تقدير الزمخشري مع أنه وارد أيضاً، ولم أجد ذلك التقدير في تفسير ابن عطية.[٥٠٠]

١٠- قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَـٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ

---

(٤٩٤) سورة الكهف، الآية ٢٦.

(٤٩٥) ينظر: عبد الفتاح الحموز، *التأويل النحوي في القرآن الكريم*، ج١، ص ٢٣٥.

(٤٩٦) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج٤، ص٩٧.

(٤٩٧) سورة الجمعة، الآية ٥.

(٤٩٨) ينظر: الزمخشري، *الكشاف*، ج٤، ص٥٣٠.

(٤٩٩) ينظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، ج٨، ص٢٦٤.

(٥٠٠) ينظر: ابن عطية، *المحرر الوجيز*، ج١٦، ص١٠.

ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾.[٥٠١] ذكر الحوفي أن التقدير: كبر مقتاً عند الله جدالهم على حذف الفاعل، وهو عند أبي حيان من تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.[٥٠٢]

١١- قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.[٥٠٣] فـ"فاعل(تبين) مضمر تقديره: فلما تبين له أنّ الله على كل شيء قدير ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً: ويجوز: فلما تبين له ما أشكل عليه، يعني أمر إحياء الموتى".[٥٠٤] ومن هنا نجد الزمخشري قد ذكر مصطلح الإضمار وأتبعه بقوله: فحذف الأول يعني: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وهو الفاعل لدلالة الثاني عليه، وهذا تصريح منه بأن الفاعل يُحذف من الفعل الأول في باب التنازع كما هو بين (تبين) و(أعلم) على قوله ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

١٢- قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٥٠٥]ذكر الزمخشري أن التقدير "ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين"[٥٠٦]، ويفهم من هذا التقدير أن الفاعل محذوف، وهو عند أبي حيان تفسير معنى لا تفسير إعراب.[٥٠٧]

---

(٥٠١) سورة غافر، الآية ٣٥.

(٥٠٢) ينظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، ج٧، ص٤٦٤.

(٥٠٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٩ .

(٥٠٤)ينظر: الزمخشري، *الكشاف*، ج١، ص ٣٠٨؛ أبو حيان، *البحر المحيط*، ج٢، ص٢٩٥.

(٥٠٥) سورة الأنعام، الآية ٣٤.

(٥٠٦) ينظر: الزمخشري، *الكشاف*، ج٢، ص١٩.

(٥٠٧) ينظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، ج٤، ص١١٣.

وقد ورد حذف الفاعل في الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" فالفعل (يشرب) في هذا الحديث لا فاعل له كما ترى، وإذا قدّرنا ضميرًا مستترًا فإنّ الأمر لا يستقيم لأنّه يوهم أنّه عائد على الزاني، وهذا فاسد، أمّا جعل الضمير عائدًا على الشارب المفهوم من الشرب، ففيه تكلف أيضاً؛ لأن الأصل في الضمير أن يعود على متعين. ومثله قول حاتم: (٥٠٨)

أمَاويَّ ما يُغني الثَّرَاء عن الفَتَى إذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهُا الصَّدْرُ

أراد إذا حشرجت الروح، والحشرجة صوت يردده المريض في حلقه. وهو مأخوذ من الحشر نظرًا لضيق مكان النفس في هذه الحال، والحذف هنا أيضاً لشدة ظهور المحذوف، وللإشارة السابقة ولأن الشاعر يصف مقام ضيق وشدة، والحذف فيه أدل على قصر النفس وأكثر وحياً بمعنى الحشرجة.(٥٠٩)

ومما جاء على حذف الفاعل لقوة الدلالة قولهم: (أرسلت) وهم يريدون جاء المطر ولا يذكرون السماء، ولكنهم لا يقولون هذا إلا في حال سقوط المطر، ولذلك كانت الدلالة على المحذوف راجعة إلى قرينة الحال.

٣- استتار الضمير

للضمائر المتصلة المستترة صورتان، هما: ضمائر واجبة الاستتار وضمائر جائزة الاستتار. أما الضمائر واجبة الاستتار فلأنه لا يخلفها في التركيب اسم ظاهر ولا ضمير منفصل، وتقع في المواضع التالية:

١- إذا كان الضمير فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر أو اسماً لأفعال

---

(٥٠٨) *ديوان حاتم الطائي*، بيروت: دار صادر، ص٦٥.

(٥٠٩) ينظر: محمد أبو موسى، *خصائص التركيب*، ص ١٧٨.

الأمر، ومن الأمثلة على استتاره في فعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر قول الشاعر: (٥١٠)

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغـــــوار منـــك قريب

ففاعل (ادع) و(ارفع) ضمير مستتر وجوبا.

٢- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالهمزة الدالة على المتكلم وتشير إليه أو فاعلاً لاسم الفعل المضارع، نحو (أف)، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر: (٥١١)

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفوًا وعافية في الروح والجسد

فالفاعل في الأفعال (أرجو وأخشى وأدعو) ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). وعلة استتاره عند النحاة وجود الهمزة المشعرة بأن الفاعل هو الضمير (أنا) المخبر عن النفس. يقول ابن يعيش: "فأما أفعل إذا أخبر عن نفسه... فلا يظهر له صورة فاعل ألبتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أفعل". (٥١٢)

٣- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد المذكر نحو قول الحطيئة: (٥١٣)

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

فالفاعل في الأفعال (تأته، تعشو، تجد) ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، وعلة استتاره وجوباً عند جمهور النحاة وجود التاء التي تشعر بضمير

---

(٥١٠) ينظر: شرح *ابن عقيل*، ج٣، ص٤، الشاهد رقم (١٩٦).

(٥١١) ينظر: حنا حداد، *معجم شواهد النحو الشعرية*، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤م، رقم (٧٣٣)، ص ٣٥٥.

(٥١٢) شرح المفصل، *ابن يعيش*، ج٣، ص١٠٩.

(٥١٣) ينظر: *ديوان الحطيئة*، شرح: يوسف عيد، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢ م، ص ٦٢.

المخاطب"أنت".[٥١٤]

٤- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون الدالة على المتكلمَين المذكر أو المؤنث أو المتكلمِين والمتكلمات نحو قول امرئ القيس:[٥١٥]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالفاعل في الفعل (نبك) ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن)، وعلة استتاره وجوباً عند جمهور النحاة وجود النون التي تشعر بالضمير "نحن" يقول الرضي: "وأما في المضارع والأمر فلم يبرزوا الضمير في أفعل ونفعل؛ لإشعار حرفي المضارعة بالفاعل لأن أفعل مشعر بأن فاعله أنا ونفعل مشعر بـ(نحن).[٥١٦] ويرى ابن مضاء أنه لا ضرورة إلى إضمار الضمير هنا لأن الهمزة والنون والتاء تغني عن الضمائر: "قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون أنهم متكلمون، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة...".[٥١٧]

٥- أن يكون فاعلاً للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء (ما عدا، ما خلا، ما حاشا) نحو قول لبيد بن أبي ربيعة:[٥١٨]

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نـــعيم لا محالة زائل

---

(٥١٤) ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج٣، ص١٠٩.

(٥١٥) ينظر: *ديوان امرئ القيس*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ص ٨.

(٥١٦) ينظر: الاستراباذي، *شرح الكافية*، ج٢، ص٨.

(٥١٧)ينظر: ابن مضاء القرطبي، *الرد على النحاة*، ٩٠.

(٥١٨) *ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري*، شرحه: فاروق الطباع، بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٧م، ص١١١.

أو يكون اسماً لأحد الفعلين الناسخين اللذين يفيدان الاستثناء وهما (ليس)، (لا يكون).

٦- أن يكون فاعلاً لـ(أفْعَلَ) التعجب نحو "ما أحسن زيداً" ففي أحسن ضمير يرجع إلى "ما".(٥١٩)

٧- أن يكون فاعلاً لـ(نعم)وأخواتها إذا كان مفسرًا بتمييز نحو قولنا: "نعم رجلاً زيد"، وأجاز بعضهم ورود فاعل (نعم) وأخواتها اسماً ظاهراً مع وجود التمييز المفسر بناء على السماع(٥٢٠)، نحو قول جرير:(٥٢١)

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

٨- في (أفعل) التفضيل نحو: زيد أفضل من عمرو.

أما الصورة الثانية للضمائر المستترة فجائزة الاستتار، وضابطها أنه يخلفها في التركيب اسم ظاهر، يقول ابن هشام: "وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلفه ذلك [يقصد الظاهر]، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: "زيد قام، وهند قامت، زيد قائمٌ، أو مضروب أو حسن، وهيهات".(٥٢٢) تبين من خلال النص المذكور أن الفاعل يأتي مستتر جوازًا في مواضع أربعة:

١- في فعل الواحد الغائب والغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ﴾.(٥٢٣)

---

(٥١٩) ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج٧، ص١٤٩.

(٥٢٠) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٩م، ج٣، ص٢٧٧.

(٥٢١) ينظر: *ديوان جرير*، ص١٣٣.

(٥٢٢) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج١، ص٨١.

(٥٢٣) سورة الضحى، الآية ٧.

٢- في المضارع الغائب والغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾.[٥٢٤]

٣- في اسم الفعل الماضي، نحو "هيهات" و"شتان" و"سرعان".

٤- في الصفات المحضة، نحو: "زيد قائم أو مضروب أو حسن".

مناقشة بعض مواضع الاستتار وجوباً

أ) **التعجب**: ذهب النحويون إلى أن الفاعل في صيغة (ما أفعل) ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما)، وهذا في رأيي يخرج الجملة عن دلالتها التعجبية، ويجعل منها تركيباً يعسر فهمه؛ وذلك لأسباب التالية: الأول: أن البحث عن الضمير ليس ضرورياً لتؤدي الجملة معنى التعجب؛ لأن المعنى يظهر بدلالة التنغيم وبالمقابل فإن الحذف لا ينقص مدلولها. والثاني: أن إسناد الفعل إلى الضمير المستتر العائد إلى ما التعجبية يجعل التعجب مما نابت عنه (ما) وهو (شيء) لا من زيد كما هو متصور بالجملة. والثالث: أن جعل (ما) نكرة تامة يحول الجملة من إنشائية إلى خبرية؛ لأن التقدير(شيء أحسن زيداً) أي جعله حسناً فضلاً عن أن الفاعل حسب هذا التقدير سيكون مستتراً جوازًا تقديره (هو) أي أحسن (هو) زيدًا. ولو سلمنا جدلاً بهذا فماذا نقول في قول من قال: (ما أعظم الله) أليس الله عظيما بنفسه؟[٥٢٥] أما الكسائي فيعد (ما) حرفاً دالا على التعجب، لا موضع له من الإعراب، وهذا يبعدنا من ثقل التأويل الذي يفقد الجملة دلالتها التي جاءت من أجلها، فهذه الجملة تعتمد في المقام الأول على المنطوق الدلالي، فقد ألمح ابن جني من خلال عدد من المصطلحات التي ذكرها إلى شيء من هذا وهو دلالة التنغيم، فإن الجملة أو طريقة نطقها يعود إلى أن كثيرًا من الصفات النطقية لا يمكن تقييدها بالكتابة، وربما هذا ما دفع ابن جني إلى الحديث عن

---

(٥٢٤) سورة الليل، الآية١.

(٥٢٥) ينظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج١، ص١٢٨.

إدراك سياق الحال وأهميته وأهمية رؤية وجه العربي وجملة حاله حين يتكلم.[٥٢٦] ولكن علماء العربية غير مخطئين عندما قيدوا هذه الجملة ومثيلاتها بالفاعل؛ لأنهم يعتمدون على فكرة العامل، ومحكومون بأن الفعل لا بد له من فاعل. وبالمقابل فإن في تقديرهم (ما) بـ(شيء) فيه إشارة إلى إدراكهم عمق الدلالة، فـ(شيء) أعمق دلالات النكرة وفيها إطلاق للدلالة التي تعطي سعة في التخيل، فعندما نقول: "ما أجمل زيدًا" فالمتكلم يشعر بجمال زيد وربما يشاهده ومع هذا هو نفسه لا يعرف سر جماله؛ لذا نجد من ذهب[٥٢٧] إلى أن (ما) استفهامية، والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؟

وقد ذكر ابن السراج أنّ المتعجب منه في باب (ما أفعله) وإن كان مفعولاً به لكنه هو الفاعل؛ لأن الفاعل ضمير يعود إلى (ما) التعجبية التي هي بمعنى (شيء)، وهذا الشيء حسب رأيه ليس إلا المتعجب منه نفسه[٥٢٨] وهذا يخالف رأي الجمهور في أنّ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وهذا الشيء مبهم لا يدل على أمر معين.[٥٢٩] وإذا كان المتعجب منه -حسب رأي ابن السراج- هو الفاعل فإن المتعجب منه قد يحذف، وهذا يدل على أن الفاعل يحذف. وقد اشترط النحاة[٥٣٠] لحذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) على سبيل المثال أن يكون فعل التعجب (أفعل) معطوفاً على آخر مذكور معه نحو

---

(٥٢٦) ينظر: ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٣٧٠-٣٧١.

(٥٢٧) ينظر: *شرح ابن عقيل*، ج٢، ص١٥٠.

(٥٢٨) ينظر: ابن السراج، *الأصول*، ج١، ص١٠١ - ١٠٢. جواد الدخيل، "صيغة التعجب (أفعل به)"، *مجلة الدراسات اللغوية*، مركز الملك فيصل، م٥، ع٢، ١٤٢٤هـ، ص ٢٠.

(٥٢٩) ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج٧، ص١٤٦؛ الاستراباذي، *شرح الكافية*، ج٢، ص١٠٥.

(٥٣٠) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج٣، ص٢٦٠، والأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م، ج٤، ص١٧٦.

قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾.[٥٣١] وأجازه آخرون مطلقاً إذا كان معلوماً من السياق، ومنه قول عروة بن الورد:[٥٣٢]

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدًا وإن يستغن يوماً فأجدر

ويكثر الحذف إذا كان فعل التعجب معطوفاً على آخر مذكور معه، لكنه قد يحذف في غير هذه الحالة إذا كان تقدير المحذوف ممكنا من السياق.[٥٣٣] وهذا الأمر ثابت في لغتنا. ويسأل الدكتور جواد الدخيل:[٥٣٤] كيف جاز حذفه عند القائلين بأن المتعجب منه فاعل، ومن المعلوم أن الفاعل لا يحذف؟[٥٣٥] وقد أجيب عن هذا بأن الفاعل هنا لم يحذف بل هو مستتر في فعل التعجب، وينسب هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي[٥٣٦]، مع أنه غير مثبت في كتبه كما يذكر الدكتور جواد[٥٣٧]، وما أثبته في هذه المسألة أنّ الجار والمجرور في محل رفع فاعل مع إقراره بأن الباء زائدة[٥٣٨] -والأقرب أن الفارسي يريد المجرور؛ لأنه شبهه في كتاب آخر له بقولهم: "كفى بالله "-.[٥٣٩] وتبعه

---

(٥٣١) سورة مريم، الآية ٣٨.

(٥٣٢) *ديوان عروة بن الورد*، بيروت: دار صادر، ص٤٣.

(٥٣٣) ينظر: *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، طهران، د.ت، ص ١٧٨.

(٥٣٤) ينظر: جواد الدخيل، *صيغة التعجب (أفعل به)*، ص ٢٤.

(٥٣٥) ينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص٤٩٢ .

(٥٣٦) ينظر: أبو حيان الأندلسي، *ارتشاف الضَرَب من كلام العرب*، تحقيق: مصطفى النماس، القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م، ج٣، ص٣٥.

(٥٣٧) ينظر: جواد الدخيل، *صيغة التعجب (أفعل به)*، ص٢٤.

(٥٣٨) ينظر: أبو علي الفارسي، *الإيضاح*، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود، ط٢، الرياض: دار العلوم، ١٩٨٨م، ص١٣٢.

(٥٣٩) ينظر: جواد الدخيل، *صيغة التعجب (أفعل به)*، ص ٢٤.

في هذا ابن جني[٥٤٠] وابن برهان.[٥٤١] في حين يذكر ابن عصفور أن المتعجب منه وإن كان فاعلاً فقد جاء بصورة المفعول به وهو فضلة، ومن هنا جاز حذفه.[٥٤٢] وهذا من غير شك يؤدي إلى التداخل بين الفاعلية والمفعولية في هذا الأسلوب. ورد على استتار الفاعل في صيغة (أفعل به) عند حذف المتعجب منه ابن مالك بقوله: لو كان الفاعل مستترًا لوجب بروز هذا الضمير إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً لكن الكلام الفصيح ورد بخلاف ذلك، وكذلك نجد أنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار، نحو: "أكرم بنا وأحلم" لأنّ الضمير (نا) لا يقبل الاستتار.[٥٤٣]

ب) الاستثناء: ترد في باب الاستثناء أفعال لا تذكر فواعلها وهي: (خلا، عدا، حاشا) ففي جملة (قام القوم خلا عدا حاشا لا يكون ليس زيدًا) اختلف النحويون في تقدير الفاعل في هذه الأفعال، فالبصريون يقولون: إن الفاعل هو الضمير العائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: عدا بعضهم زيدًا[٥٤٤]، وبه أخذ ابن عقيل[٥٤٥]، وفي هذا التقدير تكلف واضح جرّ إليه قول النحويين: إن كل فعل لابد له من فاعل ظاهر أو مضمر، ونحن نسلم بهذا إذا كان الكلام غير واضح، وننكره ونعدّه زيادة لا مبرر لها عند وضوح المعنى. وقد أنكر ابن مضاء القرطبي تقدير

---

(٥٤٠) ينظر : ابن جني ، *اللمع في العربية*، تحقيق: حسين محمد شرف، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩م، ص٢١٨.

(٥٤١) ينظر: ابن برهان، *شرح اللمع*، ج٢، ص٤١٢ ؛ ابن جمعة الموصلي، *شرح ألفية ابن معط*، تحقيق: علي الشوملي، الرياض: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م، ج٢، ص٩٥٩.

(٥٤٢) ينظر : ابن عصفور، *المقرب*، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري عبدالله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٧١م، ج١، ص٧٧.

(٥٤٣) ينظر : جواد الدخيل، *صيغة التعجب (أفعل به)*، ص٢٣.

(٥٤٤) ينظر: الأزهري، *شرح التصريح*، ج١، ص٢٧١.

(٥٤٥) ينظر : *شرح ابن عقيل*، ج١، ص٥٢٥.

obeikandi.com

الضمائر المستترة في الأفعال، وجعل الفعل يدل بمادته على الفاعل فقال: "تعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدلّ بلفظه عليه كما يدل على الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار".(٥٤٦) ولا يقتصر الأمر على هذا بل يتجاوزه إلى التحايل على الجملة بتقدير ضمير يعود على ما يُفترَض أنه موجود لا بل ليس موجودًا ألبتة وهو (البعض) أليس من الأفضل أن نجعل الفاعل محذوفاً؟ لأنه مفهوم من السياق بقرينة الحال. أما الكوفيون فيقولون: "إن الفاعل هو الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: عدا القيام زيدًا".(٥٤٧) تُرى ماذا عساهم يقدرون لو أن الجملة بدأت باسم ولم تبدأ بفعل؟ نحو قولنا: (القوم أهلك عدا زيدًا) قطعاً لن يقولوا بتقدير ضمير يعود على مصدر الفعل كما فعلوا في الجملة السابقة لعدم وجود فعل يشتقون منه المصدر، ونحن نعلم أن المصدر عندهم فرع على الفعل، ووجود فرع دون أصل أمر محال. إن الأخذ بهذين المذهبين يخرج النحو عن الهدف الذي وجد من أجله وهو ضبط الكلام، والإبانة عن المراد، وفي هذا يقول الفراء: "إن حاشا فعل لا فاعل له"(٥٤٨)، وزاد عليه أبو حيان بقوله: "ويمكن القول في خلا وعدا بذلك".(٥٤٩)

أما الاستثناء المفرغ فقد ذكر ابن هشام أن ما بعد إلا ليس فاعلاً في نحو (ما قام إلا هند) يقول: "ما بعد إلا ليس بفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا "(٥٥٠) وهذا من المواضع التي اتفق النحويون على حذف الفاعل فيها لدلالة السياق عليه.

---

(٥٤٦) ينظر: ابن مضاء ، *الرد على النحاة* ، ص٩٢.

(٥٤٧) ينظر: الأزهري ، *شرح التصريح*، ج١ ، ص٢٧١.

(٥٤٨)ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج٢ ، ص٨٥.

(٥٤٩) ينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٣، ص٢٨٢.

(٥٥٠)ينظر: ابن هشام ، *شرح قطر الندى*، ص ٢٥٤.

مناقشة الضمائر المستترة جوازًا

أما استتار الضمير جوازًا فمرتبط بالضمير الغائب في كل أحواله، ويبدو أن دلالة ضمير الغائب تبقى غير واضحة -بالنسبة للمتكلم والمخاطب- لغياب مدلوله، بدليل أنه أقل الضمائر معرفة، ويحتاج -كما يذكر الدكتور عفيفي[٥٥١]- إلى تحديد أو توضيح عن طريق الضمير، ويكفي غيابه لجواز ذكر الضمير وعدم وجوب الاستتار، بعكس ضمير المتكلم والمخاطب فهما محددان بحضور مدلولهما؛ لهذا وجب استتارهما. وهذا التقسيم عند ابن يعيش وابن مالك، وذكر ابن هشام[٥٥٢] أن هذا التقسيم فيه نظر، إذ إن الاستتار في نحو: زيد قام واجب، فإنه لا يقال: "قام هو" على الفاعلية. وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد "أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر "المستتر جوازًا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل" أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحدًا، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق." [٥٥٣]

وهذا التحديد لا يسع الإنسان أن يقول إنه غير صحيح لكنه عام وإطلاق الحكم بعموميته هكذا فيه شيء من إغفال الواقع الاستعمالي الذي يحتم علينا في بعض السياقات الاستعمالية أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوباً، إذ غاية ما يمكن أن يستخلص منه أن فاعل الوصف لا يرد ضميرًا مستترًا وجوبًا، وهو ما يؤيده القول السابق بإطلاقه. فقد قرر بعض النحاة أن فاعل الوصف يكون اسماً ظاهرًا ويكون

---

(٥٥١) ينظر: أحمد عفيفي، *ظاهرة التخفيف*، ص ٣٤٨.

(٥٥٢) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج١، ص٨١.

(٥٥٣)ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج١، ص٨١-٨٢ (الحاشية).

ضميراً مستترًا، وقرروا أن الاستتار يكون جوازًا استنادًا إلى إمكانية إحلال الاسم الظاهر، نحو قولك: (قائم زيد).

وأطرح التساؤل التالي: هل يرد فاعل الوصف ضميرًا مستترًا وجوبًا؟ للإجابة عن هذا أقول إن منطوق الجملة هو الفيصل في مسألة استتار الفاعل وجوباً أو جوازًا، ولنمثل بقوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾[٥٥٤] فـ(عابد) وصف عامل عمل فعله المبني للمعلوم يأخذ فاعلاً ومفعولاً، فهل يستقيم أن يكون فاعل الوصف هنا مستترًا جوازًا كما ذكر ذلك النحويون؟ أزعم أن منطوق الجملة يشير إلى استتاره وجوباً؛ إذ التقدير: (عابد أنا)؛ لأنه يعمل عمل فعله (أعبد)، والفاعل في (أعبد) مستتر وجوباً. صحيح أنه يمكن إحلال الظاهر مع الوصف، لكن في هذه الآية ومثيلاتها لا يكون الفاعل إلا مستتراً وجوباً.

ومثله اسم التفضيل فهو من المشتقات، والغالب فيه أن يرفع الضمير المستتر ولا يرفع الظاهر-قياساً- إلا في مسألة "الكحل"[٥٥٥] وقد يرفعه نادرًا -لا يقاس عليه- في مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه. لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادرًا - فإن فاعله الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوباً مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة وإغفال وجودهما، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والندرة قلنا إنه مستتر جوازًا.[٥٥٦]

حتى الضمير المستتر جوازًا في نحو قولنا: "جاء زيد يبتسم" هو في الحقيقة محذوف؛ لأن الأصل المفترض في هذه الجملة وفق بنيتها العميقة "جاء زيد يبتسم

---

(٥٥٤) سورة الكافرون، الآية ٤.

(٥٥٥) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج٣، ص٢٦٦.

(٥٥٦) ينظر: عباس حسن، *النحو الوافي*، ج١، ص٢٣٢.

زيد"، وهذا غير مقبول في العربية ؛ لأن العربية تعمد إلى الإيجاز في مثل هذا عن طريق الحذف، ففي قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ .[٥٥٧] فالبنية المفترضة للأفعال في الآية جاء رجل يسعى (رجل) قال (رجل)، لكن ذلك مرفوض في منطوق الآية ؛ لإمكانية الإيجاز عن طريق الحذف.

أما مسألة تقديم الفاعل على الفعل للتخلص من إضمار الفاعل في الفعل مع وجوده في نحو (زيد قام).

فقد لاحظ النحويون هذا المعنى، ومن ثم قالوا إن رتبة المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه قبل الحكم، بخلاف جملة الفعل والفاعل فإن المقصود فيها أولاً إنما هو المسند أي الفعل مضافاً إليه الفاعل ثم ما لابسه من بقية متعلقاته، ولهذا لا يقدَّم الفاعل على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنه هو المقصود أولاً، ويقوي ذلك أن حكم المبتدأ أن يؤتى به أولاً لثان، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانياً لأول، أعني أن حكم المبتدأ أن يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعاً لحديثه قبل أن يعرض للمبتدأ المجاز، والأشخاص مقدَّمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها قبل تأثيراتها في غيرها، وأيضاً فإن الفاعل يجوز أن ينعكس مبتدأ أبدًا، ما لم يكن فيه ضمير عائد إلى مفعوله...".

وإذا كان النحاة قد عللوا امتناع تقديم الفاعل بالتباسه بالمبتدأ فإنهم جوَّزوا تقديمه متى زال المانع. ومنع سيبويه[٥٥٨] تقديم الفاعل على الفعل، وعدّ ذلك من وضع الشيء في غير موضعه، ونعته بالقبح أما الشاهد الذي أورده على ذلك:

---

(٥٥٧) سورة يس، الآية ٢٠.

(٥٥٨) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج١، ص٣١.

صددتِ فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم[٥٥٩]

فذكر أن الكلام يجب أن يكون فيه (وقلّما يدوم وصال).

وعلل المبرد[٥٦٠] عدم جواز تقديم الفاعل على فعله بأنك إذا رفعت (زيداً) بـ(قام) في نحو قولك: زيد قام؛ تركت "قام" فارغاً بلا فاعل، وإذا أجزت هذا وحدت بين الفعل إذا أسند إلى المثنى والجمع، نحو: الزيدان والزيدون، سواء أكان مقدمًا أم مؤخراً، نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، ولكنك تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وفي التثنية والجمع لا نستخدم إلا "قام" فتقول: قام الزيدان، قام الزيدون إذا أسندت إليهما، وأضاف المبرد أن الفعل في نحو "الزيدان قاما، والزيدون قاموا" في موضع خبر المبتدأ، سواء أكان الفعل رافعاً للضمير، كما في المثال السابق أم ناصباً له، نحو: عبدالله ضربته أو جاراً له، ونحو: عبدالله مررت به ومن استدلالاته أن الفعل يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: زيد هل قام؟ ولا يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، أما الكوفيون والأخفش[٥٦١] فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل مستشهدين بقول امرئ القيس:[٥٦٢]

فقل في مقيل نحسُه مُتَغيّب

خلاصة

أطلق النحويون مصطلح الحذف في باب المبتدأ ورفضوه في باب الفاعل مع أن

---

(٥٥٩) *ديوان عمر بن أبي ربيعة*، تقديم: فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م، ص٣٨٥.

(٥٦٠) ينظر: المبرد، *المقتضب*، ج٤، ص ١٢٨- ١٢٩؛ ابن السراج، *الأصول في النحو*، ج١، ص ٧٢، ، ٢٢٨؛ ابن جني، *الخصائص*، ج٢، ص٣٨٧؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج٢، ص٤٠.

(٥٦١) ينظر: السيوطي، *همع الهوامع*، ج٢، ص٢٥٥؛ الأزهري، *شرح التصريح على التوضيح*، ج١، ص٤٣.

(٥٦٢) *ديوان امرئ القيس*، ص٣٨.

كلاً منهما مسند إليه، في حين نجد أن البلاغيين أطلقوه على الفاعل والمبتدأ معاً.

بعد أن استعرضنا آراء النحاة في مسألة حذف الفاعل واستتاره نستطيع أن نرصد القواعد التالية التي أدت في معظمها إلى التعقيد في باب الفاعل:

١- قضية العامل وأثرها وما ترتب على القول بها من افتراض صور ليس لها نصيب من الواقع.

٢- ضرورة الحفاظ على الشكل النمطي للجملة، ومن ثم وجوب الإضمار أو جوازه في باب الفاعل.

٣- تجنب القول بحذف الفاعل، ولذلك ذهب النحويون إلى ضرورة إضمار المرفوع في العامل الأول عند إهماله.

٤- تجنب الإضمار قبل الذكر، ولذلك ذهب جمهورهم إلى ضرورة إعمال الثاني في باب التنازع.

ونستطيع أيضاً أن نرصد أهم الانتقادات التي أجريت لآراء النحاة في باب الفاعل، وهي على النحو التالي:

١- عدم اللجوء إلى الإضمار في باب التنازع؛ لأن المعنى مفهوم من السياق، كما أن الإضمار قد يؤدي إلى تعقيد في الضمائر وما تعود إليه .

٢- حذف الفاعل ظاهرة طبيعية لها ما يبررها في اللغة تتمثل في ميلها إلى الإيجاز والاختصار.

٣- تعميم الحكم عند ذكر مواضع استتار الفاعل جوازًا أو وجوباً نحو عدّ فاعل الصفات مستتراً جوازًا مع أن منطوق النص أحيانًا قد يظهر استتاره وجوبًا.

٤- إهمال الاستعمالات الواقعية بل رفضها أحياناً لمجرد تعارضها مع القواعد.

٥- تمسك النحاة بقواعدهم تمسكاً شديداً إلى الدرجة التي تجعلهم أحياناً لا

يقرون الواقع الاستعمالي للغة.

المصادر والمراجع

ابن السراج. *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

ابن جني. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن جني. *اللمع في العربية*. تحقيق: حسين محمد شرف. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩م.

ابن زنجلة. *حجة القراءات*. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور. *المقرب*. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١م.

ابن عصفور. *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: علي محسن. دار إحياء الكتب العربية.

ابن مالك. *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. القارهة: هجر للطباعة والنشر، د.ت.

ابن مضاء. *الرد على النحاة*. تحقيق: شوقي ضيف. مصر: دار المعارف.

ابن منظور. *لسان العرب*. تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

ابن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

ابن هشام. *شرح شذور الذهب*. تحقيق: حنا الفاخوري. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م.

ابن هشام. *شرح قطر الندى*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

ابن هشام. *مغني اللبيب*. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

ابن يعيش. *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

أبو حيان. *البحر المحيط*. الرياض: مكتبة النصر.

أبو طالب، مكي. *مشكل إعراب القرآن الكريم*. تحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو موسى، محمد محمد. *خصائص التركيب*. ط٥. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الأزهري. *شرح التصريح على التوضيح*. تحقيق: صاحب أبو جناح. بغداد: الأوقاف العراقية.

الاستراباذي، رضي الدين. *شرح الكافية*.

الألوسي، شهاب الدين. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيان. *ارتشاف الضَرَب من كلام العرب*. تحقيق: مصطفى النماس. القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م.

باشا، ابن كمال (أحمد بن سليمان). *أسرار النحو*. تحقيق: أحمد حسن حامد. عمان: دار الفكر، د.ت.

براجستراسر. *التطور النحوي*. تعليق: رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

برامو، بوشعيب. "ظاهرة الحذف في النحو العربي: محاولة للفهم". *عالم الفكر*. ع (٣) م(٣٤) يناير- مارس ٢٠٠٦م.

الجرجاني، عبد القاهر. *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.

الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*. تحقيق: محمد رشيد رضا. بيروت: دار المعرفة.

حداد، حنا. *معجم شواهد النحو الشعرية*. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.

حسان، تمام. *الأصول*. المغرب: دار الثقافة، ١٩٨١م.

حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*. ط٢. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

حسن، عباس. *النحو الوافي*. مصر: دار المعارف. د.ط، د.ت.

الحموز، عبد الفتاح. *التأويل النحوي في القرآن الكريم*. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م.

الدخيل، جواد. "صيغة التعجب (أفعل به)". *مجلة الدراسات اللغوية*. مركز الملك فيصل. م٥. ع٢، ١٤٢٤هـ.

ديوان الحطيئة. شرح: يوسف عيد. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م.

ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٤. القاهرة: دار المعارف، د.ت.

ديوان عمر بن أبي ربيعة. تقديم: فايز محمد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م.

ديوان لبيد بن أبي ربيعة. شرحه: فاروق الطباع. بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٧م.

الرُّعيني، أبو جعفر أحمد بن يوسف. *تحفة الأقران*. تحقيق: علي البواب. جدة: دار المنارة.

الزبيدي، عبد اللطيف الشرجي. *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. تحقيق: طارق الجنابي. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.

الزركشي. *البرهان في علوم القرآن*. قدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.

السامرائي، فاضل. *معاني النحو*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد. بغداد: بيت الحكمة، ١٩٨٦م.

سيبويه. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.

السيوطي. *الأشباه والنظائر*. ط٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

السيوطي. *همع الهوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية.

الشايب، فوزي. "ضمائر الغيبة أصولها وتطورها". *حوليات كلية الآداب*. الكويت. الحولية الثامنة، ١٩٨٧م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. طهران، د.ت.

شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهر: مطبعة السعادة.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

الطيب، محمد. *الجملة في كتاب سيبويه*. كلية الآداب. الدار البيضاء: ابن مسيك، ١٩٩٠م.

عفيفي، أحمد. *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.

العكبري، أبو البقاء. *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

العلوي. *الطراز*. راجعه: محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

obeikandl.com

الغلاييني، مصطفى. *جامع الدروس العربية*. ط٨١. ١٩٥٩م.
الفارسي، أبو علي. *الإيضاح*. تحقيق: حسن الشاذلي فرهود. ط٢. الرياض: دار العلوم، ١٩٨٨م.
الفارسي، أبو علي. *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات*. تحقيق: صلاح السنكاوي. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
الفيروز أبادي. *القاموس المحيط*.
القرطبي. *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
الكفوي. *الكليات في الفروق اللغوية*. قابله: عدنان درويش، ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.
المبرد. *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
المخزومي، مهدي. *في النحو العربي*. بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
مصطفى، إبراهيم؛ وآخرون. *المعجم الوسيط*. القاهرة: مجمع اللغة العربية.
الموصلي، ابن جمعة. *شرح ألفية ابن معط*. تحقيق: علي الشوملي. الرياض: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
النحاس. *إعراب القرآن*. تحقيق: زهير غازي زاهد. وزارة الأوقاف العراقية.

obeikandl.com